الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شؤون البحث العلمي والدِّراسات العليا
كـليـــــــــة أصـــــول الدِّيـــــن
ماجستير في الحديث الشَّريف وعلومه

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Religion basics
Master of Hadith and its siences

منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح والتعديل

Imam Wakeea Ibn Eljraah and his approach in Jarh and Tadeel

إِعدَادُ البَاحِثِ

محمود محمد جمعة/ عوكل

إِشرَافُ الدُكتُور

رأفت بن منسي محمد نصار

بحث مقدم لاستِكمَال مُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي الحديث الشَّريف وعلومه بِكُليةِ أُصُول الدِّين فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

صفر/ 1438هـ – نوفمبر/ 2016م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرّسالة التي تحمل العنوان:

منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح والتعديل

Imam Wakeea Ibn Eljraah and his approach in Jarh and Tadeel

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرّسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمود عوكل	اسم الطالب:
Signature:	محمود عوكل	التوقيع:
Date	2016/11	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

الرقم: Ref:
التاريخ: Date:

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/
2016/11/16م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمود محمد جمعة محمد عوكل** لنيل درجة الماجستير في **كلية** ***أصول الدين/*** **قسم الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح والتعديل

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 16 صفر 1438هـ، الموافق 2016/11/16م الساعة العاشرة صباحاً بقاعة المؤتمرات بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رأفت منسي نصار	مشرفاً و رئيساً	.....
د. أحمد إدريس عودة	مناقشاً داخلياً	.....
د. وائل محي الدين الزرد	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية** ***أصول الدين/*** **قسم الحديث الشريف وعلومه.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
Research & Graduate Affairs

مُلَّخصُ البحثِ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على المَبْعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه واستن بسنته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمَّا بَعْدُ:

فهذا بحثٌ بعُنوان: " **منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح والتعديل** "، تناول فيه الباحث أحكام الإمام وكيع بن الجراح على الرواة، وقارنها بأحكام غيره من النقاد وصولاً إلى خلاصة القول فيهم.

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على ملولات ألفاظ الإمام وكيع في أحكامه على الرواة، وتصنيفها على مراتب، ومعرفة مرتبة وكيع من حيث التشدد والاعتدال والتساهل.

وقد جاء البحثُ في مقدِّمةٍ وثلاثة فصول وخاتمة.

أمَّا المقدِّمة: فقد تناول فيها الباحث، أهميةَ الموضوعِ وبواعثَ اختيارِه، وأهدافَ البحث، ومنهجَ البحث، والدِّراساتِ السَّابقة، وخُطَّةَ البحثِ.

وأمَّا الفصل الأوَّل: فقد تناول فيه الباحث، ترجمةَ الإمام وكيع، وما يتعلَّق بالحالة السِّياسية والاجتماعية والعلمية لعصرِه، وما يتعلَّقُ باسمِهِ ونَسَبِهِ وكنيتيه ولقبه ومولدِهِ ونَشأَتِهِ العِلميةِ، ورحلاته، وشيوخه وتلاميذه، وأقوال العلماء فيه، ومنزلته بين المحدثين، ووفاته، وتمهيد في علم الجَرح والتَّعديل.

وأما الفصل الثَّاني: فقد تناول فيه الباحث منهج الإمام وكيع في التَّعديل، وذلك ببيان مدلولات ألفاظه، ثم مقارنة أحكامه على الرُّواة بأحكام غيره من النُّقاد، مع إبراز نتائجها، ومعرفة مراتب التَّعديل عنده، وخصائص منهجه فيه.

وأما الفصل الثَّالث: فقد تناول فيه الباحث منهج الإمام وكيع في التَّجريح، وذلك ببيان مدلولات ألفاظه، ثم مقارنة أحكامه على الرُّواة بأحكام غيره من النُّقاد، مع إبراز نتائجها، ومعرفة مراتب التَّجريح عنده، وخصائص منهجه فيه.

وأمَّا الخاتمةُ: فقد استعرض فيها الباحث أهمَّ نتائج البحث، وتوصيات الباحث.

Abstract

Praise be to Allah, and peace and blessings on the envoy mercy to the worlds, and his family and companions, and guided gift Wastin Psonth, and followed them until the Day of religion.

After:

This research titled: Wakeea Ibn Eljraah and his approach in excavation and modificatio"

Which dealt with the researcher approach Imam Wakeea Ibn Eljraah in the definition of men, and speak them AL-Jarah (dispraise) and amendment (praise) For this study, the impact of informed criticism when modernists, to determine the meanings of the words of Imam wakeea Ibn Eljraah in the criticism of men, and increases the importance of this research to know the status of Imam Wakeea Ibn Eljraah among critics and rank in terms of militancy and moderation and tolerance; so That it, and the other was this study.

The research mentioned in the introduction, three chapters and a conclusion

The introduction: it has dealt with the researcher, and the importance of the topic chosen motives, and objectives of the research, and the research methodology, and previous studies, and research plan

The first chapter: the researcher has addressed, translation of Imam Wakeea Ibn Eljraah and his approach in jarh and tadeel, social and scientific status of his time, and respect his name and lineage and Knite, surname, birth and scientific upbringing, and his trips, and the aging and his disciples, and the sayings of scholars in it and his status among the modernists, and death, and pave the science of wound and the amendment.

The second chapter: the researcher has addressed the approach of Imam Wakeea Ibn Eljraah, and a statement that the implications of his words, and then compared its provisions to the provisions of the na/rrators other critics, highlighting the results and find out mattresses amendment him, and the characteristics of the method

The third chapter: has dealt with the researcher approach Imam Wakeea Ibn Eljraah defamation, in a statement on the implications of his words, and then compared its provisions to the provisions of the narrators other critics, highlighting the results and find out mattresses demonized him, and the characteristics of the method.

The conclusion: the researcher main search results, the researcher has reviewed the recommendations.

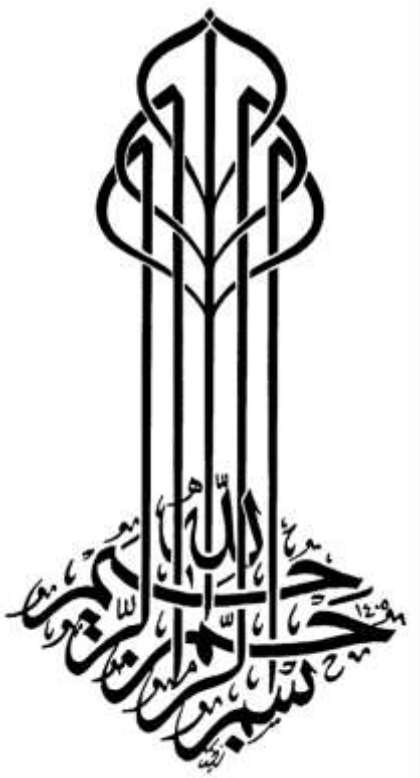
بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

[النمل: 19]

ٱلْإِهدَاْءُ

إلى والدي الغالي الحبيب الأستاذ/ أبو جهاد

إلى من كان دُعاؤها سِرَّ نجاحي، والدتي الغالية

إلى زوجتي الحبيبة المطيعة (أم عبد الله)

إلى ولدي وفلذة كبدي (عبد الله)

إلى إخواني الأحبّة (جهاد وشادي ويوسف وأحمد والمعتصم وطه وياسين وعبد الله) وعائلاتهم وأبنائهم

إلى أخواتي (أم محمد وأم أسامة وأم إبراهيم) وأزواجهم

إلى أعمامي وعماتي وعائلاتهم وأبنائهم

إلى أخوالي وعائلاتهم وأبنائهم

(حفظهم الله جميعاً)

إلى من صاغوا لنا علمَهم حروفاً من ذَهَبٍ، ومن فكرهم منارةً تُنير لنا مسيرة العلم والنَّجاح شيوخي وأساتذتي وأخص بالذِّكر الدُّكتور رأفت منسي نصار

إلى من يحملون لواء الجهاد ويُبلغون رسالة السَّماء للبشرية جمعاء

إلى هؤلاء جميعًا أُهدي هذا البحثَ المتواضع

أسأل الله أن يجعله خالصًا متقبلًا.

شكرٌ وتقديرٌ

بعدَ حَمْدِ اللهِ تعالى، أهْلِ الثَّناءِ والمجْدِ ...

أُسَجِّلُ خالص شُكرِي وتقديري لشيخي فضيلة الدُّكتور رأفت منسي محمد نصار حفظه الله تعالى ورعاه، وما قدمه لأجل إنجاح هذا العمل، يوجِّهُ ويُسدِّدُ، ينصحُ ويُرشدُ، وقد بذل على ذلك من وقته النَّفيس، وأعطاني من جهده وعلمه ما لا يُجازيه عليه إلا الله عز وجل، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشُّكر لأستاذَيَّ الكريمَين عضوَي لجنةِ المناقشةِ، كلٍّ من:

فضيلة الدُّكتور/ أحمد إدريس عودة حفظه الله تعالى.

وفضيلة الدُّكتور/ وائل محيي الدين الزرد حفظه الله تعالى.

وأُسَجِّلُ شُكْري لجامعتي العريقة الغراء ممثلة برئيسها الأستاذ الدُّكتور: عادل عوض الله حفظه الله تعالى، وأنقش شُكري أيضًا في فاتحة هذه الرِّسالة لكلية أصول الدِّين ممثلة بعميدها فضيلة الدُّكتور: عماد الدِّين الشَّنطي حفظه الله تعالى، تلك الكلية التي أفتخر بالانتماء لها، والشُّكر موصول لقسم الحديث الشَّريف وعلومه ممثلًا برئيسه فضيلة الدُّكتور: محمد بن ماهر بن محمد المظلوم حفظه الله تعالى، وأعضاء هيئته التَّدريسية الكرام، هذا القسم المبارك الذي وجدت فيه كل الحُبِّ والعطاء.

ولا يزال الشُّكر موصولاً لوالديَّ أطال الله تعالى بقاءهما بحسن طاعته، وختم الله لهما بخاتمة السعادة اللّذيْن بذلا ما في وسعهما لإنجاح هذا العمل، ولزوجتي الحبيبة التي كانت مُسَانِدةً لي طيلة كتابة هذه الرِّسالة، ولإخواني وأخواتي وزملائي، الذين لم يدخروا جهدًا في مساعدتي وتشجيعي حتى أتممت هذا البحث.

وأخيراً أشكر كل من أعانني وأسدى إليَّ معروفاً ولو بالنَّصيحة، وكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى النُّور، كما وأخص بالذكر جمعية دار الكتاب والسنة بمركز الإمام الألباني –رحمه الله–.

فجزى الله سبحانه وتعالى أهل المعروف والفضل خير الجزاء.

فهرست المحتويات

إقـــرار .....أ

مُلَّخصُ البحثِ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّة .....ب

ٱلإهدَاْءُ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

فهرست المحتويات..... د

الفصل الأول: وكيع بن الجراح، وعصره وتمهيد في علم نقد الرِّجال..... 8

المبحث الأول: عَصْرُ الإِمَامِ وكيع بن الجراح..... 8

المطلب الأول: الحالة السِّياسية. 8

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.....10

المطلب الثالث: الحالة العلمية والثَّقافية. 11

المبحث الثَّاني: تَرْجَمَةُ الإِمَامِ وكيع بن الجراح.....13

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته.....13

المطلب الثاني: رحلاته في طلب العلم.....14

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه. 15

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه، ومنزلته عند المحدثين.....16

المطلب الخامس: مؤلفاته وكتبه.....17

المطلب السادس: وفاته.....18

المبحث الثالث: تمهيدٌ في علمِ الجرحِ والتعديلِ. 19

المطلب الأول: تعريف علم الجرح والتعديل. 19

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وأهميته: 22

المطلب الثالث: مشروعية الجرح والتعديل:.....27

المطلب الرابع: طبقات النُّقَّاد في الجرح والتعديل: 31

المطلب الخامس: مراتب التعديل والجرح:.....36

الفصل الثَّاني منهج الإمام وكيع بن الجراح في التَّعديل..... 38

المبحث الأول: مصطلحات الإمام وكيع بن الجراح في التَّعديل ومدلولاتها..... 38

المطلب الأول: مصطلحات التَّعديل الرفيع عند الإمام وكيع، ومدلولاتها. 38

المطلب الثاني: التعديل العادي (المطلق)..... 39

المطلب الثالث: التعديل المتوسط:..... 40

المطلب الرابع: مصطلحات التَّعديل المقيد..... 42

المطلب الخامس: التعديل الضمني..... 42

المبحث الثَّاني: الرُّواة المُعَدَّلون عند الإمام وكيع..... 44

المطلب الأول: الرُّوَاة المُعدَّلون بمصطلحات التَّعْدِيل الرفيع..... 45

المطلب الثاني: الرُّوَاة المُعدَّلون بمصطلحات التَّعْدِيل العادي (المطلق)..... 57

المطلب الثالث: التعديل المتوسط:..... 89

المطلب الرابع: مصطلحات التَّعديل المقيد..... 92

المطلب الخامس: التعديل الضمني..... 96

المبحث الثالث: مراتبُ التَّعْدِيْلِ عندَ الإمامِ وكيع..... 109

المطلب الأول: مرتبة التوثيق الرفيع..... 109

المطلب الثاني: مرتبة التَّوثيق العادي (المطلق)..... 109

المطلب الثالث: مرتبة التَّوثيق المتوسط..... 109

المبحث الرابع: خصائصُ مَنْهَجُ الإمامِ وكيع بن الجراح في التَّعْدِيل..... 111

الفصل الثَّالث منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح..... 116

المبحث الأول: مصطلحاتُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ وكيع بن الجراح ومدلولاتها..... 116

المطلب الأول: مصطلحات الجرح اليسير عند الإمام وكيع بن الجراح، ومنهجه في استعمالها:..... 116

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح الشَّديد عند الإمام وكيع، ومنهجه في استعمالها. 118

المطلب الثالث: من وصفه بالكذب والوضع..... 119

المبحث الثاني: الرُّوَاة المجروحون عند الإمام وكيع بن الجراح 120

المطلب الأول: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجَرْح اليسير 120

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح الشَّديد..... 156
المطلب الثَّالث: مصطلحات الرَّمي الكذب، والوضع، والكفر..... 177
المطلب الرابع: التجريح الضمني:..... 190
المبحث الثالث: مراتبُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ وكيع بن الجراح..... 200
المطلب الأول: مرتبة الجرح اليسير:..... 201
المطلب الثاني: مرتبة الجرح الشَّديد:..... 201
المطلب الثالث: مرتبة الرَّمي بالكذب والوضع..... 201
المبحث الرَّابع: خصائص منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجَرْح..... 203
الخـاتـمــة..... 208
أولًا: النتائج:..... 208
ثانيًا: التَّوصيات:..... 211
المصادر والمراجع..... 213
الفهارس العلمية..... 231
أولاً: فِهْرست الآيات القرآنية..... 231
ثانياً: فِهْرست الأحاديث النَّبوية والآثار..... 232
ثالثاً: فِهْرست الرُّواة المدروسين..... 233

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله نحمدُهُ ونستعينهُ ونستغفرهُ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ... أما بعد:

فإن الله قد شرع لنا ديناً قويماً، وأنزل كتاباً حكيماً، وأرسل رسولًا كريمًا، فما كان من خير إلا ودلنا عليه، وما كان من شر إلا وحذرنا منه، فوصل لنا هذا الخير بفضل حراس أفذاذ ذادوا عن هذا الدين، وحفظوا سنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وذلك بفضل الإسناد بعد منة الله علنا، ومعرفة أحوال الرجال تاريخاً ومولداً ووفاة وحياة وصلاحاً وتثبتاً، فعرفنا الثبت من الضعيف، والصالح من غيره، ونقبوا لنا هؤلاء الأفذاذ عن علل الرجال، وخفايا الأمور، فكانوا بفضل الله من أجل حراس هذاالدين. وكان من هؤلاء الأفذاذ الإمام وكيع بن الجراح، والذي كان له منهج خاص في معرفة أحوال الرجال، وكان يطلق ألفاظاً خاصة في الجرح، وأخرى في التعديل، وكان ينبه على علل الرجال ويفندها؛ لذلك رأيت أن من المواضيعِ الجديرةِ بالدِّراسةِ الكشفَ عن منهج هذا الإمام النَّاقد في الجرح والتَّعديل، بطريقة علمية منهجية، فكانت خطة هذا البحث والموسوم بـ: **(منهج الإمام وكيع في الجرح والتعديل)**.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب لها الْقَبُول في الدُّنيا والآخرة، إنَّه على كل شيءٍ قدير.

* أولاً– أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع، وبواعث اختياره في نقاط عدة، منها:

1– إنَّ علم الجرح والتَّعديل، والتَّعرف على مراتب العلماء مُهِمٌ لحفظ السُّنَّة النَّبوية، والذَّب عنها.

2– معرفة رتبة الناقد من حيث التشدد والتوسط والتساهل والكشف عن مدلولات أحكامه على الرواة تساعد في دقة الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً وعلى مروياتهم قبولاً ورداً.

3– لم تُفرد دراسة مُستقلة –في حدود علمي– تكشف عن منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح والتَّعديل رغم جلالته، كما سيتبين ذلك من خلال الدِّراسات السَّابقة.

4– نظراً لأهمية الموضوع، وما وجدته من تشجيع أساتذتي الكرام في قسم الحديث الشَّريف وعلومه، وأخص بالذِّكر الدُّكتور الفاضل محمد بن ماهر المظلوم حفظه الله تعالى، وما وافقه من رغبة عندي.

5– تقديم خدمة لطلبة العلم في مجال دراسة مناهج العلماء في الجرح والتَّعديل.

*** ثانياً– أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف عدة، منها:

1- إظهار منزلة الإمام وكيع بن الجراح، في علوم الحديث بشكلٍ عام، وعلم الجرح والتَّعديل بشكلٍ خاص.

2- جمع ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام وكيع بن الجراح.

2- التَّعرف على جهودِ الإمام وكيع بن الجراح، ومنهجُه في الجرح والتَّعديل.

4- الوقوف على المصطلحات الخاصة التي تفرَّدَ بها الإمام وكيع بن الجراح، والمصطلحات التي يُكثر أو يُقل من استعمالها.

5- محاولة وضع مراتب لهذه المصطلحات، ومقارنتها بمراتب غيره من النُّقَّاد.

6- التَّعرف على أحوال الرُّواة المُتكلم فيهم عند الإمام وكيع بن الجراح، ومقارنة قوله بقول غيره من النُّقَّاد.

7- معرفة رتبة الإمام وكيع بن الجراح بين النُّقَّاد في حكمه على الرُّواة من حيث التَّشدد أو التَّساهل أو الاعتدال.

8- التَّعرف على خصائص منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح والتَّعديل.

*** ثالثاً– الدَّراسات السَّابقة:**

بعد البحث والتَّنقيب عن موضوع الدِّراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتَّخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم يتبين لي وجود دراسات علمية سابقة تتعلق بمنهج الإمام وكيع بن الجراح، في الجرح والتَّعديل، والذي كان موضوع دراستي، والله تعالى الموفق.

*** رابعاً– منهج البحث وطبيعة العمل فيه:**

اعتمدت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية المتعلقة بالدِّراسة، ومن ثم قمت بانتقاء نماذج للدراسة من هذه المادة العلمية، ومن ثم استعنت بالمنهج الوصفي لعرض معالم وكيع بن الجراح في الجرح والتَّعديل، وقمت بما يلي:

1 – تقسيم البحث إلى فصول ومباحث ومطالب حسب الحاجة، ومتطلبات الدِّراسة.

2 – عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

3 – تخريج الأحاديث النَّبوية والآثار من مصادرها الأصلية:

أ. فإن كان في الصَّحيحين أو أحدهما، يُكتفى بالعزو إليهما.

ب. إن لم يكن الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما، يتم التَّوسع في تخريجه من كتب السُّنَّة.

4 – تصنيف أقوال الإمام وكيع بن الجراح في نقد الرِّجال ودراستها، وذلك على النَّحو التَّالي:

أ. جمع ألفاظ ومصطلحات الإمام وكيع بن الجراح في نقد الرِّجال.

ب. دراسة نماذج تطبيقية من الرُّواة الذين تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً.

ج. مقارنة أحكام الإمام وكيع بن الجراح بأحكام غيره من النُّقَّاد المشهورين.

د. دراسة وبيان المراد بهذه المصطلحات الصَّادرة منه.

هـ. بيان أهم النَّتائج التي توصلت إليها في الرُّواة المعدلين والمجروحين.

5- التَّرجمة للأعلام، وستكون على النَّحو التَّالي:

أ. التَّرجمة المختصرة للأعلام في باب العريف بهم.

ب. الراوي المتفق على تعديله أو جرحه فلا أتوسع في بيان حله جرحاً وتعديلاً.

ج. الراوي المختلف في تعديله أو تجريحه أتوسع في بيان حاله جرحاً وتعديلاً.

6- التَّعريف بالأماكن والبلدان غير المشهورة والمعروفة، من الكتب المختصة بذلك.

7- بيان غريب الألفاظ من الكتب المختصة بذلك.

8- التَّعريف ببعض المصطلحات الحديثية عند الحاجة.

9- ضبط الأسماء والكلمات الْمُشْكِلَة التي يُتَوَهَمُ في ضبطها.

10- تذييل البحث بفهارس علمية متنوعة.

*** خامساً- خطة البحث:**

تتكون خطة البحث من: مُقَدِّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدِّراسات السَّابقة، ومنهج البحث وطبيعة العمل فيه، وخطة البحث.

الفصل الأول

التَّعريف بالإمام وكيع بن الجراح وعصره، وتمهيدٌ في علمِ الجرحِ والتَّعديلِ

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصر الإمام وكيع بن الجراح

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحياة السِّياسية.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام وكيع بن الجراح.

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: رحلاته العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: مصنفاته.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثالث: تمهيد في علم الجرح والتَّعديل.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم الجرح والتَّعديل.

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتَّعديل وأهميته.

المطلب الثالث: مشروعية الجرح والتَّعديل.

المطلب الرابع: طبقات النُّقَّاد في الجرح والتَّعديل.

المطلب الخامس: مراتب الجرح والتَّعديل.

الفصل الثاني

منهج الإمام وكيع بن الجراح في تعديل الرُّواة

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات الإمام وكيع بن الجراح في التَّعديل ومدلولاتها

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: مصطلحات التَّعديل الرفيع.

المطلب الثاني: مصطلحات التَّعديل العادي (المطلق).

المطلب الثالث: مصطلحات التعديل المتوسط.

المطلب الرابع: مصطلحات التعديل المقيد.

المطلب الخامس: مصطلحات التعديل الضمني.

المبحث الثاني: الرُّواة المُعَدَّلون عند الإمام وكيع بن الجراح.

(دراسة نماذج من الرُّواة الذين عدلهم، مقارنة بين قوله وأقوال غيره من النُّقَّاد)

المبحث الثالث: مراتب التَّعديل عند الإمام وكيع بن الجراح.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مرتبة التَّوثيق الرَّفيع.

المطلب الثاني: مرتبة التَّوثيق العادي.

المطلب الثالث: مرتبة التَّوثيق المتوسط.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام وكيع بن الجراح في التَّعديل.

الفصل الثالث

منهج الإمام وكيع بن الجراح في جرح الرُّواة

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات الإمام وكيع بن الجراح في الجرح ومدلولاتها.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصطلحات الجرح اليسير.

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح الشَّديد.

المطلب الثالث: مصطلحات الرَّمي بالوضع والكذب

المبحث الثاني: الرُّواة المجروحون عند الإمام وكيع بن الجراح.

(دراسة لبعض الرواة الذين جَرَّحَهُم مقارنة بين قوله وأقوال غيره من النُّقَّاد)

المبحث الثالث: مراتبُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ وكيع بن الجراح.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : مرتبة الجرح اليسير.

المطلب الثاني : مرتبة الجرح الشَّديد.

المطلب الثالث: مرتبة الرَّمي بالوضع والكذب.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام وكيع بن الجراح في التَّجريح.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النَّتائج والتَّوصيات.

الفهارس العلمية: تشتمل على فهارس متنوعة:

فهرست الآيات القرآنية.

فهرست الأحاديث النَّبوية.

فهرست الرُّواة المدروسين.

فهرست المصادر والمراجع.

فهرست المحتويات.

الفصل الأول

الإمام وكيع بن الجراح وعصره وتمهيد في علم الجرح والتعديل

الفصل الأول:

وكيع بن الجراح، وعصره وتمهيد في علم الجرح والتعديل

المبحث الأول: عَصْرُ الإِمَامِ وكيع بن الجراح

قبل الخوض في غمار الكلام عن شخصية الإمام وكيع بن الجراح، كان لزامًا علينا الحديث عن الجانب السِّياسي، والاجتماعي، والعلمي لهذه الحقبة التي عاشها الإمام، ليتكون لدى القارىء فكرة مُوجزة عن سَيْر الحياة فيها، لما لها من أثر كبير وواضح في حياة من يُعايشها، ولا سيما العلماء والوجهاء، واشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الحالة السِّياسية.

ولد الإمام وكيع بن الجراح في أواخر عهد الدولة الأموية في خلافة مروان بن محمد[1] عام 128، و قيل : 129هـ، وتوفي في خلافة الأمين[2] سنة 197هـ، فهو إذا عاش في الفترة التي نشأت فيها الدولة العباسية إلى أن بلغت أوج قوتها، و عاصر خلالها من خلفاء بني العباس كلاً من أبي العباس السفاح[3] تولى الخلافة (132هـ- 136هـ)، والمنصور[4] تولى الخلافة (136هـ - 158هـ)، والمهدي[5] (158هـ-196هـ)، والهادي[6] (169هـ -

(1) هو أبو عبد الملك، مروان بن محمد بن مروان بن الحكم آخر خلفاء بني أمية، يلقب بالجعدي، و بالحمار، ولد سنة 72هـ. للسيوطي، تاريخ الخلفاء (ص 217).

(2) هو محمد أبو عبد الله بن الرشيد، كان ولي عهد أبيه، و تولى الخلافة بعده . السابق (ص 254)

(3) هو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ولد سنة 108 هـ بالحميمة، للسيوطي، تاريخ الخلفاء (ص219).

(4) هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ولد سنة 95هـ . للسيوطي، تاريخ الخلفاء (ص 222).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن المنصور، ولد سنة 127، و قيل 126هـ . للسيوطي، تاريخ الخلفاء (ص232)

(6) هو أبو محمد موسى بن المهدي بن المنصور، ولد بالري سنة 147هـ . للسيوطي، تاريخ الخلفاء (ص239).

170هـ)، والرشيد[1] (170هـ–193هـ) والأمين (193هـ–196هـ)، ويسمى هذا العصر بالعصر العباسي الأول وهو ما بين (132هـ–232هـ)[2].

وامتاز هذا العصر بالاستقرار السياسي إلى حد كبير، و في ذلك يقول بن طباطبا[3]: (إلا أنها دولة كثيرة المحاسن، جمة المكارم، أسواق العلوم فيها قئمة وبضائع الآداب فيها نافقة، وشعائر الدين فيها معظمة، والخيرات فيها دارة، والدنيا عامرة، والحرمات مرعية، والثغور محصّنة، وما زالت على ذلك حتى كانت أواخرها)[4].

وحدث في هذا العصر عدة فتن استطاع الخلفاء بدهائهم وحسن تصرفهم القضاء عليها، منها:

فتنة الزنادقة[5] التي كانت من أشد الفتن بأساً وأكثرها خطراً؛ لأنها تقوم على إبطان الكفر وإظهار الإسلام، لذلك اجتهد المهدي في تتبعهم والقضاء عليهم عام 167 هـ[6]، وبعض ثورات العلويين عام 145هـ، 169هـ1[7] وظهور الخُرّمية عام 192هـ[8]، والفتنة التي حدثت

---

(1) هو هارون أبو جعفر بن محمد بن المنصور، ولد بالري سنة 148هـ و كان من أميز الخلفاء، و كان كثير الغزو و الحج. السابق، (ص243) .

(2) لحسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي الديني و الثقافي و الاجتماعي (ج21/2).

(3) هو محمد بن علي بن محمد بن طباطبا العلوي المعروف بابن الطقطقي، مؤرخ أبحاث نافد من أهل الموصل، مات سنة 709هـ . للزركلي، الأعلام (ج283/6).

(4) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، (ص 148).

(5) الزنديق في عرف الفقهاء هو المنافق الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم. وهو أن يظهر الإسلام ويبطن غيره سواء أبطن ديناً من الأديان: كدين اليهود والنصارى، أو غيرهم أو كان معطلاً جاحداً للصانع، والمعاد، والأعمال الصالحة. لابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج471/7–472)، وانظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج328/3).

(6) انظر: ابن الجوزي، تاريخ الأمم والملوك (595/4–596)، الذهبي، العبر في خبر من غبر (190/1).

(7) العلويين: –بفتح العين واللام– قوم ينسبون إلى على بن أبي طالب. لابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب الجزري (ج124/2). انظر التفاصيل: لابن كثير، البداية والنهاية (ج85/10–97)، الذهبي، العبر (ج152/1، 197)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج121/2–144).

(8) الخرمية: – بضم الخاء وتشديد الراء المفتوحة وكسر الميم – نسبة إلى طائفة من الباطنية، من مبادئهم: أنهم يقولون بالرجعة، ويقولون بالتناسخ، وكل ذي دين عندهم صائب، وأصل دينهم القول بالنور والظلمة، ويقولون بإباحة النساء، وإباحة كل ما تستلذ النفس وينزع إليه الطبع.

بين الأخوين الأمين والمأمون ابني هارون الرشيد عام 195هـ[1]، وغيرها، ولم تستأثر تلك المشاكل بكل جهد الخلفاء؛ فقد اهتموا بالإصلاح الداخلي كبناء المدن وعمارة الطرق وعمل البرك والاهتمام بالعلماء ونشر العلم وتشجيع حركة الترجمة مما ساعد العلماء على النبوغ في العلوم المختلفة، ومنهم الإمام وكيع بن الجراح رحمه الله.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.

يقصد بالحياة الاجتماعية في بلد من البلاد، ذكر طَبَقات المجتمع في هذا البلد من حيث الجنس والدِّين، وعلاقة كل من هذه الطَّبَقات بعضها ببعض، ثم بحث نظام الأسرة وحياة أفرادها وما يتمتع به كل منهم من الحرية، ثم وصف مجالس الخلفاء، والأعياد والمواسم والولائم والحفلات، وأماكن النُّزهة، ووصف المنازل، وما فيها من أثاث وطعام وشراب ولباس، وما إلى ذلك من مظاهر المجتمع[2].

تأثرت الحياة الاجتماعية في العصر العباسي الأول بعدة أمور منها:

1. ظهور العنصر الفارسي الذي قامت على أكتافه الدولة العباسية في عصرها الأول وتوليه مناصب عليا في الدولة مما أدى إلى نقل الكثير من عاداتهم وتقاليدهم إلى المجتمع الإسلامي فتشبه الخلفاء العباسيون بالأكاسرة من الفرس يقول ابن خلدون[3]: وأهل الدول أبداً يقلدون في طور الحضارة وأحوالها للدولة السابقة قبلهم، فأحوالهم يشاهدون، ومنهم في الغالب يأخذون، ومثل هذ وقع للعرب لما كان الفتح وملكوا فارس والروم واستخدموا بناتهم وأبناءهم ولم يكونوا في ذلك العهد في شيء من الحضارة[4].

انظر: لابن الأثير، اللباب(ج295/1)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج110/2)، ابن كثير، البداية والنهاية (ج214/10-215)، الذهبي، العبر(ج 239/1)، تاريخ الإسلام (ج 108/2-114)

(1) انظر: لابن كثير، البداية والنهاية (ج232/10، 234، 247-252)، الذهبي، العبر(ج246/1-247).

(2) انظر: حسن، تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي (ج323/2).

(3) هو عبد الرحمن بن محمد، أبوزيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة، مات سنة 808هـ. للزركلي، الأعلام (ج330/3).

(4) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون (ص172)

فأكثروا حولهم من مظاهر الأبهة والعظمة وأحاطوا أنفسهم بحاشية كبيرة، ونصبوا على أبوابهم الحجاب إلى غير ذلك مما هو غريب عن العرب[1].

وكان للفرس أيضا أثر واضح في نقل مذاهبهم الفاسدة إلى المجتمع الإسلامي كالاحتفال بالأعياد الفارسية مثل النيروز[2] وغيره[3].

2. وفرة الأموال التي كانت تتدفق من الولايات الإسلامية إلى حاضرة الخلافة والسبي وتجارة الرقيق التي كانت تجد سوقاً رائجة في بغداد والكوفة، والتي كانت تحمل إلى المجتمع العربي عناصر غريبة من الجواري الفارسيات والهنديات والمغربيات... إلخ، وهؤلاء الجواري كن يحملن معهن ضروباً شتى من المجون وألواناً مختلفة من الفنون، وعن طريقهن انتشرت تلك الحياة اللاهية العابثة في بغداد وغيرها[4].

المطلب الثالث: الحالة العلمية والثَّقافية.

لقد اهتم الخلفاء العباسيون في العلم والعلم وشجعوا علماءهم في ذلك وأكرموهم وأعطوهم المنازل والهدايا[5].

وتعتبر هذه الفترة التي عاش فيها وكيع هي الفترة الذهبية لتدوين العلم يقول الذهبي[6]: في سنة ثلاث وأربعين ومائة شرع علماء الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريج[7] بمكة، ومالك[8] الموطأ بالمدينة، والأوزاعي[9] بالشام، وابن أبي

---

(1) قدورة، لزاهية، الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول (ص192)

(2) النيروز: فارسي معرب، وهو عيد رأس السنة عند الفرس، ويصادف نزول الشمس أول الحَمَل. للجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي (ص717) وحاشيته.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج2/436).

(4) قدورة، لزاهية، الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول (ص187).

(5) انظر مثلا: سير أعلام النبلاء الذهبي (ج9/287-289)، تاريخ الخلفاء (ص243-245).

(6) هو الإمام الحافظ محدث العصر وخاتمة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد التركماني الدمشقي، مات سنة 748 هـ بدمشق. ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص347-349).

(7) هو عبد العزيز بن عبد الملك.

(8) هو ابن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله، من سادات التابعين، مات سنة تسع وسبعين ومائة. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار (ص223).

(9) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الفقيه، مات سنة سبع وخمسين ومائة. التقريب (ص593).

عروبة[1] وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة ومعمر[2] باليمن...وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودُوّنت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يحدثون من حفظهم، أو يروون من صحف صحيحة غير مرتبة[3].

وبعض هؤلاء المصنفين هم شيوخ وكيع، كابن جريج ومالك والأوزاعي وحماد بن سلمة والثوري، ولم يكن التصنيف مقصوراً على هؤلاء في هذا العصر بل شاركهم كثير ومنهم وكيع – رحمه الله–[4].

كما تميز هذا العصر بتشجيع حركة الترجمة، فأبو جعفر المنصور هو أول من ترجمت له الكتب السريانية والعجمية بالعربية[5]، والمأمون من أول أدخل المنطق والفلسفة وسائر علوم الكلام[6]، مما أدى إلى الانفتاح آنذاك على ثقافات غير المسلمين وعقائدهم.

---

(1) هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، من فقهاء أهل البصرة ومتقنيهم، مات سنة خمسين ومائة. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار(ص249).

(2) هو ابن راشد مولى عبد السلام بن عبد القدوس، من الفقهاء المتقنين، يكنى أبا عروة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة . ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار(ص305).

(3) للسيوطي، تاريخ الخلفاء (ص223).

(4) انظر: مصنفاته في مبحث حياته العلمية (ص ص103–107).

(5) للسيوطي، تاريخ الخلفاء (ص230)، ككتاب كليلة ودمنة.

(6) للسيوطي، الوسائل إلى معرفة الأوائل (ص175).

المبحث الثَّاني: تَرْجَمَةُ الإِمَامِ وكيع بن الجراح

أعرض في هذا المبحث مطالب في حياة الإمام وكيع بن الجراح من بيان اسمه، ونسبه وأسرته ونشأته ... إلى وفاته. ويشتمل على ستة مطالب:-

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته.

أولًا- اسمه: وَكِيع بن الْجراح بن مليح بن عدى بن فَرَس بن جمجمة بن سُفْيَان بن عَمْرو بن الْحَارِث بن عَمْرو بن عبيد بن رؤاس [1].

ثانياً- نسبه: الرؤاسي -جماعة ينسبون إلى رؤاس بن كلاب بن ربيعة، واسم رؤاس الحارث، منهم عمرو بن مالك بن قيس بن بجيد بن رؤاس الوافد على رسول الله صلى الله عليه وسلم- [2].

ثالثًا- كنيته: أبو سفيان، نسبة إلى ولده سفيان [3].

رابعًا- لقبه: لم أقف في المصادر التي ترجمت للإمام وكيع على لقبٍ له.

خامسًا- مولده: اختلف في تاريخ مولده، قيل ولد سنة ثمان وعشرين ومائة، قاله وكيع [4]، وقيل سنة تسع وعشرين ومائة، قاله أحمد [5]. والراجح والله أعلم قوله، فهو أعلم بحاله.

سادسًا- نشأته: نشأ وكيع في بيئة ميسورة الحال حيث كان والده ناظرا على بيت المال بالكوفة، وله هيبة وجلالة. ورث وكيع من أمه مائة ألف درهم [6]. ولم تذكر المصادر التي بين أيدينا كيفية نشأة الإمام وكيع بن الجراح، والمراحل التي مر بها في مُقْتَبَل حياته إلا ما ذكره الذهبي مما قلته، إذ أن معلوماتها تنحصر في اسمه، ونسبه، وشيوخه، وتلاميذه، وأقوال النُّقاد فيه، ووفاته.

---

(1) ابن حبان، الثقات (ج7/ 562)

(2) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (ج150/4)

(3) مسلم، الكنى والأسماء للإمام مسلم (ج1/ 389)

(4) الخطيب، تاريخ بغداد ت بشار (ج15/ 647)

(5) البخاري التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (ج8/ 179)

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (ج9/ 142)

المطلب الثاني: رحلاته في طلب العلم.

كان للرحلة أثر في شيوع الأحاديث وتكثير طرقها، كما كان لها أثر في معرفة الرجال بصورة دقيقة لأن المحدث يذهب إلى البلدة فيتعرف على علمائها. ويخالطهم ويسألهم، ولولا الرحلة لتنوع علم الأقاليم المختلفة واتسع الخلاف في الأحكام[1].

كان الإمام وكيع كثير الترحال من أجل طلب العلم فقد رحل إلى بغداد وحدث بها[2]، وقدم البصرة سنة 148هـ[3]، وقدم مكة وفيها حج مرات عديدة[4]، وذهب إلى المدينة النبوية[5]، والأنبار وبصحبته الإمام أحمد[6]، وقدم واسط سنة 185هـ[7]، ورحل إلى عبادان قاله عبد الله بن أحمد والفسوي[8]، ورحل للموصل[9]، والشام[10]، ودمشق[11]، وبيت المقدس[12]، ومصر[13].

(1) العمري: أكرم، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص 217-218).
(2) البغدادي، تاريخ بغداد (ج13/497-498).
(3) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (ج3/309).
(4) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج9/165).
(5) انظر: للفسوي، المعرفة والتاريخ (ج1/176).
(6) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (ج1/514-515).
(7) بحشل، تاريخ واسط (ص78، 260).
(8) خليفة، تاريخ خليفة بن خياط (ص457)، أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ج2/416)، الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج1/180).
(9) الأزدي، تاريخ الموصل (ص328)
(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج9/145).
(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج9/144).
(12) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج9/145).
(13) الطبراني، المعجم الصغير (ج1/123).

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

من خلال ما سبق فقد ذهب الإمام وكيع رحمه الله إلى شتى الأمصار والبلاد ولاقى الكثير من الشيوخ والتلاميذ ممن تعلم منهم وعلم.

أولا- شيوخه: لقد ساعدت رحلته في الحرص على انتقاء الشيوخ. حيث ذكر المزي شيوخه وعدهم بـ(191) شيخاً[1] في الكتب الستة، وأكثرهم بروزاً وتأثراً بهم:

1. سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات [بالقراءة] ورع لكنه يدلس من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين ع [2].
2. سفيان ابن سعيد ابن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون ع [3].

ثانيا- تلاميذه:

كان للإمام وكيع أمر عظيم في الحديث الشريف حيث اشتهر بين الناس وحرص الأئمة وأهل العلم على السماع منه والتحديث والاستفادة من علومه ومن أبرز تلاميذه:

1. إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، حيث كان يفخم شيخه ووكيع ويعظمه كما نقل ذلك الإمام الذهبي في السير[4]، وكان الإمام أحمد يُشبَّه بوكيع[5].
2. هناد بن السري – بكسر الراء الخفيفة – ابن مصعب التميمي، أبو السري الكوفي، قال قتيبة : ما رأيت وكيعاً يعظم أحداً تعظيمه لهناد[6].قال ابن حجر: ثقة من العاشرة مات سنة ثلاث وأربعين وله إحدى وتسعون سنة [7].

---

(1) المزي، تهذيب الكمال (ج463/30).
(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 254).
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 244).
(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج144/9).
(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج216/13).
(6) المزي، تهذيب الكمال (ج62/11).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 547).

3. أبو بكر، عبد الله ابن محمد ابن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل الكوفي قال ابن حجر: ثقة حافظ صاحب تصانيف من العاشرة مات سنة خمس وثلاثين [ومائتين][1]. كان وكيع إذا شك في حديثه يسأله عنه ويقول : كَيفَ هَذَا يَا عبد الله بن أبي شيبَة كَأَنَّهُ يُرِيد أَن يسْأَله أَو يستثبته[2].

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه، ومنزلته عند المحدثين.

أجمع كل من ترجم له على توثيقه وإمامته وذكره الخطيب فقال: بَابٌ فِي أَنَّ الْمُحَدِّثَ الْمَشْهُورَ بِالْعَدَالَةِ وَالثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَزْكِيَةِ الْمُعَدِّلِ[3].

قال ابن سعد[4]: كان ثقةً مأمونًا عالمًا رفيعًا كثيرَ الحديث حجةً، وقال العجلي[5]: ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث.

وقال يعقوب بن شيبة[6]: كان خيرًا فاضلًا حافظًا، وقال ابن حجر[7]: ثقة حافظ عابد.

وقال ابن القطان[8]: أحد الأئمة في الحديث، وقال الذهبي[9]: الحافظ أحد الأئمة الأعلام.

وقال ابن معين[10]: ما رأيت رجلًا قط أحفظ من وكيع. وقال أحمد بن حنبل[11]: ما رأيت أحدا أوعى للعلم منه، ولا أحفظ، وقال مرة[12]: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظًا حافظًا. ووثقه

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 320)

(2) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج2/ 78)

(3) الخطيب، الكفاية في علم الرواية (ص 86)

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج365/6).

(5) العجلي، معرفة الثقات (ج341/2).

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج130/11).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 581).

(8) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج631/5).

(9)الذهبي، ميزان الاعتدال (ج335/4).

(10)الخطيب، تاريخ بغداد (ج478/13).

(11)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج38/9).

(12)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج38/9).

علي بن المديني[1] وابن معين[2] وأبو حاتم الرازي[3] والدارقطني[4] وابن بشكوال[5]. وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال: كان حافظًا متقنًا.

وقال الفضل بن دُكَين[7] وابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9]: ثبت.

المطلب الخامس: مؤلفاته وكتبه.

ذكرت المصادر بعض المؤلفات له، وهي:

1. التفسير: قال ابن حجر مشيراً على تفسيره: ومن مروياته[10] أجزاء من تفسير وكيع بن الجراح[11].
2. المسند: ذكره السمعاني في التحبير في المعجم الكبير ضمن الكتب التي أجاز له شيخه روايتها عنه، حيث قال: أنبأنا غنجار كتاب المسند لوكيع بن الجراح[12].
3. المصنف: اقتبس من الإمام أحمد في المسند، حيث قال: حَدَّثَنَا بِهِ وَكِيعٌ فِي الْمُصَنَّفِ[13]، وابن عبد البر في التمهيد، حيث قال : ذَكَرَ وَكِيعٌ فِي مُصَنَّفِهِ[14].
4. السنن: ذكره ابن النديم في فهرسته[15].

---

(1)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج38/9).

(2)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج39/9).

(3)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج39/9).

(4) سنن الدارقطني (ج315/1).

(5) ابن بشكوال، شيوخ عبد الله بن وهب القرشي (ج248/1).

(6) ابن حبان، الثقات (ج562/7).

(7) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج478/30).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج38/9).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج38/9).

(10) أحمد بن علي [بن الحسين] الغزنوي أبو الحسين [وكناه ابن النجار أَبُو الفتح].ابن حجر، لسان الميزان ت أبي غدة (ج1/ 554)

(11) ابن حجر، لسان الميزان ت أبي غدة (ج1/ 555)

(12) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير (ج2/ 181)

(13) الإمام أحمد، مسند أحمد (ج5/ 22)

(14) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج1/ 175)

(15) لابن النديم، الفهرست (ص 278)

5. كتاب الزّهْد: ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس[1].

6. المعرفة والتاريخ : ذكره إسماعيل باشا في هدية العارفين[2].

7. فضائل الصحابة: ذكره الذهبي في السير[3].

8. كتاب الهبة: أشار إليه الذهبي في السير[4].

9. كتاب الأشربة: ذكره ابن معين في تاريخه[5].

10. نسخة وكيع عن الأعمش: ذكرها ابن حجر في المعجم المفهرس[6].

11. مشيخة وكيع ابن الجراح: ذكرها صلاح الدين الصفدي في أعيان العصر وأعوان النصر[7].

المطلب السادس: وفاته.

اختلف العلماء في وفاة الإمام وكيع : فمنهم من قال أنه توفي في ست وتسعين ومائة[8]، ومنهم من قال في سبع وتسعين ومائة[9]، ومنهم من قال في ثمان وتسعين ومائة[10]، وقيل أنه توفي في ثلاث وتسعين ومائة[11].

قال الإمام أحمد: مَاتَ وَكِيع سنة سبع وَتِسْعين وَمِائَة فِي أَولهَا أَو فِي آخر ذِي الْحجَّة سنة سِتّ[12]، وبه قال الحافظ ابن حجر[13]. رحمة الله على علمائنا.

---

(1) ابن حجر، المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (ص 89).

(2) الباباني، هدية العارفين (ج2/ 500).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (ج9/ 154).

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (ج12/ 410).

(5) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج3/ 484).

(6) ابن حجر، المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (ص 379).

(7) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (ج4/ 512).

(8) قال به السيوطي في طبقات الحفاظ (ص 133).

(9) ابن زبر، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (ج1/ 441).

(10) الخطيب، تاريخ بغداد ت بشار (ج15/ 647).

(11) لابن قتيبة، المعارف (ج1/ 507).

(12) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج1/ 491).

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 581).

المبحث الثالث: تمهيدٌ في علمِ الجرحِ والتعديلِ.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم الجرح والتعديل.

1. الجرح

الجرح لغة:

قال ابن فارس[1]:"الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شَقّ الجِلْد. فالأوَّل قولهم: اجترح إذا عمل وكَسبَ. قال الله ﷻ: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[2]، وأما الآخَر فقولهم: جرحَهُ بحديدةٍ جرْحاً، والاسم الجُرْح. ويقال: جُرِحَ الشاهد إذا رُدّ قولُه"، وقال بعض فقهاء اللغة[3]:"الجُرح بالضم يكون بالأبدان بالحديد ونحوه، والجَرح بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض".

وقال الأزهري: هو التأثير في البَدِنِ بشقٍّ أو قَطْع، واستعير في الأمور المعنوية بمعنى التأثير في الخُلُق والدين، بوصف يُنَاقضهما أو يَقْدح فيهما. فيقال: جَرَحَ الحاكمُ الشاهدَ إذا عثر مِنْه على ما تَسْقط به عدالته من كذبٍ وغيره، وقد استُجرح الشَّاهدُ[4].

ومنه حديث بعض التابعين "كثُرت هذه الأحاديث واسْتَجْرحَت"[5]، أي فسَدت وقَلَّ صِحَاحُها، وهو اسْتَفْعل من جَرَح الشَّاهدَ إذا طَعَن فيه وردّ قوله. أراد أنّ الأحاديث كَثُرتْ حتى أحْوَجَت أهلَ العلم بها إلى جَرْح بعض رُواتها ورَدّ روَايته[6].

---

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج451/1).

(2) [الجاثية:21]

(3) الزبيدي، تاج العروس (ج337/6).

(4) الأزهري، تهذيب اللغة (ج141/4).

(5) جاء هذا الأثر في غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلّام (ج478/4)، منسوبًا إلي عبد الله بن عون البصري، قال أبو عبيد: وقال ابن عون: "استَجْرَحَتْ هذه الأحاديث وكَثُرت" يعني أنها كثيرة، وصحيحها قليل.

(6) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج255/1).

الجرح اصطلاحاً:

يرى ابن الأثير أن الجرح هو وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقولهما، وبطل العمل به[1].

قال الخطيب البغدادي[2]: (وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل، لئلا يتغطى أمره على من لا يخبره فيظنه من أهل العدالة، فيحتج بخبره)[3].

وقد عرفه بعض المعاصرين بنحو تعريف ابن الأثير بلفظ مختصر، فقال: "هو الطعن في الراوي بما يُخل بعدالته أو ضبطه"[4].

من خلال التعاريف الواردة يتبيّن بأنّ التجريح: وصف متى التحق بالراوي ينزل به من درجة الاحتجاج إلى مرتبة الاعتبار، أو الرَّد والتّرك بحسب دلالة اللفظة وحُكْمِ صاحبها .

2- التعديل:

أ- التعديل لغة:

يرى ابن فارس أن العَدْل من النَّاس: المَرْضيّ المستوِي الطّريقة، يقال: هذا عَدْلٌ، وهما عَدْلٌ...وتقول: هما عَدْلانِ أيضًا، وهم عُدولٌ، وإن فلانًا لعَدْلٌ بيِّن العَدْل والعُدُولة. والعَدْل: الحُكْم بالاستواء[5].

وتعديل الرجل هو الحُكْم بأنَّه عَدْل، كما أنَّ التفسيق هو الحُكْم بفسقه، قال المازري: "التعديل أن يقول عَدْلٌ رِضًى"[6]. وقال الزَّبِيدي: "والتَّفْسيقُ: ضدُّ التّعْديل. يُقال: فسّقَه الحاكِمُ،

---

(1) ابن الأثير، جامع الأصول (ج126/1).

(2) هو أبو بكر أحمد بن عَلِيّ بن ثابت البغدادي، رحل إِلَى البصرة، ونيسابور، وأصبهان، ومكة، ودمشق، والكوفة، والري، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج270/18)، ابن كثير، البداية والنهاية (ج101/12).

(3) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص39).

(4) محمد محمد السماحي، المنهج الحديث في علوم (ج82/3)، نور الدين عتر، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال (ص7).

(5) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج246/4).

(6) الرّصاع، شرح حدود ابن عرفة (ص 592-593).

أي: حكَمَ بفِسْقِه"[1].

ب- التعديل اصطلاحاً

وصف متى التحق بهما-أي بالراوي والشاهد- اعتبر قولهما، وأخذ به[2].

3- علم الجرح والتعديل اصطلاحاً:

لعلَّ أول من وقع في كلامه تعريف لهذا العلم هو ابن أبي حاتم (ت:327هـ)، فقد روى الخطيب البغدادي[3] بسنده إلى محمد بن الفَضْل العَبَّاسي البَلْخي، قال: "كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو إذن يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي، فقال له: يا أبا محمد ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ فقال: كتابٌ صنفّته في الجرح والتعديل، فقال: وما الجرح والتعديل؟، فقال: أظهرُ أحوالَ أهلِ العلم مَنْ كانَ منهم ثقةً أو غير ثقة".

وفي كلام الخطيب ما يفيد أنَّ الجرح والتعديل هو[4]: النظرُ في حالِ النَّاقلين، والبحثُ عن عَدالة الرَّاوِين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عُدِلَ عنه والتُمِسَ معرفة الحكم من جهة غيره.

فعلم الجرح والتعديل[5]: (علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ).

وهو[6]: (علم ميزان الرجال، فيبحث فيه عن حال الراوي في نفسه، وفي مروياته، وشيوخه، وتلاميذه).

أو[7](هو علم يتعلق ببيان مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء، وهي دقيقة الصياغة و محددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث).

---

(1) الزبيدي، تاج العروس (ج26/304-305).

(2) ابن الأثير، جامع الأصول(ج1/126).

(3) الخطيب البغدادي، الكفاية (ص 38).

(4) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (ج2/200).

(3) صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم (ج2/211).

(4) عبد الفتّاح أبو غدّة، لمحات من تاريخ السنة و علوم الحديث (ص183-184).

(5) أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص91).

فتعريف ابن أبي حاتم هو تعريف واضح ومختصر وهو: ظهور أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة و من كان غير ثقة .

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وأهميته:

نشأ علم الجرح والتعديل مبكرًا بالتزامن مع نشأة علم الرِّوَايَةِ، ووضع اللبنة الأولى لهذا العلم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الذي كان يتثبت من صحة الأخبار بنفسه، تعليمًا لأصحابه ولأمته من بعدهم.

وشعر الصَّحَابَةُ ﷺ بعظم الأمانة فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وكُلِّفوا بالتبليغ، فحفظوا عن النَّبِي ﷺ ما بلغهم عن ربه ﷻ وما سَنَّ وشرع وحكم وأمر ونهى، ووعوه وأتقنوه، ونقلوه بكل أمانةٍ وتثبتٍ، استجابة لأمر الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ [1]، ولأمر نبيه ﷺ: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ) [2].

وقاموا ﷺ بالتثبت من صحة الرِّوايات في حياته ﷺ، وكان ذلك على نطاقٍ ضيقٍ جدًا لا يعدو سؤالهم النَّبِيَّ ﷺ عن صحة ما يروى، وغايتهم الاطمئنان القلبي، لهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ ﴾ [3]، ومن نماذج هذا التثبت: ما رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما-، قَالَ: حُدِّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ)، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى رَأْسِهِ؛ فَقَالَ: (مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرو؟)، قُلْتُ: "حُدِّثْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَّكَ قُلْتَ: (صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ)، وَأَنْتَ تُصَلِّي

---

(1) [الحجرات: 6].

(2) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (ح:3461)، عن عبد الله بن عمرو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما-.

(3) [البقرة: 260].

قَاعِدًا!"، قَالَ: (أَجَلْ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ)[1]، وغير ذلك من نماذج عديدة كانت في حياته ﷺ فضلًا عما كان منها بعد وفاته.

وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنَّما يدلّ على أنَّ النَّقْد للحديث وجد في عصر النبوة، وهي مرحلة تعتبر الأساس للبناء الذي جاء بعدها، وهذا يُعدُّ تأصيلًا لنشأة النَّقْد والجَرْح والتَّعْدِيل، وأخذ النَّقْد في حياة الصحابة ﷺ شكلًا آخر وتعددت صوره خاصة بعد وفاة النَّبِيّ ﷺ من مبالغة في التثبت ودقة في التحري عند النقل، إلى الإقلال من الرِّوَايَة، كذا استدراك الصَّحَابَة ﷺ بعضهم على بعض، وظهور بعض المصطلحات الخاصة بالجَرْح والتَّعْدِيل، ولكن تركزت اهتمامات الصَّحَابَة ﷺ آنذاك على نقد المتن دون السند لعدم وجود الضعف فيهم[2]، فظهرت أساليب متنوعة في نقد المتون، والتثبت من صحتها، والتحري من دقة نقلها، منها:

طلب الشاهد، ومثال ذلك: ما رَوَاهُ أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: "كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟، قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ)، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنْ النَّبِيِّﷺ؟، فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ"[3].

ومن هذه الأساليب –أيضًا– الاستحلاف، ومثال ذلك: ما رَوَاهُ عَلِيٌّ بن أبي طالبﷺ، قَالَ: "إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ

---

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة النافلة قائمًا وقاعدًا، وفعل بعض الركعة قائمًا وبعضها قاعدًا، (ح:735).

(2) عبد الله شعبان، التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين (ص184).

(3) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الاسْتِئْذَانِ، باب: التسليم والاسْتِئْذَانِ ثلاثًا، (ح:6245)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: الآدَابِ، باب: الاسْتِئْذَانِ، (ح:2153).

يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾[1][2]، وغير ذلك من الأساليب التي استعملها الصَّحَابَةُ ﷺ في نقد المتون.

ويمكن القول بأنَّهم ﷺ قد مهَّدوا الطريق لمن جاء بعدهم فصار الناس بعدهم في الطريق الممهد، لذا زادت ثقتهم واطمئنانهم وتعلموا أدبًا جميلًا في فن الموضوعية، والنَّقْد، وتم وضع حد للمتقولين فلم تُقبل الأقوال إلا بعد عرض على منهج النَّقْد وقواعد الجَرْح والتَّعْدِيل، ومن ثم فقد شكلت أُسسًا للتعامل مع السُّنَّة[3].

ثم كان مقتل عثمان بن عفان ﷺ في سنةِ خمسٍ وثلاثينَ هجرية، فعظُم ذلك على أهل الخير من الصَّحَابَةِ وغيرهم، وانفتح باب الفتنة[4]، وكانت سنة أربعين من الهجرة، وهي الحد الفاصل بين صفاء السُّنَّة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين اللجوء إليه واتخاذه وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية[5].

ولمواجهة هذا الخطر الجسيم ووأده في مهده بذل الصَّحَابَةُ والتابعون جهودًا كبيرة في نَقْدِ الرِّوايات وتمييز الصحيح منها، تمثلت فيما يلي:-

أولًا: التزام الإسْنَاد والتشدد في طلبه: التزم الصَّحَابَةُ والتابعون الإسْنَاد وتشدّدوا في طلبه من روَاةِ الأخبار، خاصة بعد فتنة مقتل عثمان بن عفان ﷺ، قَالَ الإمام محمد بن سِيرِين[6]: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنْ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ". ومنذ ذلك الحين بدأ التركيز على نقد الأسانيد والكشف عن أحوال رجَالِها.

---

(1) [آل عمران: 135].

(2) أخرجه الإمام التِّرمذِيّ في جامعه، كِتَاب: مواقيت الصلاة عن النَّبِيّﷺ، باب: ما جاء في الصلاة عند التوبة، (ح:406)، وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كِتَاب: إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب: ما جاءَ في أنَّ الصلاةَ كفّارة، (ح:1395). وقال الإمام الترمذي: حديثُ عليٍّ حديثٌ حَسَنٌ.

(3) عبد الله شعبان، التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين (ص235).

(4) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج106/7).

(5) السباعي، السُّنَّة ومكانتها في التشريع (ص79).

(6) مقدّمة الصحيح، باب: بيان أنَّ الإسْنَاد من الدِّين، وأن الرِّوَايَةِ لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرُّوَاة بما هو فيهم جائز بل واجب (ج15/1).

ثانيًا: مضاعفة النشاط العلمي في التثبُّت من الرِّوايات: ضاعف الصَّحَابَةُ ﷺ والتابعون من نشاطهم العلمي بغرض التثبُّت من الرِّوايات ونقدها، فظهرت نشاطات علمية، منها:

1- الرحلة في طلب الحديث، وانتشارها خاصة بعد الفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية، فرحل عدد من الصَّحَابَةِ ﷺ في طلب الحديث، وكذا رحل التابعون في طلب الحديث، وكان لهذه الرحلات صور وأشكال عدَّة.

2- مذاكرة أحاديث النَّبِيّ ﷺ مع الحافظين والضابطين، تثبيتًا لها، وتثبتًا من صحتها، وهذا ما كان عليه الصَّحَابَة ﷺ وما أوصوا به تلاميذهم.

ثالثًا: بيان أحوال الرُّوَاة وتتبع الكذابين والوضاعين: تكلَّم في الرِّجَالِ عدد من الصَّحَابَةِﷺ، أمثال: عمر بن الخطاب ﷺ(ت:23هـ)، وعليّ بن أبي طالب ﷺ(ت:40هـ)، وعبد الله بن عباس ﷺ(ت:68هـ)، وعبد الله بن سَلام ﷺ(ت:43هـ)، وعائشة ﷺ(ت:57هـ على الأرجح).

وتكلَّم فيهم عدد من التَّابِعين، أمثال: سعيد بن المُسيَّب (ت: بعد 90هـ)، وعامر الشعبي (ت: بعد100هـ)، ومحمد بن سيرين(ت:110هـ)، وغيرهم، ولكنهم قليل بالنسبة لمن بَعدَهم لقلّة الضَّعْف في متبوعهم، إذْ أنَّ أَكثرُهم صحابة عُدُول، وغير الصَّحَابَةُ من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصَّحَابَةُ والتَّابِعون ضعيف إلّا الواحد بعد الواحد[1].

وعلى هذا، فإنَّ البحث في الرَّاوي والمروي والإِسْنَادِ، نشأ في أواخر القرن الأول الهجري، ثم سار أتباع التَّابعين ومن بعدهم على هذا النهج، والتزموا بما وضع الصَّحَابَةُ والتَّابِعون من قواعد وقوانين علمية وعملية لنقد الرِّوايات سندًا ومتنًا، حتى إذا كان منتصف القرن الثاني الهجري نشط تدوين السُّنَّة النبوية-ذلك التدوين الذي بُدئ رسميًا في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ﷺ وبأمر منه خوفًا على الحديث النبوي من الضياع، وحرصًا على سلامته من الكذب والوضع[2]- وظهر التصنيف المُرتّب للسنن والآثار، فدخل علم النَّقْد مرحلة جديدة متقدّمة حيث تداول علماء أتباع التَّابِعين أغلب مصطلحات الحديث ودارت على ألسنتهم، في التعبير عن أحوال الرِّواية المختلفة، وعن مراتب الرُّوَاة قبولًا وردًّا؛ فتكلَّموا-مثلًا- عن الصحيح،

---

(1) السخاوي، الإعلان بالتَّوبيخ لمن ذمّ أهل التَّأريخ (ص320).

(2) الخطيب، محمد عجاج، السُّنَّة قبل التّدوين (ص328- 329).

والضعيف، والمرفوع، والموقوف، والمرسل، والمنقطع، والمتصل، والمنكر، والشاذ، والمضطرب، والباطل، وما لا أصل له، والتدليس، والتلقين، وحكمه، وغير ذلك من طرق التحمل، وألفاظ الجَرْح والتَّعْدِيل ومراتبها، وغيرهما.

بل بلغ الأمر إلى درجة التقعيد والتنظير، وذلك في أواخر عصر أتباع التَّابِعين، على يد الإمام الشافعي(ت:204هـ)، بما سطره في كتابه "الرِّسالة"، من قواعد في علوم الحديث[1].

ثُمَّ كان القرن الثالث الهجري "العصر الذهبي لتدوين السُّنَّة النبوية"، والقرن الذي شهدت فيه علوم كثيرة تحولًا كبيرًا، على يد علماء عاشوا في هذا القرن، كانوا أئمة العلم والدِّين، وقدوة في ذلك للأجيال من بعدهم.

فهذا العصر هو عصر أصول السُّنَّة عصر مسند الإمام أحمد، والكتب الستة، ومنها الصحيحان؛ بل عصر أصول السُّنَّة، من: مسانيد، وجوامع، وسنن، وعلل، وتواريخ، وأجزاء، وغير ذلك من وجوه التصنِّيف الأصلية في السُّنَّة، ومن المصنَّفات التي لا يحويها حصر، ولا يبلغها عَدَّ! فهي تكاد تكون بعدد الألوف المؤلفة، من طلبة الحديث، وحفاظه، والرحالين فيه، ممن حواهم هذا القرن؛ بل تفوق عددهم، لأنَّه لا يخلو أن يكون لجمع منهم أكثر من مؤلف، بل رُبَّما عشرات المؤلفات؛ بل ما انقضى هذا القرن، إلّا والسُّنَّة جميعها مدوَّنة[2].

وقد وُجد في هذا العصر من تَكلَّم في الرِّجَالِ جرحًا وتعديلًا بكثرة أو باستقصاء كالأئمة: يحيى بن معين (ت:233هـ)، وأحمد بن حنبل(ت:241هـ)، والبخاري(ت:256هـ)، وخلق سواهم، ووجد من تَكلَّم في الحديث سندًا ومتنًا أثناء تدوينه وجمعه له، مثل: الحافظ محمد بن عبد الله بن نُمَيْر الكُوفيّ(ت:234هـ)، والحافظ يعقوب بن شَيْبة السدوسي البَصْري(ت:262هـ)، والإمام محمد بن عبد الله بن البرقي (ت:249هـ).

وفي هذا العصر اتَّضحت معالم هذا العلم، بما ذُكر من مسائله في كتب الرِّجَالِ، أو في كتب الحديث، أو في كتب مستقلة ذات موضوع واحد، وكثر الكُتَّابُ في مسائله[3]، حتى ظهرت كتابات تنظيريّة وتقعيديّة لعلوم الحديث بما فيها علم النَّقْد وعلم الجَرْح والتَّعْدِيل، ومن ذلك: "مُقَدِّمة صحيح مسلم" التي كتبها الإمام مسلم بن الحجاج(ت:261هـ) كمُقدِّمة لكتابه

---

(1) العوني، الشريف حاتم، المنهج المقترح لفهم المصطلح (ص45- 48).

(2) العوني، الشريف حاتم، المنهج المقترح لفهم المصطلح (ص51- 52).

(3) الدرويش، ماجد، الفوائد المستمدة (ص33- 34).

الصحيح، وعرض فيها بعض قضايا علوم الحديث بقوةٍ ووضوح، وكذلك "رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه" التي كتبها الإمام أبو داود السّجسْتَاني(ت:275هـ)، وعرض فيها منهجه في كتابه "السنن"، ومسائل من علوم الحديث، وكتاب "العلل الصغير" الذي كتبه الإمام التِّرمذِيّ (ت:279هـ)، وسماه بـ"العلل"، وعُرف بعد ذلك بكتاب "العلل الصغير"، وتَكَلَّم فيه عن بعض الاصطلاحات المهمة المُشكلة، وعن بعض قواعد علوم الحديث، بكلام نفيس[1]، وهكذا تعدَّدت التآليف، وتنوعت التصانيف، وكثرت الرَّوافد والأُصول[2].

المطلب الثالث: مشروعية الجرح والتعديل:

لقد ثبتت مشروعية نقد الرِّجَال والكلام فيهم جرحًا وتعديلًا بالقرآن الكريم والسُّنَّة النبوية والإجماع، وفيما يلي بيان بعض الأدلة على ذلك:

1- من القرآن الكريم:

- قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾[3].

- وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾[4].

- وقال تعالى: ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ﴾[5].

وقد ذكر الإمام مسلم بعض هذه الآيات في "مقدمة الصحيح"[6]، ثم قال: "خبر الفاسقِ ساقطٌ غير مقبول، وأنَّ شهادةَ غير العَدْلِ مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في

---

(1) العوني، الشريف حاتم، المنهج المُقترح (ص58- 59).

(2) ماجد الدرويش، الفوائد المستمدة (ص37).

(3) [الحجرات: 6].

(4) [النساء: 83].

(5) الطلاق: 2].

(6) مسلم، مقدمة صحيح مسلم(ج1/8).

بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم".

2- من السنة النبوية المشرفة:

- عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما- أَنَّ النبي ﷺ، قال: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)[1].
- عن أَبَي هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنْ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ)[2].
- عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)، قَالَ عِمْرَانُ: "لَا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعدُ قَرْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً"، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :(إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمْ السِّمَنُ)[3].

قال الباحث: وهذه أدلة عامة، وسيذكر الباحث ما جاء من جرح أو تعديل على لسان النبي الكريم ﷺ، أما مثال الجرح: ما رَوَاهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (ائْذَنُوا لَهُ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، أَوْ ابْنُ الْعَشِيرَةِ)، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ، قَالَ: (أَيْ عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ)[4].

---

(1) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (ح:3461).

(2) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، باب: النهي عن الرِّوَايَةِ عن الضُّعَفَاءِ والاحتياط في تحملها، (ح:7).

(3) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جَوْر إذا أُشهِد، (ح:2651)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحَابة، باب: فضل الصَّحَابَة ثُمَّ الذين يلونهم ثُمَّ الذين يلونهم، (ح:2535).

(4) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الأدب، باب: لم يكن النَّبِيُّ فاحشًا ولا مُتفحشًا، (ح:6032)، وكِتَاب: الأدب، باب: ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، (ح:6054)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: البِرِّ والصِّلة والآداب، باب: مُداراةِ مَنْ يُتَّقى فُحشه، (ح:2591).

قال الخطيب البَغْداديُّ [1] -مُعقِّبًا على هذا الحديث-: "ففي قول النَّبِيّ ﷺ للرجل: بئس رجل العشيرة؛ دليل على أنَّ إخبار المُخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدِّين من النصيحة للسائل؛ ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النَّبِيّ ﷺ وإنَّما أراد ﷺ بما ذكر فيه، والله أعلم أن يبيّن للناس الحالة المذمومة منه، وهي الفحش فيجتنبوها، لا أنَّه أراد الطعن عليه، والثلب له، وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة، إنَّما أطلقوا الجَرْح فيمن ليس بعدل؛ لئلا يتغطى أمره على من لا يُخَبُرُه، فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه لا يكون غيبة".

ومثال التعديل: ما رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ عَنْ أُخْتِهِ حَفْصَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما- أَنَّ النَّبِيّ ﷺ قَالَ لَهَا: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ)[2].

3- من الإجماع:

- قال الخطيب البَغْدادي[3]: "أَجمع أهلُ العلم على أَنَّه لا يُقبل إلَّا خبر العدل كما أَنَّه لا تُقبل إلَّا شهادة العدل، ولَمَّا ثبت ذلك وجب متى لَم تُعْرَفْ عَدالة المُخبِر والشَاهد أنْ يُسأل عنهما، أو يُستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما إذ لا سبيل إلى العلم بما هما عليه إلَّا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفًا في تزكيتهما فدَّل على أَنَّه لا بد منه".

وقال أيضًا[4]: "أهل العلم أجمعوا على أنَّ الخبر لا يجب قبوله إلّا من العاقل الصدوق المأمون على ما يُخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجَرْح لمن لم يكن صدوقًا في روايته".

- وقال الإمام مسلم في "مقدمة الصحيح"[5]: "الواجِبَ على كُلِّ أحد عَرَفَ التمييز بَيْنَ صحيح الرِّوايات وَسَقيمها، وَثِقات النَّاقلين لَهَا منَ المُتَّهمين، أنْ لا يَرْوِيَ منها إلَّا ما عَرَفَ صِحَّة

---

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية (ج158/1).

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحابة، باب: مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما-، (ح:3741) و(ح:3742)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحابة، باب: من فضائل عبد الله بن عمر، (ح:2478).

(3) الخطيب البغدادي، الكفاية (ج141/1).

(4) الخطيب البغدادي، الكفاية (ج157/1).

(5) مسلم، مقدمة صحيح مسلم (ج8/1).

مَخارجه، وَالسِّتَارَةَ في نَاقليه، وأنْ يَتَّقي منها ما كان عَنْ أهل التُّهَمِ والمُعاندينَ، من أهل البِدَعِ".

ولكن لما كان الجَرْح أمرًا صعبًا، فإنَّ فيه حقّ الله مع حقّ الآدمي، ورُبَّما يُورثُ مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضررًا في الدنيا، من المنافرة والمقت بين الناس، وإنَّما جُوّز للضرورة الشرعية[1]، لذلك وضع العلماء شروطًا لمشروعيته، وهي:

1- لا يجوز الجَرْح بما فوق الحاجة.

2- ولا يجوز الاكتفاء على نقل الجَرْح فقط فيمن وُجد فيه الجَرْح والتَّعْدِيل كلاهما من النُّقَّاد.

3- ولا يجوز جرحُ من لا يحتاج إلى جرحه، ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة شرعية[2].

4- الدقة في الجَرْح وفي التَّعْدِيل، حيث إنَّه يجب على المُتكلم في الرُّوَاة أن يراعي غاية المطابقة بين حكمه وحال الرَّاوي، فلا يرفعُ في التَّعْدِيل الرَّاوي عن مرتبته الحقيقية، ولا ينزل به عنها، ولا ينزل في الجَرْح بالرَّاوي عن حقيقة الضعف الذي هو فيه، ولا يخففه، وذلك لواجب العدل الذي فرضه الله ﷻ في آيات كثيرة منها: قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[3][4].

5- أهلية الكلام في الجَرْح والتَّعْدِيل: يُشترط في الجارح والمُعدِّل: العلمُ والتقوى والورعُ والصدقُ والتجنب عن التعصب، ومعرفة أسباب الجَرْح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يُقبل منه الجَرْح ولا التزكية[5].

---

(1) اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص11).

(2) هذه الشروط الثلاثة ذكرها الإمام اللكنوي في كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" (ص11).

(3) [المائدة: 8].

(4) ينظر: هذا الشرط أضافه الدكتور نور الدين عتر في كتابه "أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال" (ص21).

(5) اللكنوي، الرفع والتكميل (ص16)، نور الدين عتر، أصول الجَرْح والتَّعْدِيل وعلم الرجال (ص19).

وما كانت هذه الشروط إلَّا لأنَّ الكلام في النَّقْد، والجَرْح والتَّعْدِيل، قد شرع لضرورة حفظ الحديث النبوي، وهي أمانة ثقيلة، قال الإمام يحيى بن سعيد القطان[1]: "الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث، إنَّما هي تأدية، إنَّما هي أمانة"

المطلب الرابع: طبقات النُّقَّاد في الجرح والتعديل:

أولًا: الطَّبَقة لغةً واصطلاحًا:

1- الطَّبَقة لغةً:

قال الإمام ابن فارس[2] في مادة طبق: "الطَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مَبْسُوطٍ عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى يُغَطِّيَهُ، مِنْ ذَلِكَ الطَّبَقُ، تَقُولُ: أَطْبَقْتُ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ طَبَقٌ لِلثَّانِي؛ وَقَدْ تَطَابَقَ. وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ: أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى كَذَا، كَأَنَّ أَقْوَالَهُمْ تَسَاوَتْ حَتَّى لَوْ صُيِّرَ أَحَدُهُمَا طِبْقًا لِلْآخَرِ لَصَلَحَ. وَالطَّبَقُ: الْحَالُ".

والطَّبَقُ: الأُمّة بعد الأُمّة، والجماعة من الناس يَعْدِلون جماعةً مثلهم، وقيل: هو الجماعة من الجراد والناس، وجاءنا طَبَقٌ من الناس، وطِبْقٌ: أَي كثير، وقول العباس في النَّبِيّ : "إذا مَضى عالَمٌ بَدا طَبَقٌ"[3]؛ فإنّه أَراد إذا مضى قَرْن ظَهَر قَرْن آخر، وإِنَّما قيل للقَرْن طَبَقٌ: لأَنهم طَبَق للأَرض ثم يَنْقرضِون، ويأْتي طَبَق للأَرض آخر، وكذلك طبقات الناس كل طَبَقة طَبَقت زمانها، والطَّبَقات: المَنازِل والمَراتِب، والطَّبَقة: الحال، يقال: كان فلان من الدنيا على طَبَقات شَتَّى: أي حالات، وفي التنزيل: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [4]: أي حالًا عن حال يوم القيامة[5].

---

(1) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ج301/2).

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج439/3).

(3) شطر من بيت شعر للعباس ﷺ يمدح فيه النبي ﷺ، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ج107/1).

(4) [الانشقاق: 19].

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج209/10- 215)، الزبيدي، تاج العروس (ج49/26- 62).

2- الطَّبَقة اصطلاحًا:

تعريف الطَّبَقة عند المُحَدِّثين: "قومٌ تَقَاربوا في السِّنِّ والإسْنَادِ، أو في الإسْنَادِ فقط؛ بأنَّ يكون شيوخ هذا هُم شيوخ الآخَرِ، أو يُقَاربوا شُيوخَه"[1].

وقد يكونان-أي: الرَّاويان- من طَبَقةٍ باعتبارٍ، لِمُشَابهتِه لها مِن وَجهٍ، ومن طبقتينِ باعتبارٍ آخر لمُشَابهتِه لها مِن وجهٍ آخَر: كأنسٍ، وشبهِه من أصاغرِ الصَّحَابة، هُم مع العشرةِ في طَبَقةِ الصَّحَابةِ.

وعلى هذا؛ فالصَّحَابة كلُّهم طَبَقةٌ باعتبارِ اشتراكِهم في الصُّحبةِ، والتابعون طَبَقةٌ ثانية، وأتباعُهُم طَبَقةٌ ثالثةٌ بالاعتبارِ المذكورِ وهَلُمَّ جَرًّا.

وباعتبار آخر، وهو: النظرُ إلى السوابق، تكون الصَّحَابة بضعَ عشرة طَبَقة[2].

وذلك أَمرٌ اصطلاحيٌّ: فمن الناس من يرى الصَّحَابَة كلَّهم طَبَقة واحدةً، ثم التابعون بعدهم كذلك، ويُسْتَشْهَدُ على هذا بما رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قَالَ: قَالَ النَّبِيّ ﷺ: (خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)، قَالَ عِمْرَانُ: "لَا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيّ ﷺ بَعْدُ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً"[3]، ومن الناس من يُقسِّم الصَّحَابَة إلى طَبَقات، وكذلك التَّابِعين فمن بعدهم، ومنهم من يجعل كل قرن أربعين سنة[4].

ثانيًا: طَبَقات النُّقَّاد في الجَرْح والتَّعْدِيل:

اجتهد العلماء في ذكر النُّقَّاد وبيان طبقاتهم، فالإمام ابن عَدِي الجرجاني(ت:365هـ) - مثلًا-في مُقَدِّمة كِتَابه "الكامل"[5] ذكر خلقًا من النُّقَّاد؛ فقال: «ذِكْرُ من استجازَ تكذيب من تبيّن كذبه من الصَّحَابة والتَّابِعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلًا رجلًا...»، وجعلهم سبع

---

(1) السيوطي، تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي (ج518/2).

(2) المرجع السابق (ج518/2).

(3) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جَوْر إذا أُشهِد، (ح:2651)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحَابة، باب: فضل الصَّحَابَة ثُمَّ الذين يلونهم ثُمَّ الذين يلونهم، (ح:2535).

(4) أحمد شاكر، البَاعثُ الحثيثُ شرح اختِصَارِ علومِ الحَدِيث (ص671- 672) بتصرف يسير.

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج47/1).

طَبَقات[1]، أولها: طَبَقة الصَّحَابة ﷺ وآخرها: طَبَقة من النُّقَّاد أدرك ابن عَدِي أيامها، وختم قائلًا[2]: "قد ذكرت أسامي من استجاز لنفسه الكلام في الرِّجَال من الصَّحَابة والتَّابِعين، وتابعي التَّابِعين، ومن بعدهم طَبَقَةً طَبَقَةً، إلى يومنا هذا، أو من نَصّب نفسه لذلك وحفظ عنه في الثقات والضعاف، ومن حضرني في الحال اسمه، وذكرت لكل واحد منهم البعض من فضائلهم، والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرِّجَال، ولأجله يسألونهم، وتسليم الأئمة لهم بذلك".

وأما الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت405هـ) في كتابه "معرفة علوم الحديث"[3]، قال: "ذكرتُ في كِتَابِ "المزكين لرُوَاة الأخبار"[4] أنهم على عشر طَبَقات في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلًا".

وأما الحافظ الذهبي(ت:748هـ) فألَّف رسالة لطيفة بعنوان: "ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح والتَّعْدِيل"، وقَسَّم فيها النُّقَّاد الذين تكلَّموا في الرُّوَاة باعتبارات ثلاثة:

الاعتبار الأول: باعتبار من تَكلَّموا فيه من الرُّوَاة، قال الحافظ الذهبي[5]: "اعلم-هَدَاك الله- أنَّ الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجَرْح والتَّعْدِيل، على ثلاثة أقسام:

1- قسم تَكلَّموا في أكثر الرُّوَاة، كابن معين، وأبي حاتم الرَّازي.

2- وقسم تَكلَّموا في كثير من الرُّوَاة، كمالك، وشعبة.

3- وقسم تَكلَّموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي.

والاعتبار الثاني: باعتبار أحكامهم على الرُّوَاة جَرْحًا وتَعْدِيلًا".

قال الحافظ الذهبي[6]: "والكلُّ أيضًا على ثلاثة أقسام:

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج1/47- 138).

(2) المرجع السابق (ج1/139).

(3) الحاكم أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث (ص52).

(4) ذكره الذهبي في ترجمة أبي زرعة الرازي من "سير أعلام النبلاء" (ج13/77) باسم: "الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكين لرواة الأخبار".

(5) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص171).

(6) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص171- 172).

1- قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجَرْح، متثبِّتٌ في التَّعْدِيل، يَغمِزُ الرَّاوي بالغلطتين والثلاث، ويُلِيِّنُ بذلك حديثَه، فهذا إذا وثَّق رجلًا أُخِذَ بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلًا ننظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه، فإنْ وافقه، ولم يُوثِّق ذاك أحَدٌ من الحُذَّاق، فهو ضعيف، وإن وثَّقَه أحَدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقبل تَجْريحه إلا مفسَّرًا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ معين مثلًا: هو ضعيف، ولم يُوضِّح سبَبَ ضعفه، وغيرُه قد وثَّقه، فمثلُ هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْنِ أقرب، وابنُ معين، وأبو حاتم، والجُوْزَجاني: متعنِّتون.

2- وقسمٌ في مُقَابَلَةِ هؤلاء، كأبي عيسى التِّرمذِيّ، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، متساهلون.

3- وقسمٌ كالبخاريّ، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعة، وابن عَدِيّ، مُعتدلون مُنصفون".

والاعتبار الثالث: باعتبار طَبَقَاتهم والأزمنة التي عاشوا فيها، وقد تَكَلَّم الحافظ الذهبي في البداية عن حركة نَقْد الرِّجَال بعد انقراض عصر الصَّحَابة ﷺ وتطورها، إلى أن وصل إلى العصر الذي انقرض فيه عامة التَّابِعين في حدود الخمسين ومائة هجرية، حيث تكلّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، ثم شرع في بيان طَبَقات النُّقَّاد، فقال: "فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلَّم في الرِّجَال قُبِلَ قوله، ونَسُوقُ من يسَّر الله-تَعَالَى- منهم، على الطَّبَقات والأزمنة، والله الموفق للسّداد بمَنِّه"[1]، وجعلهم اثنتين وعشرين طبقة[2]، أولها: طَبَقة أتباع التَّابِعين، وآخرها: طَبَقة شيوخه وأقرانه.

وبعد تتبع صنيع العلماء في ذكر النُّقَّاد وبيان طبقاتهم، يمكن تقسيم طَبَقات النُّقَّاد من عصر الصَّحَابة، إلى عصر الإمام وكيع بن الجراح وأقرانه من النُّقَّاد إلى أربع طَبَقات رئيسة:

طَبَقة الصَّحَابَة ﷺ، والتَّابِعين، وأتباع التَّابِعين، وأتباع أتباع التَّابِعين، **و**أتباع تبع الأتباع، وفيما يلي بيان ذلك:

الطَبَقَة الأولى: الصَّحَابَة، ومنهم: أبو بكر الصديق (ت:13هـ)، وعمر بن الخطاب(ت:23هـ)، وعليّ بن أبي طالب(ت:40هـ)، وعبد الله بن العباس(ت:68هـ) ﷺ أجمعين.

---

(1) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص171- 172).

(2) المرجع السابق (ص175- 227).

والطَبَقَة الثانية: طَبَقة التَّابِعين، بعد انقضاء عصر الصَّحَابة ﷺ تكَلَّم طائفة من التَّابِعين في التَوثيق والتَضعيف، ولكنهم قليل بالنسبة لمن بعدَهم لقلة الضَّعْف في متبوعِهم، إذْ أكثرُهم صَحابةٌ عُدُول، وغيرُ الصَّحَابة من المتبوعِين أكثرُهم ثقات، ولا يكاد يُوجَدُ في القرن الأول، الذي انقرض فيه الصَّحَابة وكبارُ التَّابِعين ضعيف، إلَّا الواحد بعدَ الواحد فيه مقال، فلما مَضَى القرنُ الأوَّلُ ودخَلَ الثاني، كان في أوائله من أوساط التَّابِعين جماعةٌ من الضَّعْفاء، الذين ضُعفوا غالبًا من قِبَلِ تحمُّلهم للحديث، فتراهم يَرفعون الموقوف، ويُرسِلُون كثيرًا، ولهم غَلَط[1]، وممن وَثَّق وضَعَّف من التَّابِعين: السعيدان؛ ابن المُسيَّب(ت: بعد 90هـ)، وابن جبير(ت:95هـ)، وعروة بن الزُّبير(ت:94هـ)، وعامر الشعبي(ت: بعد100هـ)، ومحمد بن سيرين(ت:110هـ)، وعطاء بن أبي رباح(ت:114هـ).

والطبقة الثالثة: طَبَقَة أتباع التَّابِعين، "فلما كان عند انقراض عامّةِ التَّابِعين في حدود الخمسين ومائة، تكلَّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف"[2]، أمثال: سليمان بن مهران الأعمش(ت:147هـ)، ومَعْمَر بن راشد(ت:154هـ)، وهشام الدَّسْتُوَائي(ت:154هـ)، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(ت:157هـ)، وشعبة بن الحجاج(ت:160هـ)، ومالك بن أنس(ت:179هـ).

والطبقة الرابعة: طَبَقَة أتباع أتباع التَّابِعين، في حدود أوائل المائتين هجرية إلى آخرها وفيها صُنِّفَتْ "المسانيد" و"الجوامع" و"السنن"، وجُمعت كتب الجَرْح والتَّعْدِيل والتاريخ وغير ذلك[3]، وتوسع نُقَّاد هذه الطبقة في بيان أحوال الرِّجَال، ومنهم: محمد بن سَعْد(ت:230هـ)، ويحيى بن معين(ت:233هـ)،وعلي بن المديني(ت:234هـ)، وأبو خَيْثَمة زُهير بن حرب(ت:234هـ)، وأبو جعفر عبد الله بن محمد النُّفيلي(ت:234هـ)، وأحمد بن حنبل(ت:241هـ).

ثم تلت هذه الطبقة طبقات وطبقات من الأئمة النُّقَّاد الذين اعتمدت أقوالهم في الرِّجَال وهم كُثر لا يَتَهيّأ حَصْرُهم، وقد شكَّلوا حصنًا منيعًا في حفظ السُّنَّة المطهَّرة، وردُّوا كيد الكذابين

---

(1) انظر: الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص173– 174)، السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التأريخ (ص320).

(2) انظر: الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص175)، السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التأريخ (ص320).

(3) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص184).

والوضاعين والمحرفين والغالين والمبطلين في نحورهم، ولولا جهودهم لقال من شاء بما شاء، وصدق الله العظيم القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [1].

المطلب الخامس: مراتب التعديل والجرح:

مراتب الجرح والتعديل متقاربة عند العلماء، وكل واحد منهم له عبارته الخاصة به في هذا المجال، وخوفاً من الإطالة اكتفيت بذكر ما قاله الإمام ابن حجر العسقلاني في التقريب؛ لكونه متأخراً أو قد اطلع وجمع علم المتقدمين والمتأخرين، وكذلك هو علَم من أعلام هذا الفن، وهي كالتالي:

مراتب التعديل، كما ذكرها ابن حجر في التقريب [2]:

1- الصحابة.
2- أوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى : كثقة حافظ .
3- ثقة، أو متقن، أو ثَبْت، أو عدل.
4- صدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.
5- صدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.
6- مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

مراتب الجرح كما ذكرها ابن حجر في التقريب [3]:

1- مستور، أو مجهول الحال.
2- ضعيف(من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر).
3- مجهول (من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق).
4- متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.
5- من اتهم بالكذب.
6- من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

---

(1) [الحِجْر: 9].
(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ج1/ 1).
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ج1/ 1).

الفصل الثَّاني

منهج الإمام الوكيع بن الجراح

في التَّعديل

الفصل الثَّاني

منهج الإمام وكيع بن الجراح في التَّعديل

المبحث الأول: مصطلحات الإمام وكيع بن الجراح في التَّعديل ومدلولاتها

مصطلحات: جمع مُصطلَحٍ، وهو اسم مفعول من اصطلحَ، والمصدر الاصطلاح[1].

والاصطلاح: "عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشَّيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول"، وقيل: "إخراج اللفظ من معنى لُغَوي إلى آخر، لمناسبة بينهما"، وقيل أيضاً: "اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى"، وقيل: "هو إخراج الشَّيء عن معنى لُغَوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد"، وقيل: "هو لفظٌ مُعين بين قوم معينين"[2].

ولما كان علم الجرح والتَّعديل قائمًا معرفة حال الرواة، القوي من الضعيف، والمعدل من المجرح، كان لابد للباحث من معرفة مصطلحات النُّقَّاد المختلفة، وتفسيرها وتوضيحها حتى لا يُفهم كلامهم على غير المراد منه، وكما هو معلوم أن الكثير من العبارات والألفاظ قد يَختلف مدلولها من ناقد لآخر؛ قال الإمام الذَّهبي: "الكلامُ في الرُّواة يَحتاج إلى وَرَع تامٍّ، وبَراءة من الهوى والمَيْل، وخِبرة كاملة بالحديث، وعِلَلِه، ورجالِه، ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عبارات التَّعديل والْجَرح، وما بين ذلك مِن العبارات المُتَجَاذِبَة، ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلم بالاستقراء التَّامِّ عُرْفَ ذلك الإمام الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"[3].

وفيما يلي عرضٌ للمصطلحات، والعبارات التي استخدمها الإمام وكيع في تعديل الرُّواة، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع:

المطلب الأول: مصطلحات التَّعديل الرفيع.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل العادي (المطلق).

المطلب الثالث: التعديل المتوسط:

المطلب الرابع: مصطلحات التَّعديل المقيد.

المطلب الخامس: التعديل الضمني.

المطلب الأول: مصطلحات التَّعديل الرفيع عند الإمام وكيع، ومدلولاتها.

استعمل الإمام وكيع مصطلحات عدة جاءت بصيغة التعديل الرفيع منها:

---

(1) مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج 2/ 1314/ رقم 3028).

(2) الجرجاني، التعريفات (ص 28).

(3) الذهبي: الموقظة (ص 82).

أولاً: جبل العلم:

هذه العبارة من ألفاظ المدح والثَّناء الرَّفيع، وتدل على تمام حفظ الرَّاوي، وإتقانه، وإمامته، مما جعل النُّقَّاد يُجمعون على ذلك، ولم يختلف فيه أحد.

وقد استعمل وكيع هذا المصطلح في حق: **أبي داود الطيالسي.**

ثانياً: قهر العلم:

هذه من الألفاظ التي عُرِف مدلولها بدلالة اللغة؛ فهي ممن أُكِّد مدحه بصفة مبالغة في التعديل دلالة على سعة العلم، فتبين أن صاحب هذا الوصف يكون في أعلى مراتب التَّعديل والتَّوثيق.

وهذه العبارة يُقصد بها الإشارة إلى مرتبة الرَّاوي الرَّفيعة في التَّعديل، أو الإشارة إلى مرتبة الرَّاوي العالية، وأكثر ما تُطلق في المحدثين.

وقد استعمل الإمام وكيع هذا المصطلح في حق: **عيسى بن يونس السبيعي.**

ثالثاً: ثقة ثقة.

رابعاً: شك فلان كيقين غيره.

خامساً: فلان ممن يسأل عنه.

سادساً: إن له مشيخة شبه الرضا.

سابعاً: إذا وافقني ما باليت من خالفني

المطلب الثاني: التعديل العادي.

أولاً: "ثقة" أو ثقة مع لفظة زائدة في الوصف

والثِقَة: "من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط" [1]، والعدالة: أنَّ يكون الرَّاوي مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة [2]، أما الضبط: أَنْ يكون الرَّاوي متيقظًا غير مغفَّل، حافظًا إن حَدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حَدَّث من كتابه [3].

---

(1) البقاعي، النكت الوفيّة بما في شرح الألفية (ج1/589).

(2) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص 104).

(3) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص 104-:105).

ومن نزلَ عن تمام الضبط إلى أول درجات النقصان لا يقال فيه «ثِقَة»، قال البقاعي[1]: "ومن نزلَ عن التمام إلى أول درجاتِ النقصان، قيل فيه صَدُوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثِقَة إلَّا مع الإرداف بما يزيلُ اللبَس".

وعليه فإنَّ المصطلحات «ثِقَة»، «من الثِّقات»...إلخ، من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وتدل على التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، ولا تنصرف إلى غيره إلَّا بدليل.

وقد استعمل الإمام وكيع التعديل العادي في عدة رواة منهم: سلمة بن نبيط السلمي، وعبادة بن مسلم.

ثانياً: ثبت أو الثبت

وقد استعمل لفظة **(ثبت)**.

قال السخاوي–رحمه الله تعالى– [2]–معرفًا (الثبت): "الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة".

وقال الصنعاني–رحمه الله تعالى– [3]: "الضابط الجيد الضبط، فلا بد حينئذ مما يدل على العدالة فإذا قال: ثبت؛ أفاد ذلك وزيادة فإن معناه ما تطمئن به النهي وتقنع به، فيثبت عندها؛ أي لا تطلب عليه مزيدًا، إذ ذلك لا يكون إلا لمن جمع مع الضبط العدالة".

وقد استعمل الإمام وكيع هذا المصطلح في حق: مالك بن أنس، وعمر بن حسيل .

ثالثا: صحيح الكتاب أو ما أصح حديثه أو ما أحفظه.

وممن استعمل وكيع فيهم هذه الأقوال : ثور بن يزيد، ومحمد بن جعفر، وعبد الرحيم بن سليمان، ويحيى بن يمان، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي.

المطلب الثالث: التعديل المتوسط:

من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وتدل على تَعْدِيل الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة "الثِقَة".

---

(1) البقاعي، النكت الوفية (ج589/1).

(2) السخاوي، فتح المغيث (ج115/2).

(3) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (ج160/2).

وهي تساوي مصطلح "صَدُوق" في المرتبة، قال الإمام ابن أبي حاتم في "الجَرْح والتَّعْدِيل"[1]: "وجدت الألفاظ في الجَرْح والتَّعْدِيل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: "ثِقَة"، أو "متقن ثَبتٌ"، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه"، وإذا قيل له: "صَدُوق"، أو "محله الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية".

وتشترك مع مصطلح "ثِقَة" في مطلق الثِقَة، والتوثيق درجات، يشهد لذلك: ما أخرجه الإمام أبو بَكْر أحمد بن أبي خَيْثَمة في "تاريخه"[2]: "قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان "ليس به بأس"، وفلان "ضعيف"، قال: إذا قلت "ليس به بأس" فهو ثِقَة، وإذا قلت لك هو "ضعيف"، فليس هو بثِقَة، لا يُكْتَب حديثه".

وعقَّب الإمام العراقي على قول الإمام ابن معين، فقال[3]: "قلتُ: ولم يقل ابنُ معينٍ إن قولي: ليسَ بهِ بأسٌ، كقولي: ثِقَة، حَتَّى يلزمَ منه التساوي بينَ اللَّفظَيْنِ، إنَّما قال: إنَّ مَنْ قال فيه هذا فهو ثِقَة، وللثِقَة مراتبُ. فالتعبيرُ عنهُ بقولهم: ثِقَة أرفع من التعبيرِ عنه بأَنَّهُ لا بأس بهِ، وإنِ اشتركا في مُطلقِ الثِقَة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وفي كلام الإمام دُحَيْم ما يوافق كلام الإمام ابن معين، فقد أخرج الإمام أبو زُرعة الدِّمَشْقِي في "تاريخه"[4] قال: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم "دُحَيْم"- يعني الذي كان في أهل الشام كأبي حاتم في أهل المَشرق-: "ما تقول في عليّ بن حَوْشَب الفزَارِي؟"، قال: "لا بأس به"، قال: "فقلت: ولِمَ لا تقول: ثِقَة، ولا نعلمُ إلَّا خيرًا؟"، قال: "قد قلت لك: إنَّه ثِقَة".

ومن الألفاظ التي استعملها الإمام وكيع بن الجراح في هذا المطلب:

أولا: لابأس به وقد أطلقه على القاسم بن غصن.

ثانياً: حديثه حسن وقد أطلقه على عبد السلان بن حرب.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/37).

(2) ابن أبي خَيْثَمة، التاريخ الكبير (ج5/192).

(3) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (ج1/373- 374).

(4) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ (ص177).

المطلب الرابع: مصطلحات التَّعديل المقيد.

وكان الإمام وكيع التزم بهذا المنهج العلمي، فقد عارض وقابل بين الرُّوَاة في مواطن عدة وهي كالتالي:

أولاً: " كان أصح حديثاً وأوثق من فلان". وقد استعمل هذا اللفظ في حق كل من: سليمان بن بريدة، وعبد الله بن بريدة

ثانياً: " ليس عندكم أحد يشبهه". وقد استعمل هذا اللفظ في حق: عباد بن العوام.

ثالثاً: أثبت من بقي اليوم..". وقد استعمل هذا اللفظ في حق: عبد العزيز بن أبي عثمان.

المطلب الخامس: التعديل الضمني.

والتعديل الضمني[1]: (هو كل حكم أفاد تعديل الراوي من غير تعيين له) وله عدة صور منها:

1. تخريج أصحاب الصحيح للراوي احتجاجاً به، وكذلك تخريج أصحاب المستخرجات على كتب الصحيح .
2. تصحيح الأئمة وتحسينهم لحديث الراوي.
3. رواية من لا يروي إلا عن ثقة.
4. رواية الحفاظ والثقات عن الراوي.
5. عمل العالم بمقتضى حديث معين.

وقد استعمل الإمام وكسع عدة مصطلحات في ذلك، وهي كالتالي:

أولاً: كان سفيان يصحح تفسير بن نجيح. وقد استعمله الإمام وكيع في حق: عبد الله با أبي نجيح.

ثانياً: لم تفته تكبية الإحرام. وقد استعمل الإمام وكيع التعديل الضمني في حق: سليمان بن مهران.

ثالثاً: كان يروي عن أبي نجيح وأبي نجيح المكي ثقة. وقد استعمل الإمام وكيع التعديل الضمني في حق: عبد الرحمن بن خضير.

رابعاً: طلب الحديث قبلنا وبعدنا. وقد استعمل الإمام وكيع التعديل الضمني في حق: عبد الرحمن بن مغراء.

---

(1) الأسمري، التعديل الضمني عند ابن عدي (ص35)

خامساً: تشبيه الراوي بغيره. وقد استعمل الإمام وكيع التعديل الضمني في حق: الحسن بن صالح.

سادساً: اذهبوا إلى قاضينا. وقد استعمل الإمام وكيع التعديل الضمني في حق: حفص بن غياث.

سابعاً: أشرف من أن يكذب وقد استعمل الإمام وكيع التعديل الضمني في حق: زياد بن عبد الله.

المبحث الثَّاني:

الرُّواة المُعَدَّلون عند الإمام وكيع

(دراسة لبعض الرُّواة الذين عدلهم، مقارنة بين قوله وأقوال غيره من النُّقَّاد)

إن المتأمل في أقوال الإمام وكيع في نقد الرُّواة يجد أنه أصدر أحكامًا في تعديل عدد من الرُّواة من أماكن مُختلفة من العالم الإسلامي، والنَّازلين فيها.

ولا شك أن في استقراء أحكام الإمام وكيع في هذا العدد من الرُّواة ومقارنتها بأحكام غيره من النُّقَّاد، يُعطي تَصورًا واضحًا عن طبيعة منهجه الذي اتبعه في نقد الرِّجال، وكذلك تبدو واضحةً مرتبته بين النُّقَّاد.

مع العلم أن أحكام النُّقَّاد في الرَّاوي الواحد قد تختلف أحيانًا، وهذا الاختلاف في الحقيقة ظاهرةً طبيعيةً ناتجةً عن سَبِر النُّقَّاد، وتتبعهم لأحوال الرُّواة، فقد يَحْكُم بعضهم على الرَّاوي بحكم ثم تنكشف له أمور عن حال ذلك الرَّاوي تجعله يَعْدِل عن رأيه فيه إلى رأي آخر، وقد تختلف أقوال النَّاقد الواحد في الرَّاوي الواحد لاعتبارات أخرى[1].

فقد قال الإمام اللَّكْنَوي: "كثيرًا ما تجد الاختلاف عند ابن معين وغيره من أئمة النَّقد في حق راو وهو قد يكون لتغير الاجتهاد وقد يكون لاختلاف كيفية السُّؤال"[2].

وعليه فإنه ينبغي على الباحث إن أراد التَّعرف على أحوال الرِّجال بكل دقةٍ ونزاهةٍ عليه البحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتَّعديل، واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرُّواة واختلاف الرِّواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره من النُّقَّاد[3].

---

(1) إمداد الحق، الإمام ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال(ص525).

(2) اللكنوي، الرفع والتكميل (ص13).

(3) المعلمي، التنكيل (ج1/ 257- 258).

المطلب الأول: الرُّوَاة المُعدَّلون بمصطلحات التَّعْدِيل الرفيع.

عدَّل الإمام وكيع بن الجراح عددًا من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات التَّعْدِيل الرفيع وعباراته، وهم كالتَّالي:

أولاً: الرَّاوي الذي قال فيه: " جبل العلم"

سُلَيْمان بن داود بن الجارود، أَبُو داود الطيالسي البَصْرِيّ الحافظ، فارسي الأصل، وهو مولى القريش[1][2].

-قال وكيع فيه : جبل العلم[3]، **ومرة** : ما بقي أحداً أحفظ لحديث طويل من أبي داود[4].

-أقوال النقاد فيه :

قال عبد الرحمن بن مهدي: أصدق الناس[5]، ومرة كان كثير الخطأ[6]، وقال ابن المديني: ما رأيت أحداً أحفظ منه[7]. وقال الفلاس: ما رأيت في المحدثين أحفظ منه[8]، ومرة ثقة[9]، قَال النَّسَائي: ثقة من أصدق الناس لهجة[10]. وقال العجلي: ثقة كثير الحفظ[11]، وقال الخطيب البغدادي : حافظ مكثر ثقة ثبت[12]، قال الذهبي: ثقة، ما علمت به بأساً[13]، وقال في

---

(1) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج11/ 401)

(2) سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري ثقة حافظ غلط في أحاديث من التاسعة مات سنة أربع ومائتين. تقريب التهذيب (ص 250)

(3) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج11/ 406)

(4) الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (ج9/ 28)

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام ت بشار (ج5/ 85)

(6) الخطيب، تاريخ بغداد ت بشار (ج10/ 32)

(7) الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (ج9/ 28)

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام ت بشار (ج5/ 85)

(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج4/ 186)

(10) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج11/ 407)

(11) العجلي، الثقات ط الباز (ص 201)

(12) الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (ج9/ 26)

(13) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم (ص103)

التذهيب : الإمام أحد الأعلام[1]. وذكره ابن حبان في الثقات[2].

وقال يحيى بن معين[3] والدارمي[4] وأبو حاتم[5] : صدوق وزاد يحيى: أعلم بشعبة من عبد الرحمن بن مهدي[6] وزاد أبو حاتم: محدث كثير الخطأ[7]، وقال أحمد ثقة صدوق يحتمل له[8]، قال ابن حجر في التقريب[9] : ثقة حافظ غلط في أحاديث.

قَال إِبْرَاهِيم بْن سَعِيد الجوهري: أخطأ أَبُو داود الطيالسي فِي ألف حديث[10].

رد الذهبي عليه فقال: هَذَا قَالَهُ إِبْرَاهِيْمُ عَلَى سَبِيْلِ المُبَالَغَةِ، وَلَوْ أَخْطَأَ فِي سُبُعِ هَذَا لَضَعَّفُوهُ[11].

وَقَال أَبُو أَحْمَدَ بْن عدي: حَدَّثَنَا أَبُو يعلى الموصلي، قال: سمعت مُحَمَّد بْن المنهال الضرير يَقُولُ: قلتُ لأبي داود صاحب الطيالسة يوما: سمعت من ابْن عون[12] شيئا؟ قال: لا. قال: فتركته سنة، وكنت اتهمه بشيءٍ قبل ذلك حَتَّى نسي. قال: فلما كان سنة، قلت لَهُ: يَا أبا داود سمعت من ابْن عون شيئا؟ قال: نعم. قلت: كم؟ قال: عشرون حديثا ونيف.قلت: عدها علي. فعدها كلها، فإذا هي أحاديث يزيد بْن زريع ما خلا واحدا لَهُ ما اعرفه[13].

---

(1) الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال (ج4/ 137)
(2) ابن حبان، الثقات (ج8/ 275)
(3) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص 64)
(4) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص 64)
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 113)
(6) الخطيب، تاريخ بغداد ت بشار (ج10/ 32)
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4/ 113)
(8) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج11/ 406)
(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 250)
(10) الذهبي، الكاشف (ج1/495)
(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (ج9/ 382)
(12) هو عبد الله بن عون البصري
(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج4/ 276).

قال ابن عدي معقباً: وأَبُو داود الطيالسي كان فِي أيامه أحفظ من بالبصرة، مقدما عَلَى أقرانه لحفظه ومعرفته، وما أدري لأي معنى قال فيه ابن المنهال ما قاله، وهو كما قال عَمْرو بْن عَلِيٍّ: ثقة، وإذا جاوزت في أصحاب شعبة من معاذ بْن معاذ، وخالد بْن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، فأَبُو داود خامسهم، وله أحاديث يرفعها، وليس بعجب من يُحَدِّثُ بأربعين ألف حديث من حفظه إن يخطئ فِي أحاديث منها، يرفع أحاديث، يوقفها غيره، ويوصل أحاديث، يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أَبُو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت[1].

قال الذهبي: الجَمْعُ بَيْنَ القَوْلَيْنِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً مَا ضَبَطَهُ، وَلاَ حَفِظَهُ، فَصَدَقَ أَنْ يَقُوْلَ: مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، وَإِلاَّ، فَأَبُو دَاوُدَ أَمِيْنٌ، صَادِقٌ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيْثَ؛ لِكَوْنِهِ كَانَ يَتَّكِلُ عَلَى حِفْظِهِ، وَلاَ يَرْوِي مِنْ أَصْلِهِ، فَالوَرَعُ أَنَّ المُحَدِّثَ لاَ يُحَدِّثُ إِلاَّ مِنْ كِتَابٍ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُ وَيُوْصِي بِهِ إِمَامُ المُحَدِّثِيْنَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَلَمْ يُخَرِّجِ البُخَارِيُّ لأَبِي دَاوُدَ شَيْئاً؛ لأَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عِدَّةٍ مِنْ أَقْرَانِهِ، فَمَا احْتَاجَ إِلَيْهِ[2].

استشهد له البخاري في صحيحه[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة حافظ ربما غلط، وقد وافق أغلب النقاد الإمام وكيع في الحكم عليه.

ثانياً: الراوي الذي قال فيه: " رجل قهر العلم"

عِيسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعي، أَبُو عَمْرو، ويُقال: أَبُو مُحَمَّد الكوفي، أخو إسرائيل بن يونس. [4][5].

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج4/ 277).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (ج9/ 383)

(3) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب (قم فأنذر). (ج677/8)

(4) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج23/ 62)

(5) عيسى ابن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة أخو إسرائيل كوفي نزل الشام مرابطا ثقة مأمون من الثامنة مات سنة سبع وثمانين وقيل سنة إحدى وتسعين ع. تقريب التهذيب (ص441)

-قال إسحاق بن راهويه: قلت لوكيع: إني أريد أن أذهب إلي عيسى بن يونس، قال: تأتي رجلاً قد قهر العلم؟[1]

وقال أحمد: عيسى يُسأل عنه؟ [2]، ووثقه ابن سعد[3]، وزاد ثبتاً، وابن معين[4]، والعجلي[5] وزاد ثبتاً، وأبو حاتم، وابن المديني[6]: وزاد مأمون، ويعقوب بن أبي شيبة، وابن خراش [7]، وابن حجر[8]، وقال أبو زرعة: حافظ [9]، وذكره ابن حبان في الثقات [10]، وفي موضع آخر: كان متيقظاً ثبتاً [11]، وقال أبو همام الوليد بن شجاع: حدثنا عيسى بن يونس الثقة الرضى[12]، وقال الذهبي: أحد الأعلام في الحفظ[13].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت، قد اتفق أهل النقد على توثيق عيسى، بل رفعه بعضهم إلى أعلى درجات التوثيق كما ذكر.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج292/6).

(2) أحمد، والعلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج479/2).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج339/7).

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص 53)، وتاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص 53)، وقال: ثقة وثقة.

(5) العجلي معرفة الثقات (ص380).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (ج291/6)، ولفظ ابن المديني: بخ بخ ثقة مأمون.

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج8/ 238).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص441).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 292).

(10) ابن حبان، الثقات (ج238/7).

(11) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ج285/1).

(12) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج23/ 72).

(13) الذهبي، الكاشف (ج2/ 114).

ثالثاً: الرواة الذين قال فيه "ثقة، ثقة":

1. حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلَفِ بْنِ وَهْبِ بْنِ حُذَافَةَ ابْنِ جُمَحٍ المكي، من السادسة مات سنة إحدى وخمسين[1].

– **قال وكيع:** حدثنا حنظلة بن أبي سفيان وكان ثقة ثقة[2].

–أقوال النقاد:

وثقه الإمام أحمد[3]، وابن معين[4]، وأبو حاتم[5]، وأبو زرعة[6]، وعلي بن المديني[7]، وابن سعد[8]، وأبو داود والنسائي[9]، والذهبي[10]، وابن حجر[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12].

وقال ابن عدي: عامة ما يروي حنظلة مستقيم ولحنظلة أحاديث صالحة، وإذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث[13].

– **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم. وافق أغلب النقاد الإمام وكيع بن الجراح على توثيقه مطلقًا، إلا أن ابن عدي غمزه في حديث ذكره في كتابه الكامل[14]، وقد دافع ابن حجر

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص183).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج241/3) .
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج241/3) .
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج242/3) .
(5) المصدر نفسه .
(6) المصدر نفسه .
(7) لابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص97 .
(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج38/6) .
(9) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج446/7) .
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج620/1) .
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص183).
(12) الثقات، ابن حبان (ج225/6) .
(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج340/3) .
(14) المصدر نفسه .

عن حنظلة بقوله: " لعل العلة فيه من غيره "[1] ويؤكد الذهبي على إجماع النقاد على توثيقه[2] .

2. **يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيُّ، نزيل البصرة، أبو سعيد مات سنة ثلاث وستين**[3] .

-قال وكيع: ثقة، ثقة[4] .

-أقوال النقاد:

وثقه الإمام أحمد[5] ، وابن معين[6] ، وأبو حاتم، وأبو زرعة[7] ، وابن سعد[8] ، والنسائي[9] وأحمد بن صالح المصري، وعمرو بن علي، وابن نمير[10] ، والذهبي[11] ، وابن حجر، وزاد: في روايته عن قتادة[12] لين[13] ، وقال يزيد بن زريع: ما رأيت أحدا من أصحاب الحسن أثبت من يزيد بن إبراهيم[14] ، وقال سعيد بن مسلم: الصدوق المسلم[15] ، وقال ابن عدي: له أحاديث مستقيمة عن كل من يروي عنه، وإنما أنكرت عليه أحاديثه رواها عن قتادة، عن أنس، وهو

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج61/3) .
(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج620/1) .
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص599).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج253/9) .
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج253/9) .
(6) المصدر نفسه .
(7) المصدر نفسه .
(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج205/7) .
(9) المزي، تهذيب الكمال (ج80/32) .
(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج312/11) .
(11) الذهبي، من تكلم فيه وهو ثقة (ص200).
(12) هو ابن دعامة.
(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص599).
(14) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج312/11) .
(15) المزي، تهذيب الكمال (ج80/32) .

ممن يكتب حديثه، ولا بأس به وأرجو أن يكون صدوقا[1]، وقال ابن المديني: يزيد بن ابراهيم عن قتادة ليس بذاك[2]، ومثل هذا قال يحيى بن سعيد[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، إلا في روايته عن قتادة ففيها لين . والله سبحانه وتعالى أعلم . وقد وافق غالب النقاد في توثيقهم للراوي الإمام وكيع، إلا أن البعض قد توسط فيه لضعف حديثه عن قتادة.

رابعاً: الراوي الذي قال فيه "شك فلان كيقين غيره":

1. مِسْعَرُ بنُ كِدَامِ بنِ ظُهَيْرِ بنِ عُبَيْدَةَ بن الحَارِثِ بن هِلَالِ بن عَامِرِ بن صَعْصَعة الهلالي العَامريّ، أبو سلمة الكوفي، (ت:153 أو 155هـ)، روى له الجماعة[4].

قال وكيع بن الجراح: شك مسعر كيقين غيره[5].

أقوال النقاد:

قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت مثله كان من أثبت الناس[6]، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[7]، وقال يحيى بن معين: ثقة[8]، وقال أحمد بن حنبل: كان ثقة خياراً حديثه حديث أهل الصدق[9]، وقال ابن عمار الموصلي: حجة، ومن بالكوفة مثله؟[10]، وقال العجلي:

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج175/9) .

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج253/9) .

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج312/11) .

(4) انظر إلى ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى(ج6/ 346)، ابن أبي حاتم الجرح والتعديل(ج8/ 368)، ابن حبان، الثقات (ج7/ 507)، لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات(ص218)، المزي، تهذيب الكمال (ج27/ 461)، الذهبي، تاريخ الإسلام(ج4/ 212)، الذهبي، تذكرة الحفاظ(ج1/ 141)، ابن حجر، تهذيب التهذيب(ج10/ 113)، ابن حجر، تقريب التهذيب(/528)، الساعدي اليمني، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال(ص374)، لأبي زرعة، الضعفاء (ج938/3).

(5) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال(ج11/ 157).

(6) البخاري، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (ج13/8)، المزي، تهذيب الكمال(ج27/ 461).

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى(ج6/ 346).

(8) المزي، تهذيب الكمال(ج27/ 461).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج8/ 368).

(10) المزي، تهذيب الكمال(ج27/ 461).

ثقة ثبت في الحديث[1]، وقال أبو زرعة: ثقة[2]، وقال أبو حاتم: مسعر أتقن، وأجود حديثاً، وأعلى إسناداً من الثوري، ومسعر أتقن من حماد بن زيد[3]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ثبتاً في الحديث[4]، وقال الذهبي: أحد الأعلام[5]، وقال مرة ثانية: الإمام الثبت، شيخ العراق[6]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل[7].

وكان الأعمش يقول: شيطان مسعر يستضعفه فيشككه في الحديث[8]، وقال سفيان بن عيينة: قالوا للأعمش: إن مسعراً يشك في حديثه، فقال: شكه كيقين غيره[9]، وقال أبو نعيم : كان مسعر شكاكاً في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حديث واحد[10].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

قلت: مِسْعَرُ بن كدام ثقة ثبت. وقد وافق كلام النقاد الإمام وكيع بظاهر قوله.

خامساً: الراوي الذي قال فيه "لا يسأل عنه".

أبو خالد الأحمر: هو سليمان بن حيّان الْأَزْدِيّ الجَعْفَري، مات سنة تسعين ومائة أو قبلها وله بضع وسبعون[11].

- سئل وكيع بن الجراح عن أبي خالد الأحمر، فقال: وأبو خالد ممن يسأل عنه؟[12].

---

(1) العجلي، الثقات (ج2/ 274)ط الدار.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج8/ 368).
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل.
(4) المزي، تهذيب الكمال(ج27/ 461).
(5) الذهبي، الكاشف(ج2/ 256).
(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء(ج6/ 577).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص528).
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب(ج10/ 113).
(9) الذهبي، تاريخ الإسلام(ج4/ 212).
(10) ابن حبان، الثقات (ج7/ 507).
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص406).
(12) الخطيب، تاريخ بغداد، (ج28/10).

- أقوال النقاد:

وثقه ابن سعد[1]، وابن معين[2]، وابن المديني[3]، والعجلي[4]، ومحمد بن يزيد الرفاعي[5]، والطبري[6]، وابن حبان[7]، والذهبي[8]. وقال يحيى بن معين، والنسائي: "ليس به بأس"[9]، وقال ابن معين: "صدوق ليس بحجة"[10]، وقال أبو حاتم، وابن خراش، والذهبي: "صدوق"[11]، وقال عبد الله بن نمير: "رجل صالح"[12]، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة ... وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة"[13]. وقال البزار: "ليس ممن يلزم زيادته حُجَّة، لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظًا، وأنه قد روى أحاديث عن الأَعْمَش وغيره لم يُتَابَعْ عليها"[14].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

ثقة، يخطئ. وقد وافق أغلب النقاد الإمام وكيع على توثيقه، ولعل الإمام وكيع لم يدر بسوء حفظه. كما أثبته غيره، وجاءت عبارة وكيع تحمل التعديل بصيغة السؤال.

---

(1) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى(ج391/6).

(2) انظر: ابن معين، تاريخ يحيى بن معين-رواية الدارمي (ص129).

(3) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج107/4).

(4)ا لعجلي، الثقات، (ج427/1).

(5) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج107/4).

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج28/10).

(7) ابن حبان، الثقات (ج395/6).

(8) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (ج92/1).

(9) تاريخ يحيى بن معين-رواية الدارمي، ص155، المزي، تهذيب الكمال (ج397/11).

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج272/4).

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج107/4)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج28/10)، الذهبي، الكاشف (ج458/1).

(12) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج28/10).

(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج282/4).

(14)ا بن حجر، تهذيب التهذيب (ج181/4).

سادساً : الراوي الذي قال فيه " إن له مشيخة شبه الرضا".

1. ع: النضر بن شميل المازني [1]، أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو، وهو النضر بن شميل بن خرشة بن زيد بن كلثوم بن عنزة بن زهير بن عمرو بن حجر بن خزاعي بن مازن بن عمرو بن تميم. وقيل في نسبه غير ذلك [2]، مات سنة أربع ومائتين [3].

قال وكيع: "إن له مشيخة شبه الرضا" [4].

أقوال النقاد:

قال ابن المبارك [5]: " دُرَّةٌ بَيْنَ مَرْوَيْنِ ضَائِعَةٌ –يَعْنِي: كُورَةَ مَرْوَ، وَكُورَةَ مَرْوَ الرُّوْذَ [6]"، وقال مرة [7]: ذاك أحد الأحدين، لم يكن أحد من أصحاب الخليل [8] يدانيه".

قال ابن سعد [9]: "كان ثقة إن شاء الله، صاحب حديث، ورواية الشعر، ومعرفة النحو، وبأيام الناس"، وقال الذهبي [10]: "ثقة إمام صاحب سنة"، وقال ابن حجر [11]: "ثقة ثبت". وثقه ابن معين [12]،

---

(1) المازني : نسبة إلى قبيلة مازن، ومازن: بيضة النمل. السمعاني، الأنساب (ج21/12).

(2) المزي، تهذيب التهذيب (ج437/10)

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص 562).

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج293/4)، الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/ 258).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج478/8)

(6) وتعرف بمرو الصغرى تمييزا لها عن مرو الشاهجان التي تقع على بعد (160) ميلا عنها، وهي تقع على نهر مرغاب داخلة الآن في حدود تركستان شمال بلاد الافغان، ويقع بقربها بلد يسمى قصر الاحنف، نسبة إلى الاحنف بن قيس القائد المظفر الذي افتتح تلك الناحية وضمها إلى حظيرة الإسلام في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه سنة 32 هـ، ولمرو شهرة عظيمة في التاريخ الإسلامي بما أنجبت من علماء عظام من القرن الأول للهجرة وحتى نهاية القرن السادس الهجري.

(7) المزي، تهذيب الكمال (ج383/29)

(8) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي

(9) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج263/7)

(10) الذهبي، الكاشف (ج320/2)

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص562)

(12) تاريخ ابن معين–رواية الدارمي (ص219).

والنسائي [1]، وابن قانع [2]، وقال ابن المديني [3]: "من الثقات". وقال أبو حاتم [4]: "ثقة صاحب سنة"، وذكره ابن حبان [5] في الثقات وقال: " كان من فصحاء الناس وعلمائهم بالأدب وآداب الناس"، وقال الخليلي [6]: " كبير عالم معروف محله عند جميع العلماء والحفاظ وله في الشعر واللغة محل وكان ثقة "

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة صاحب شعر ولغة ، وجاءت عبارة وكيع تحمل التعديل الرفيع ، وقد وافقه النقاد على تعديله .

سابعاً: الراوي الذي قال فيه " إذا وافقني لا أبالي من خالفني "

1. الفَضلُ بنُ دُكَيْن الكوفيُّ [7]:

- **قال وكيع** [8]: إذا وافقني في الحديث هذا الأحول ما باليت من خالفني- يعني أبا نعيم-..
- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال محمد بن سعد [9]: كان ثقةً مأمونًا كثير الحديث حُجَّةً.

وقال أحمد بن حنبل [10]: حُجَّة ثبت، وقال في موضع آخر [11]: كَيِّسٌ يتحرى الصدق.

---

(1) المزي، تهذيب الكمال (ج382/29).

(2) لمغطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج46/12).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج477/8)

(4) المصدر نفسه(ج477/8).

(5) ابن حبان، الثقات (ج212/9).

(6) للخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج892/3).

(7) الفضل بن دُكَيْن الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول، أبو نُعَيم المُلائي، من التاسعة، مات سنة ثماني عشرة وقيل تسع عشرة ومائة وكان مولده سنة ثلاثين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 446).

(8) الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (ج12/ 347).

(9) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج369/6).

(10) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي (ص 57).

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج61/7).

وقال أبو حاتم الرازي[1] وابن عمار[2] وابن حبان[3]: حافظ متقن، وزاد أبو حاتم الرازي وابن حبان: ثقة، وكذا قال ابن المديني[4] والنسائي[5]، وزاد: مأمون، وقال الذهبي[6]: حافظ حُجَّةً، وقال أبو داود[7]: حافظ جدًا.

وقال العجلي[8] ويعقوب بن شيبة[9] وابن حجر[10]: ثقة ثبت، وزاد يعقوب بن شيبة: صدوق. وقال الخطيب البغدادي[11]: وكان أبو نُعَيم مزاحًا ذا دعابة، مع تدينه وثقته وأمانته، وقال ابن حبان مرة[12]: كان أتقن أهل زمانه، وقال أحمد بن صالح[13]: ما رأيت محدثًا أصدق من أبي نُعَيم يعني الفضل بن دُكَيْن.

وقال الحسين بن إدريس: خرج علينا عثمان بن أبي شيبة فقال[14]: حدثنا الأسد فقلنا من هو؟ فقال: الفضل بن دُكَيْن.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة ثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام وكيع في توثيق الراوي مطلقًا.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج62/7).
(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج273/8).
(3) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص 275).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج62/7).
(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج276/8).
(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج350/3).
(7) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ص 99).
(8) العجلي، معرفة الثقات (ج205/2).
(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج272/8).
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 446).
(11) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج343/12).
(12) ابن حبان، الثقات (ج319/7).
(13) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 186).
(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج273/8).

المطلب الثاني: الرُّوَاة المُعدَّلون بمصطلحات التَّعْدِيل العادي (المطلق).

أولاً: الراوي الذي كان يقول فيه: "ثقة صاحب سنة".

1. الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّيْنَانِيُّ[1]، أبو عبد الله المروزي مولى بني قطيعة [2]، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة في ربيع الأول[3].

-قال وكيع : أعرفه ثِقَةٌ، صَاحِبُ سُنَّةٍ [4].

-أقوال النقاد:

وثقه ابن المبارك[5]، وابن معين[6]، وابن سعد في طبقاته[7]، والبخاري[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وقال أبو حاتم: صدوق صالح[10].

قال الذهبي: هُوَ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ[11]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت وربما أغرب[12].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة ثبت ربما أغرب، والله سبحانه وتعالى أعلم. وافق النقاد الإمام وكيع في حكمه عليه إلا ما قاله ابن المديني فيه وقد رد الذهبي عليه فقال: ما علمت فيه لينا إلا ما روى

---

(1) وَسِيْنَانُ: قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ مَرْوَ. الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (ج9/ 104)

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج286/8) .

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص447)

(4) المزي، تهذيب الكمال (ج257/23) .

(5) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات(ص186).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج69/7) .

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج263/7) .

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج286/8) .

(9) ابن حبان، الثقات، (ج242/6).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج69/7) .

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (ج9/ 103)

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 447)

عبد الله بن علي بن المديني، سمعت أبي – وسئل عن أبي تميلة (يَحْيَى بْن واضح) والسينانى فقدم أبا تميلة، وقال: روى الفضل أحاديث مناكير[1].

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم:" ثقة"

1- جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعَفِيُّ[2] الْكُوفِيُّ[3]:

- قَالَ وَكِيعٌ: مَا شَكَكْتُمْ فِي شَيْءٍ فَلا تَشُكُّوا أَنَّ جَابِرًا ثِقَةٌ[4].

وقال أيضاً[5]:ما رأيت أحدا أورع في الحديث من جابر ولا منصور[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال شعبة بن الحجاج[7]: صدوق فِي الحَدِيث، وقال في موضع آخر[8]: ما رأيت أحداً أصدق من جابر إذا قال سمعت، وكان لا يكذب.

وقال سُفْيَانَ الثوري[9]: إِذَا قَالَ لَكَ جَابِرٌ حَدَّثَنِي وَسَمِعْتُ فَذَاكَ، وَإِذَا قَالَ: قَالَ فُلَانٌ، وَقَالَ فُلَانٌ فَلَا.

وقال أحمد بن حنبل[10]: قد كنت لَا أكتب حَدِيثه، ثمَّ كتبت أعتبر بِهِ، وقال في موضع آخر[11]: لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ لِرَأْيِهِ.

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 360)

(2) الْجُعَفِيُّ: بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة وهي جعفي بن سعد العشيرة وهو من مذحج، وكان وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد جعفة في الأيام التي توفى فيها النبي صلى الله عليه وسلم، وقد نسب جماعة إلى ولائهم. السمعاني، الأنساب (ج3/ 290).

(3) جابر بن يزيد بن الحارث، الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 137).

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام ت بشار (ج3/ 385)

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 143).

(6) هو منصور بن المعتمر

(7) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج3/ 214).

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 140).

(9) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 193).

(10) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره (ص 70).

(11) الدارقطني، السنن (ج2/ 216).

وسئل الإمام شَرِيك بن عبد الله النخعي[1] عنه فقال: مَا لَهُ الْعدْل الرضى، مَاله الْعدْل الرضى، وَمد بهَا صَوته.

وقال أبو حاتم الرازي[2]: يكتب حَديثه على الإعتبار، ولا يحتج به.

وقال ابن عدي[3]: ولجابر حديث صَالِح وقد احتمله النَّاس ورووا عَنْهُ وعامة ما قذفوه أَنَّهُ كَانَ يؤمن بالرجعة [4]، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ ولم أر لَهُ أحاديث جاوزت المقدار فِي الإنكار، وَهو مع هَذَا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق.

وقال الدارقطني[5]: أن اعتبر له بحديث بعد حديث صالح إذا كان عن الأئمة.

وقال ابن عبد البر[6]: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ يُكْتَبَ حَدِيثُهُ وَاخْتَلَفُوا فِي الِاحْتِجَاجِ بِهِ.

وكان أحمد بن صالح[7] ذكر جابراً فقال: إن حديثه ليعجبني، ما أعلم ترك الكتابة عنه إلا جرير[8] وحده، وكلهم أكثر من حديثه: شعبة وسفيان إماما هذا الأمر، وكان ابن عيينة كتب عنه وسمع منه كلاماً فترك الكتابة عنه، ثم رجع بعد ذلك فكتب.

وقال أبو نعيم: قال زهير [9][10]: إذا قال جابر سألت وسمعت، فلا عليك ألا تسمع من غيره.

---

(1) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج2/ 433).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 498).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 336).

(4) الرجعة: هي القول أن علياً عَلَيْهِ السَّلامُ يرجع إِلَى الدُّنْيَا. ابن حبان، كتاب المجروحين (ج1/ 208).

(5) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 261).

(6) ابن عبد البر، الاستذكار (ج7/ 468).

(7) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 144).

(8) هو جرير بن عبد الحميد الضبي

(9) زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة من السابعة مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين وكان مولده سنة مائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 218).

(10) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 145).

وقال أبو داود الطيالسي[1]: سمعت وكيعاً يقول: ما رأيت أحداً أورع في الحديث من جابر ولا منصور.

وذكره ابن شاهين[2] فيمن اختلف العلماء فيه وقال: وأقل ما في أمر هذا الرجل أن يكون حديثه لا يحتج به، إلا أن يروي حديثًا يشاركه فيه الثقات، فإذا انفرد هو بحديث، لم يعمل به، لتفضيل سفيان له.

وقال ابن قتيبة الدينوري[3]، وأبو أحمد الحاكم[4]، وابن الجوزي[5]، والنووي[6]،

وجرير بن عبد الحميد[7]: يؤمن بالرجعة، وزاد جرير: لم أكتب عنه.

وقال السمعاني[8]: يعرف بالوايلي، بالياء المثناة من تحت وكان من غلاة الشيعة.

وقال الهيثمي[9]: وقد اختلف في الاحتجاج به.

وقال ابن حبان[10]: كَانَ سبئياً من أَصْحَاب عَبْد اللَّهِ بْن سبأ وَكَانَ يَقُول إِن علياً عَلَيْهِ السَّلامُ يرجع إِلَى الدُّنْيَا.

وضعفه العجلي[11] وزاد: يغلو في التَّشَيُّع وَكان يدلس، وابن قتيبة الدينوري[12] وزاد: هو من الرّافضة الغالية، الذين يؤمنون بالرّجعة، وكان صاحب شبهة ونيرنجات[13]،

---

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 143).

(2) ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص 28).

(3) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث (ص 10).

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 142).

(5) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (ج7/ 267)

(6) النووي، شرح النووي على مسلم (ج1/ 101).

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 192).

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 139).

(9) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج1/ 274).

(10) ابن حبان، كتاب المجروحين (ج1/ 208).

(11) العجلي، الثقات (ج1/ 264).

(12) ابن قتيبة، المعارف (ج1/ 480).

(13)(النيرنج) أَخذ كالسحر وَلَيْسَ بِهِ (ج) نيرنجات ونيارج. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (ج2/ 967)

والبيهقي [1]، والنووي [2]، وابن دقيق العيد [3]، وابن كثير [4]،

وابن رجب الحنبلي [5]، والهيثمي [6]، وابن حجر [7] وزاد: رافضي، والصنعاني [8]، والشوكاني [9]، وأحمد بن إبراهيم [10]، والبوصيري [11]، والقسطلاني [12]، وأبو الحسن ابن القطان [13]، وابن الملقن [14].

وذكره العقيلي [15]، وابن شاهين [16]، وابن الجوزي [17]، والساجي [18]، في الضعفاء، وذكره يعقوب بن سفيان [19] في بَابُ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ وقال: وَكُنْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يُضَعِّفُونَهُمْ.

وقال الذهبي [20]: أَحَدُ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ عَلَى ضَعْفِهِ وَرَفْضِهِ، وقال صلاح الدين الصفدي [21]: أخذُوا عَنهُ الْعلم على ضعفه ورفضه.

---

(1) البيهقي، السنن الكبرى (ج2/ 530)، البيهقي، السنن الصغير (ج4/ 146).
(2) النووي، خلاصة الأحكام (ج2/ 630).
(3) ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (ج2/ 545).
(4) ابن كثير، البداية والنهاية (ج20/ 375).
(5) ابن رجب، فتح الباري (ج9/ 396).
(6) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج5/ 77).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 137).
(8) الصنعاني، سبل السلام (ج1/ 309).
(9) الشوكاني، نيل الأوطار (ج2/ 172).
(10) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 140).
(11) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (ج4/ 189).
(12) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ج5/ 9).
(13) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج4/ 177).
(14) ابن الملقن، البدر المنير (ج6/ 774).
(15) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 191).
(16) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين (ص 178).
(17) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 164).
(18) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 140).
(19) الفسوي، يعقوب، المعرفة والتاريخ (ج3/ 36).
(20) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج3/ 385).
(21) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج11/ 25).

وقال الترمذي [1]، وابن رجب الحنبلي [2]، وأبو الطيب الفاسي [3]، والشوكاني [4]: ضعفوه.

وقال محمد بن سعد [5]، والبخاري [6]، والشوكاني [7]: ضعيف جدًّا، وزاد ابن سعد: كان يدلس.

وقال يحيى بن معين [8]: كان ضعيفًا ضعيفًا.

وقال يحيى بن معين [9]، والشوكاني [10]، وأبو القاسم البلخي [11]: ليس بشيء.

وقال أبو داود [12]، والبزار [13]: ليس بالقوي، وزاد أبو داود: في حديثه ورأيه.

وقال أَبو زُرعَة الرازي [14]: لين.

وقال أبو عبد الله الحاكم [15]، والبيهقي [16]، وأبو الفضل الهروي [17]: مطعون فيه، وزاد الحاكم: في مذهبه وحديثه.

---

(1) الترمذي، السنن (ج1/ 281).

(2) ابن رجب، فتح الباري (ج9/ 390).

(3) الفاسي، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (ج1/ 206).

(4) الشوكاني، نيل الأوطار (ج3/ 264).

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/ 345).

(6) الترمذي، العلل الكبير (ص 228).

(7) الشوكاني، نيل الأوطار (ج5/ 132).

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 195).

(9) يحيى بن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 171).

(10) الشوكاني، نيل الأوطار (ج2/ 235).

(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 140).

(12) الدارقطني، السنن (ج2/ 216).

(13) البزار، المسند (ج11/ 134).

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 498).

(15) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص 234).

(16) البيهقي، السنن الكبرى (ج8/ 111).

(17) الهروي، مشتبه أسامي المحدثين (ص 86).

وقال يحيى بن معين[1]: لَا يكْتب حَدِيثه وَلَا كَرَامَة، وقال البيهقي[2]: لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وقال ابن عبد البر[3]: لَا حُجَّةَ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِسُوءِ مَذْهَبِهِ.

وقال جرير[4]: كان يرمى بالشَعْبدةَ[5]، وقال أبو الأحوص[6]: كنت إذا مررت بجابر سألت الله تعالى العافية.

وقال البوصيري[7]: اتهموه.

وذكره السيوطي[8]، وبرهان الدين الحلبي[9]، في المدلسين.

وقال الجَوْزَقَانِيّ[10]: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

وقال مسلم بن الحجاج[11]، والنسائي[12]، والدارقطني[13]، والبيهقي[14]، والهيثمي[15]، وابن حجر العسقلاني[16]، والصنعاني[17]، والشوكاني[18]: متروك الحديث، وزاد

---

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين– رواية الدوري (ج3/ 364).

(2) البيهقي، السنن الكبرى (ج1/ 402)، السنن الصغير (ج3/ 216)، معرفة السنن والآثار (ج2/ 94).

(3) ابن عبد البر، الاستذكار (ج1/ 469).

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 140).

(5) الشعبدة: ربما يقصد بها الشعوذة وهي الاحتيال.مجمع اللغة العربية،المعجم الوسيط (ج1/484)

(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 144).

(7) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (ج3/ 28).

(8) السيوطي، أسماء المدلسين (ص 34).

(9) البرهان الحلبي، التبيين لأسماء المدلسين (ص 18).

(10) الجَوْزَقَانِيّ، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (ج2/ 369).

(11) الإمام مسلم، الكنى والأسماء (ج2/ 725).

(12) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 28).

(13) الدارقطني، السنن (ج2/ 253).

(14) البيهقي، السنن الكبرى (ج3/ 114)، السنن الصغير (ج2/ 262)، معرفة السنن والآثار (ج3/ 79).

(15) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج8/ 61).

(16) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (4ج/ 136).

(17) الصنعاني، سبل السلام (ج1/ 432).

(18) الشوكاني، نيل الأوطار (ج2/ 301).

البيهقي[1]: عند أهل العلم بالحديث في روايته، مذموم في رأيه ومذهبه.

والإمام عَبد الرَّحمَن بْن مهدي[2]، وزائدة بن قدامة[3]: تركوه، وقال يحيى بن سعيد القطان[4]: تركنَا جَابِراً قبل أَن يقدم علينا الثَّوْريّ.

وقال أحمد بن حنبل[5]: كَانَ يرى التَّشَيُّع، قلت (الميموني) يتهم فِي حَدِيثه بِالْكَذِبِ؟ فَقَالَ لي: من طعن فِيهِ، فَإِنَّمَا يطعن بِمَا يخَاف من الْكَذِب، قلت: الْكَذِب، فَقَالَ: إِي وَالله ، وَذَاكَ فِي حَدِيثه بَين، إذا نظرت إِلَيْهَا.

وقال ابن القيسراني[6]: تكلم فيه بالكبائر، والكذب.

وقال أبو حنيفة[7]: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جَابِر الجعفي ما أتيته قط بشَيْءٍ من رأيه إلا جاءني فيه بحديث.

وقال سفيان بن عيينة[8]، ويحيى بن معين[9]، وسعيد بن جبير[10]، والجوزجاني[11]، وابن الجارود[12]، وابن حزم[13]، وابن الجوزي[14]، ولَيْث بْن أَبِي سُلَيم[15]، وزائدة بن قدامة[16]،

---

(1) البيهقي، معرفة السنن والآثار (ج4/ 146).

(2) البخاري، التاريخ الكبير (ج2/ 210).

(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 144).

(4) البخاري، الضعفاء الصغير (ص 25).

(5) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره (ص 236).

(6) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج4/ 2376).

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 327).

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 140).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج3/ 296)

(10) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 191).

(11) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 55).

(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 139).

(13) ابن حزم، المحلى بالآثار (ج1/ 413).

(14) لابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (ج1/ 398).

(15) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 328).

(16) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 329).

وأيوب السختياني [1]: كذاب، وزاد ابن الجارود: ليس بشيء، لا يكتب حديثه.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف جداً رافضي غالٍ يؤمن بالرجعة، وقد شذ وكيع وشعبة وسفيان فوثقوه، وقول ابن عبد البر فيه معتبر، وقد خالف النقاد الإمام وكيع في الحكم عليه[2]، والله أعلم.

2- الْعَلاءُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْيَامِيُّ الْكُوفِيُّ[3]:

- قَالَ وكِيع [4]: وكَانَ ثِقَةً.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين[5] وأحمد بن حنبل[6] والفسوي[7] والعجلي[8] وأبو حاتم الرازي[9] وابن حجر[10]، وذكره ابن حبان في الثقات[11].

وقال سفيان الثوري[12]: كان مرضيًّا، وقال أبو حاتم[13]: أثنى عليه أبو نُعَيْم.

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 192).

(2) انظر: لقاسم علي سعد، منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل (ص1306، 1305، 1304)، فكلامه يشرح الصدر فيه.

(3) العلاء بن عبد الكريم اليامي، أبو عون الكوفي، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، قد فق. انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 435).

(4) البخاري التاريخ الكبير (ج515/6).

(5) ابن معين، تاريخ ابن معين-رواية الدارمي (ص 142)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج358/6).

(6) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج395/1).

(7) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج3 /109).

(8) العجلي، معرفة الثقات (ج150/2).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج358/6).

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 435).

(11) ابن حبان، الثقات (ج264/7).

(12) البخاري التاريخ الكبير (ج515/6).

(13) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج188/8).

وقال الدارقطني[1]: حافظ.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام **وكيع بن الجراح** على توثيقه.

3- حَوشَب بْن عَقِيل الجرمي، وقيل: العبدي، أبو دحية البصري[2]**:**

قال وكيع بن الجراح[3]: وكان ثقة.

أقوال النقاد فيه:

وثقه أبو داود[4]، وأحمد[5]، ويحيى بن معين[6]، والنسائي[7]، ويعقوب الفسوي[8]، وابن شاهين[9]، وابن حجر[10]، وقال ابن معين مرة: ليس به بأس[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[13]، وقال يحيى بن سعيد القطان: حوشب أثبت

---

(1) للدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (ج42/4).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج7/ 461).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج226/1)

(4) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص305).

(5) الإمام أحمد، سؤالات أبي داود الإمام أحمد (ص331).

(6) يحيى بن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (ج4/ 74).

(7)ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج3/ 66).

(8) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج2/ 114).

(9) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 70).

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 184).

(11) يحيى بن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (ج4/ 206).

(12) ابن حبان، الثقات (ج8/ 213).

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 281).

عندي من جهير بن يزيد[1] [2]، وقال ابن عدي: لا أعرف له من المسند إلا شيئاً يسيراً وله أحرف في الرقائق [3]، وقال العقيلي: روى عن مهدي الهجري حديثاً لا يتابع عليه[4].

تعقب الذهبي على الأزدي: قال الذهبي: ثقة، ضعفه الأزدي بلا حجة [5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، وقد وثقه أغلب الأئمة، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة. ووافق النقاد الإمام وكيع في الحكم عليه.

4- عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيُّ البَصْرِيُّ[6]:

قال وكيع بن الجراح[7]: كَانَ ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين[8]: ثقة ثقة.

قال يعقوب الفسوي[9]: صالح الحديث، وقال في موضع آخر[10]: ثقة.

---

(1) هو جهير بن يزِيد الْعَبْدي من عبد الْقَيْس بَصرِي كنيته أَبُو حَفْص الزَّاهِد يرْوى عَن بن سِيرِين روى عَنهُ النَّضر بن ظَاهر الْقَيْسِي. ابن حبان، الثقات (ج6/ 158)

(2) ينظر: أبو المحاسن، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (ص 72)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج7/ 462).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج3/ 387).

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج3/ 66).

(5) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص107)، الذهبي، الكاشف (1/ 359)، الذهبي، المغني في الضعفاء(198/1).

(6) عبادة بن مسلم الفزاري، أبو يحيى البصري، من السادسة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 292).

(7) البخاري التاريخ الكبير (ج95/6).

(8) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 175).

(9) الفسوي، يعقوب، المعرفة والتاريخ (ج187/3).

(10) الفسوي، يعقوب، المعرفة والتاريخ (ج234/3).

ووثقه ابن معين مرة[1] والنسائي[2] وابن حجر[3]، وزاد: اضطرب فيه قول ابن حبان، وذكره ابن حبان[4] وابن شاهين[5] وابن خلفون[6] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[7]: لا بأس به.

أما عن قول ابن حجر: اضطرب فيه قول ابن حبان؛ فلأنه ذكره في "المجروحين"، فقال[8]: منكر الحديث على قلته ساقط الاحتجاج بما يرويه، ... كوفي يخطئ. ثم ذكره في الثقات.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم. وافق النقاد كلام الإمام وكيع في الحكم عليه، ولعل كلام ابن حبان التوثيق أخيراً.

5- سَلَمَةُ بْنُ نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ الأَشْجَعيّ، أبو فراس، الكُوفيّ[9] .

-كان وكيع يفتخر به، يقول: حدثنا سلمة بن نبيط وكان ثقة[10]

---

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري ج(371/3)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج96/6).
(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج191/14).
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص292).
(4) ابن حبان، الثقات (ج160/7).
(5) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 175).
(6) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج193/7).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج96/6).
(8) ابن حبان، المجروحين (ج173/2).
(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص248).
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج174/4) .

أقوال النقاد:

وثقه الإمام أحمد[1] وابن معين[2] وابن نمير[3]، وأبو داود والنسائي[4]، والعجلي[5]، وعثمان بن أبي شيبة[6]، وابن حجر وزاد " يقال أنه اختلط"[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وقال أبو حاتم: ما به بأس، هو صالح[9]، وقال البخاري: يقال: أنه اختلط بأخرة[10].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، اختلط. والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد وافق الإمام وكيع غالب النقاد في توثيقه، إلا أن أبا حاتم قد توسط فيه، وأما عن اختلاطه بأخرة فقد جاءت بصيغة الاحتمال الضعيف (يقال)، فلا يضر ذلك فيه .

6- مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ[11]:

قال وكيع بن الجراح[12]: وكان من الثقات.

- أقوال النقاد في الراوي:

---

(1) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ج78/2)

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج174/4) .

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج174/4) .

(4) المزي، تهذيب الكمال (ج321/11) .

(5) العجلي، تاريخ الثقات (ص198).

(6) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات(ص102).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص248).

(8) ابن حبان، الثقات (ج317/4) .

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج174/4) .

(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج193/2) .

(11) محمد بن قيس الأسدي الوالبي الكوفي، من كبار السابعة، بخ م د س. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 503).

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج61/8).

قال ابن معين[1] وأحمد بن حنبل[2]: ثقة ثقة، وقال أحمد بن حنبل في موضع[3]: ثقة لا يشك فيه، وهو أوثق من ذلك. قال يعقوب الفسوي[4]:ثقة متقن، وقال في موضع آخر[5]: ثقة.

ووثقه ابن سعد[6] وابن معين[7] وعلي بن المديني[8] وأحمد بن حنبل[9] والعجلي[10] وأبو داود[11] والنسائي[12] وابن شاهين[13] وابن حجر[14].

وذكره ابن حبان[15] وابن شاهين[16] في الثقات، وقال ابن حبان: "كان من المتقنين".

ونزل به بعض النقاد إلى مرتبة الصدوق، فقال أبو حاتم الرازي[17]: "لا بأس به، صالح الحديث"، وقال ابن عدي[18]: "هو عندي ممن ليس به بأس"، وقال الذهبي[19]: "صدوق"، وقال مرة[20]: "وُثِّق، وهو إلى الاحتجاج أقرب، حديثه حسن".

---

(1) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص212).
(2) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج86/3).
(3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج505/2)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج62/8).
(4) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج3 /96).
(5) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج233/3).
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (ج343/6).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج62/8).
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج62/8).
(9) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج189/2).
(10) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (ج319/10).
(11) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ج162/1).
(12) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج320/26).
(13) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 214).
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 503).
(15) ابن حبان، الثقات (ج427/7).
(16) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 212).
(17) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج62/8).
(18) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج495/7).
(19) الذهبي، الكاشف (ج212/2).
(20) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج16/4).

وقال يحيى بن معين[1]: قال أبو نُعَيم: "محمد بن قيس الأسدي مُرجِئ". قال يحيى: "وكان أبو نُعَيم إذا قال في إنسان إنه مُرجِئ فهو من خيار الناس".

وقال ابن معين مرة[2]: ليس بشيء.

وأجاب الذهبي عن ذلك، فقال[3]: محمد بن قيس الأسدي ضعفه بعضهم بلا حجة، ووثقه الحفاظ الكبار.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة مرجئ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام وكيع بن الجراح على توثيقه مطلقًا ، وتكلم فيه ابن معين في أحد أقواله بلا حجة كما قال الذهبي.

7- حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الأَسَدِيُّ، أَبُو عُمَرَ الْبَزَّازُ الكوفي الْغَاضِرِيُّ [4]، وهو حَفْصُ بْنُ أبي داود القاريء، صاحب عاصم، ويقال له: حُفيص، من الثَّامنة، مات سنة ثمانين، وله تسعون[5].

- وثقه وكيع[6].

أقوال النُّقاد فيه: وثقه أحمد بن حنبل[7]، وقال أحمد في موضع آخر[8]، وكذلك مسلم[9]،

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج24/4).

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج494/7).

(3) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج626/2).

(4) هَذِه النِّسْبَة إِلَى غاضرة بن مَالك بن ثَعْلَبَة بن داود بن أَسد بن خُزَيْمَة، ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب (ج2/ 372).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص172).

(6) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج7/ 16).

(7) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج1/ 179).

(8) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج2/ 380).

(9) مسلم، الكنى والأسماء (ج1/ 540).

والنَّسائي[1]، وابن القيسراني[2]، والهيثمي[3]: "متروك الحديث"، وزاد الهيثمي: "ضَعِيفٌ جِدًّا"، وقال أحمد بن حنبل مرةً: "ما كان به بأس"[4]، وقال ابن القيسراني في موضع آخر: "ليس بشيء في الحديث"[5].

وضعفه ابن المديني[6]، وابن معين[7]، وأبو حاتم الرَّازي[8]، والتِّرمذي[9]، وابن حِبَّان[10]، وأبو زُرْعَة[11]، والدَّارقطني[12]، والبيهقي[13]، وزاد ابن المديني: "وتركته على عمد"، وقال ابن معين في موضع آخر: "لَيْسَ بِثِقَة"[14]، وقَالَ مرةً: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"[15]، وقال أيضًا[16]، هو وابن خِراش[17]: "كذاب"، وزاد ابن خِراش: "متروك، يضع الحديث"[18]، وزاد أبو حاتم الرَّازي: "لا يُكتب حديثه، لا يصدق، متروك الحديث"[19]، وقال ابن حِبَّان في موضع آخر: "كَانَ يقلب الْأَسَانِيد وَيرْفَع الْمَرَاسِيل وَكَانَ يَأْخُذ كُتب النَّاس فينسخها ويرويها من غَيْر سَماع"[20]، وقَالَ

---

(1) النَّسائي، الضعفاء والمتروكون (ص31).

(2) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج1/ 591).

(3) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج5/ 20).

(4) الخطيب، تاريخ بغداد (ج9/ 64).

(5) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج4/ 2365).

(6) الخطيب، تاريخ بغداد (ج9/ 64).

(7) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 221).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 174).

(9) الترمذي، سنن الترمذي (ج5/ 21).

(10) ابن حبان، الثقات (ج6/ 195)، وذكره في ترجمة حفص بن سليمان البصري المنقري، للتفرقة بينهم.

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 174).

(12) الدارقطني، سنن الدارقطني (ج3/ 306).

(13) البيهقي، السنن الكبرى (ج2/ 344)، شعب الإيمان له (ج3/ 341).

(14) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص97).

(15) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 270).

(16) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج3/ 268).

(17) الخطيب، تاريخ بغداد (ج9/ 64).

(18) المرجع السابق.

(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 174).

(20) ابن حبان، المجروحون (ج1/ 255).

الْبَيْهَقِيُّ في موضع آخر: "غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ"[1]، وقال مرة: "متروك"[2]، وقال ابن خُزيمة: "لين الحديث جِدًّا"[3]، وقال في موضع آخر: "لين الحديث حدث بأحاديث مناكير"[4].

وقال الْجُوْزَجَانِي: "قد فُرِغ منه مُنذ دهر"[5]، وَقَال الحاكم أَبُو أَحْمَد: "ذاهب الحديث"[6]، وقال البخاري: "تركوه"[7]، وقال في موضع آخر: "سكتوا عنه"[8]، وقال ابن عدي: "وعامة حديثه غير محفوظة"[9]، وقال السَّاجي: "يُحدث أحاديث بواطيل"[10]، وقال في موضع آخر: "ممن ذهب حديثه عنده مناكير"[11]، وقال شعبة: "أخذ مني حفص بن سليمان كتابًا فلم يرده، وكان يأخذ كُتب النَّاس فينسخها"[12]، وقال في موضع آخر: "كان حفص يستعير كُتب النَّاس"[13]، وقال صالح جزرة: "لا يُكتب حديثه[14]، أحاديثه كلها مناكير"[15]، وقال عبد الرَّحمن بن مهدى: "والله مَا تحل الرِّوَايَة عَنْهُ"[16]، وقال صلاح الدِّين الصَّفدي: "حُجَّة فِي الْقِرَاءَة، واه فِي الحَدِيث"[17].

---

(1) البيهقي، شعب الإيمان (ج4/ 228).

(2) البيهقي، السنن الصغرى (ج7/ 195).

(3) البزار، مسند البزار (ج2/ 308).

(4) المرجع السابق، (ص451).

(5) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص185)، يريد منها تجريحه وترك حديثه، انظر: ابن حجر، التَّلخيص الحبير (ج1/ 47).

(6) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج7/ 15).

(7) البخاري، الضعفاء الصغير (ص45)، التاريخ الكبير له (ج2/ 363).

(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج3/ 268).

(9) المرجع السابق(ص275).

(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج2/ 346).

(11) المرجع السابق(ص401).

(12) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج3/ 77).

(13) المرجع السابق (ص503).

(14) الخطيب، تاريخ بغداد (ج9/ 64).

(15) وردت هذه الزيادة، في مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني (ج1/ 223).

(16) ابن الجوزي، الموضوعات (ج3/ 180).

(17) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج13/ 62).

وقال الذَّهبي: "كَانَ حُجَّةً فِي الْقِرَاءَةِ، وَاهِيًا فِي الْحَدِيثِ، شَيْخُ الْقُرَّاءِ، إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ الدَّاخل في الحديث لتهاونه به"[1]، وزاد في موضع آخر: "لأنه كان لا يُتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق"[2]، وقال في موضع آخر: "متروك الحديث، حجة في القراءة"[3]، وقال مرةً: "ثبت في القراءة واهي الحديث"[4]، وقال: "ثبت في القراءة والحروف واه في الحديث"[5]، وقال: "إمام في القراءة، ليس بشيء في الحديث"[6]، وقال ابن حجر: "متروك الحديث مع إمامته في القراءة"[7].

خلاصة القول فيه: إمام مُتقن لقراءة القرآن وتجويده وشَيْخُ الْقُرَّاءِ صادق في نفسه، مُنكر الحديث متروك لتهاونه به، ولربما كان توثيق من وثقه إنما كان من جهة القراءة للقرآن وتجويده، وقد خالف الإمام وكيع النقاد في توثيقه له. والله تعالى أعلم.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم :"ثبت" أو " "الثبت".

1. مِسْكِينُ بْنُ دِينَارٍ، أَبُو هُرَيْرَةَ التَّيْمِيُّ الشَّقَرِيُّ الْكُوفِيُّ[8].

-قال وكيع: وكان ثبتا[9].

-أقوال النقاد:

قال أبو حاتم: صالح يكتب حديثه[10]، وقال الذهبي: صدوق[11].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 602)، الذهبي، الكاشف (ج1/ 341).
(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 558).
(3) الذهبي، العبر في خبر من غبر (ج1/ 213).
(4) الذهبي، الكاشف (ج1/ 341).
(5) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج1/ 179).
(6) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص94).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص172).
(8) الذهبي، تاريخ الإسلام ت بشار (ج4/ 516).
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/328) .
(10) المصدر نفسه .
(11) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/516) .

قال الباحث: الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم .خالف النقاد الإمام وكيع في حكمه على الراوي، فهو تلميذه وهو أعلم بحاله من غيره.

2. هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، أبو بكر البصري الدَّسْتُوَائِيُّ، من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين وله ثمان وسبعون سنة[1] .

-قال وكيع بن الجراح: كان ثبتًا[2] .

-أقوال النقاد:

قال الإمام أحمد: ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه[3]، قال ابن المديني: ثبت[4]، وقال أبو داود الطيالسي: كان هشام الدستوائى أمير المؤمنين في الحديث[5]، وقال العجلي: ثقة ثبت، كان يقول بالقدر ولم يكن يدعو إليه[6]، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا في الحديث حجة. إلا أنه يرمي بالقدر[7]، وقال الحاكم: ثقة مأمون[8]، وقال الذهبي: أحد الأثبات[9]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت وقد رمي بالقدر[10]، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[11]، وقال شعبة: كان هشام – يعني الدستوائي – أحفظ مني عن قتادة[12]، وقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد إذا سمع الحديث من هشام الدستوائى لا يبالى أن لا يسمعه من غيره[13] .

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص573).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج59/9) .
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج60/9) .
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج60/9) .
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج60/9) .
(6) تاريخ الثقات، العجلي (ص458).
(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج206/7) .
(8) للحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج8/2) .
(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج300/4) .
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص573).
(11) الثقات، ابن حبان (ج569/7) .
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج59/9) .
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/ 59)

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة ثبت رمي بالقدر، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد وافق النقاد جميعا الإمام وكيع في توثيقه للراوي، وبالنسبة لما اتهم به من بدعة القدر، فلم يكن داعيا لها كما وضح ذلك العجلي[1]، وقيل أنه رجع عنه[2] .

3. عُمَر بْن حُسَيل بْن سَعد بْن حُذَيفَة بن اليمان[3] الكوفي.

-قال وكيع: وكان ثبتًا[4].

-أقوال النقاد:

ذكره ابن حبان في الثقات[5] .

قال ابن حجر: مرسل حديثه في الكوفيين[6].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، يرسل حديثه على الكوفيين. ووافق ابن حبان البستي الإمام وكيع على ذلك.

4. مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الأَصْبَحَيُّ[7]:

- قال وكيع[8]: حَدَّثَنِي الثبت حَدَّثَنِي الثبت. فظننا أنه اسم رجل، فقلنا: من هذا الثبت أصلحك الله؟ قال: مالك بْن أنس.

---

(1) العجلي، تاريخ الثقات (ص458).

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج300/4) .

(3) البخاري التاريخ الكبير (ج147/6)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج103/6).

(4) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (ج104/6)، أبو المحاسن، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال (ص305)

(5) ابن حبان، الثقات (ج7/ 171)

(6) ابن حجر، تعجيل المنفعة (ج39/2)

(7) الأصبحي: هذه النسبة إلى ذي أصبح واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة وهو من يعرب بن قحطان وأصبح صارت قبيلة، وهي قبيلة من حمير من اليمن. انظر: لابن حزم، جمهرة أنساب العرب (ج435/1)، السمعاني، الأنساب (ج281/1)، لابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب (ج69/1).

(8) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج27/ 114)

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد[1]: ثقة مأمون ثبت ورع فقيه عالم حُجَّة، وقال الطحاوي[2]: إمام حافظ ثبت فِي روايته.

وقال سفيان الثوري[3] وأحمد بن حنبل[4] والدارقطني[5] والحاكم[6] والبيهقي[7]: إمام، وزاد الدارقطني: حافظ، وزاد الحاكم: يُجْمَعُ حَدِيثُهُ، وقال وهيب بن خالد[8] وسفيان بن عيينة[9] ويحيى بن سعيد القطان[10] وعبد الرحمن بن مهدي[11]: إمام في الحديث، وقال ابن القطان[12]: إمام الفقهاء والمحدثين، المبرز عليهم ذو الفضل، والعقل، والحكمة.

وقد وصفه غير واحد من النقاد بأنه: (إمام أهل الحجاز)، منهم أبو حاتم الرازي[13]، وأبو السعادات ابن الأثير الجزري[14]، وزاد: بل إمام الناس في الفقه والحديث. ووصفه غيرهم بأنه: (إمام دار الهجرة)، منهم: ابن الملقن[15]، والذهبي[16]، وابن حجر[17]، وزاد الذهبي: الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام، وزاد ابن حجر: رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

---

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج5/469).
(2) للطحاوي، شرح مشكل الآثار (ج13/125).
(3) البخاري التاريخ الأوسط (ج2/220).
(4) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي (ج1 /121).
(5) سنن الدارقطني (ج3/472).
(6) للحاكم، معرفة علوم الحديث (ص 95).
(7) للبيهقي، السنن الكبرى (ج1/605).
(8) الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج1/155).
(9) البخاري التاريخ الكبير (ج7/310).
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج1/30)، لابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة (ج4/341).
(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج1/31)، الترمذي، العلل الصغير (ص 748).
(12) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج5/631).
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج1/17).
(14) الجزري، أبو السعادات ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول (ج1/180).
(15) لابن الملقن، البدر المنير (ج1/654).
(16) الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج1/154).
(17) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 516).

وقال أحمد بن حنبل مرة[1]: حُجَّة.

ووثقه ابن معين[2] وأبو حاتم الرازي[3] والدارقطني[4] والبيهقي[5].

وقال عبد الرحمن بن مهدي[6]: "ما رأيت رجلًا أعقل من مالك ومناقبه كثيرة جدًا."

وقال الشافعي[7]: " لولا مالك وسفيان –الثوري– لذهب علم الحجازِ "، وقَالَ أيضا[8]: "إذا جاء الأثر، فمالك النجم."

ولم يكن الشافعي يقدم على مالك في الحديث أحدًا[9].

وقال النسائي[10]: أمناء الله عز وجل على علم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس.

وقال أيضا[11]: ما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل ولا آمن على الحديث منه.

وقال البيهقي[12]: قد أجمع الحفاظ على فضل حفظ مالك بن أنس على حفظ غيره.

وقال أحمد بن حنبل[13]: كان مالك من أثبت الناس، وقد كان يُخطئ.

---

(1) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي (ص 57).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج16/1).
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج17/1).
(4) سنن الدارقطني (ج85/2).
(5) للبيهقي، السنن الكبرى (ج59/2).
(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج9/10).
(7) ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه (ص 157).
(8) ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه (ص 150).
(9) ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه (ص 153).
(10) للنسائي، تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد (ص 122).
(11) لابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج63/1).
(12) للبيهقي، السنن الصغير (ج204/4).
(13) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص 204).

وذكره العجلي[1] وابن حبان[2] في الثقات. وقال ابن حبان عنه في موضع آخر[3]: من سادات أتباع التابعين وجلة الفقهاء والصالحين ممن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها، وذبه عن حريمها وقمعه من خالفها أو رام مباينتها، مؤثرًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرها من المخترعات الداحضة قائلا بها دون الاعتماد على المقايسات الفاسدة.

وإضافة لما تقدم من كلام النقاد في الإمام مالك، فإنه يعتبر من أشد الناس انتقاء للرجال، فكان لا يحدث إلا عن ثقة كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال بِشْرُ بن عمر[4]: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رَأَيْتَهُ في كُتُبِي؟ قُلْتُ: لا، قال: لو كان ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ في كُتُبِي.

وقال ابن حبان[5]: كان أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك.

وقال ابن حجر[6]: من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم.

قال الباحث: ومن يكون هكذا حاله لابد من أن يكون حديثه صحيحًا في أعلى درجات الصحة.

قال البخاري[7]: أَصَحُّ الأسانيد كُلِّها: مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال يحيى بن سعيد القطان[8]: ليس في القوم أَصَحُّ حديثا من مالك.

---

(1) العجلي، معرفة الثقات (ج259/2).
(2) ابن حبان، الثقات (ج459/7).
(3) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص 223).
(4) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج14/1).
(5) ابن حبان، الثقات (ج459/7).
(6) ابن حجر، لسان الميزان (ج210/1).
(7) للبيهقي، معرفة السنن والآثار (ج14 /396).
(8) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 6).

وقال الشافعي[1] عن كتاب الإمام مالك (المُوَطَّأ): ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابًا من مُوَطَّأ مالك.

قال الباحث: وكلام الشافعي هذا محمول على ما قبل ظهور الصحيحين-البخاري ومسلم-، فقد اتفقت الأمة على تلقيهما بالقبول، ولم يحصل ذلك لموطأ الإمام مالك.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة ثبت حجة إمام دار الهجرة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام وكيع في توثيق الراوي مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بنحو الإمام وكيع من التوثيق العالي.

وأما عن قول الإمام أحمد بن حنبل[2]: كَانَ مَالك من أثبت النَّاس، **وَقد كَانَ يُخطئ.**

فقد بينه بأن له أخطاء يسيرة في الرواية عن الزهري[3].

قال أحمد[4]: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثًا عن الزهري، في حديث كذا وكذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثًا، وقلت: هات ما أخطأ مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت، فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثًا.

وقال أيضًا: عند مالك عن الزهري نحو من ثلاثمائة حديث كذا عند ابن عيينة عنه نحو الثلاثمائة.

---

(1) ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه (ص 150).

(2) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي (ص 204).

(3) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ج1 /506).

(4) أحمد، العلل ومعرفة الرجال-رواية ابنه عبد الله (ج1/27-28).

فاستنتج الإمام أحمد من هذه المقارنة والسبر أن مالكا أثبت في الزهري من ابن عيينة.

قال الباحث: وبهذا يتبين أن ما قصده الإمام أحمد من الخطأ في حق الإمام مالك لا يضره. والوهم والسهو والنسيان من جِبِلَّةِ الإنسان، لذلك سمي إنسانًا على قول بعض اللغويين[1]، ومن هنا لم يسلم من الوهم والغلط كبير أحد من الأئمة، كما نبه الإمام الترمذي فقال[2]: "لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم".

وقال ابن معين[3]: "لست أعجب مِمَّن يحدث فيخطئ إنما العجب مِمَّن يحدث فَيُصيب".

وقال سفيان الثوري[4]: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحدٌ، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرك".

وقال ابن حبان[5]: "وليس من الإنصاف ترْك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلَكْنا هذا المسلك؛ لَلَزِمَنا ترْك حديث الزهري، وابن جريج، والثوري، وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدّثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يَهِمُوا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبْت من الرِّوايات".

وذكَرَ الذهبيُّ خطأً وقع لعبد الله بن عثمان الملقَّب بعَبْدان، ثم قال[6]: قلت: عَبْدَانُ حافظٌ صدوق، ومَنِ الذي يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!.

رابعاً:الرواة الذين قال فيهم :"صحيح الكتاب" أو "ما أصح حديثه" أو "ما أحفظه"

1.ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، بزيادة تحتانية، في أول اسم أبيه، أبو خالد الحِمْصيُّ، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل: ثلاث، أو خمس وخمسين (150، 153هـ أو 155هـ).[7].

---

(1) انظر: لابن منظور، لسان العرب (ج11/6).

(2) سنن الترمذي (ج243/6).

(3) تاريخ ابن معين–رواية الدوري (ج13/3).

(4) الخطيب، الكفاية (ص 228).

(5) ابن حبان، الثقات (ج97/7).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج172/14).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 135)، وقيل: مات ببيت المقدس. ينظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 309).

– قال وَكِيْعٍ: صحيح الحديث[1]**، وقال في موضع آخر: كَانَ ثَوْرٌ أَعَبْدَ مَنْ رَأَيْتُ**[2].

– أقوال النقاد:

وثقه محمد بن إسحاق[3]، ويحيى القطان[4]، وقال ابن سعد[5]، وأحمد[6]: ثقة في الحديث، وزاد ابن سعد: ويقال: إنه كان قدريًا، وزاد أحمد: كان يرى القدر، هو ثقة في الحديث[7]، وَقَالَ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ: ثِقَةٌ[8]، وقال في موضع آخر: قال ابن معين: ما رأيت أحداً يشك أنه قدري، وهو صحيح الحديث[9]، وقال العجلي: ثقة وكان يرى القدر[10]، ووثقه ابن شاهين[11]. وقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَثَّقُوْهُ، وَلاَ أَرَى بِحَدِيْثِهِ بَأْساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وَلَهُ مِنَ (المُسْنَدِ) نَحْوُ مِائَتَيْ حَدِيْثٍ، لَمْ أَرَ لَهُ أَنْكَرَ مِمَّا ذَكرتُ[12]، وقال أبو حاتم: صدوق حافظ[13]، وقال دحيم: ما رأيت أحداً يشك أنه قدري، وكان الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما ينهون عن الكتابة عنه، وكان الثوري يقول: خذوا عنه واتقوا لا ينطحكم بقرنيه، يحذرهم من رأيه، وقدم المدينة، فنهى مالك عن مجالسته، وكان يرمي بالنصب أيضاً، وقال يحيى بن معين كان يجالس قوماً ينالون من علي، لكنه هو كان لا يسب، وقال ابن حجر: احتج به الجماعة[14]، وقال الذهبي: هُوَ حَافِظٌ مُتقِنٌ، حَتَّى إِنَّ يَحْيَى القَطَّانَ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَامِيّاً أَوْثَقَ مِنْ ثَوْرٍ، كُنْتُ

---

(1) لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج189/11)

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط الرسالة (ج6/ 344)، وقال يحيى القطان ما رأيت شامياً أثبت منه. ابن حجر هدي الساري (ص 394).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج469/2).

(4) أبو داود، سؤالات الآجري (ج235/2).

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط العلمية (ج7/ 324).

(6) ينظر: أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج74/2)، ورواية المروذي وغيره (ص 8).

(7) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج2/ 74).

(8) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص 83)، ورواية الدوري (ج192/3).

(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (1/ 374).

(10) العجلي، معرفة الثقات الباز (ص 92).

(11) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 53).

(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (314/2).

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 469).

(14) ابن حجر، هدي الساري (ص 394).

أَكْتُب عَنْهُ بِمَكَّةَ فِي أَلْوَاحٍ، وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر[1]، وهناك أقوال كثيرة تدل على توثيقه.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة ثبت قدري، وله أحاديث مناكير ذكرها ابن عدي وهي سبعة فقط، وكما قال ابن حجر: "اتفقوا على تثبته في الحديث، مع قوله بالقدر، واحتج به الجماعة"[2]، وقال الذهبي: لولا القدر، لكان كلمة إجماع[3]. ونهى مالك مجالسته لأجل بدعته، ولكنه لم يكن داعيًا لها. وبهذا وافق النقاد الإمام وكيع في الحكم عليه في توثيقه.

2. ع: مُحَمَّد بن جَعْفَر الْهُذلِيّ، مولاهم، أبو عبد الله الْبَصْرِيّ، المعروف بغُنْدر، صَاحب الكرابيس، وكان ربيب شعبة[4].

-قال وكيع: صحيح الكتاب[5].

-أقوال النقاد:

قال عبد الله بن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غُنْدُر حكم بينهم[6]. وقال أحمد بن حنبل: "سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب من أحد غيره شيئًا وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه. قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا!"[7]

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 135).

(2) ينظر: ابن حجر، هدي الساري (ص394)، ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج324/7)، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص83)، ورواية الدوري (ج192/3)، أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج74/2)، ورواية المروذي وغيره (ص86)، البخاري التاريخ الكبير (ج181/2)، العجلي، معرفة الثقات الباز (ص 92)، للجوزجاني، أحوال الرجال، (ص324)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج469/2)، ابن حبان، الثقات (ج129/6)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج314/2)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج425/4)، الذهبي، ميزان الاعتدال (ج374/1)، الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (ص 56)، لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج116/3)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 135).

(3) الذهبي، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ (ج1/ 132).

(4) البخاري التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (ج57/1)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال(ج5/25).

(5) البخاري التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (ج1/ 57).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج221/7).

(7) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ للفسوي: (ج2 / 201 – 202).

قال يحيى بن معين: كان من أصح الناس كتابًا، وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر عليه – كأنه يريد بذلك ثبته – ألقى إلينا ذات يوم جرابًا من جرب الطيالسة وأحاديث ابن عيينة. فقال: اجهدوا أن تخرجوا فيه خطأ. فما وجدنا فيه شيئًا [1].

وقال علي بن المديني: هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة [2].

وقال أيضا: قال عبد الرحمن بن مهدي: كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة [3].وقال أبو حاتم الرازي، عن محمد بن أبان البلخي: قال عبد الرحمن بن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني [4].

قال أبو حاتم: كان صدوقًا وكان مؤديًا [5]، وفي حديث شعبة ثقة [6].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" [7]، وقال: كان من خيار عباد الله على غفلة فيه [8].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

هو ثقة صحيح الكتاب خاصة في شعبة. كما قال الإمام وكيع موافقا بذلك أغلب النقاد له.

3. **عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ الكِنانِيّ أو الطَّائِي أبو علي الأشل نزيل الكوفة، من صغار الثامنة مات سنة سبع وثمانين** [9].

–قال وكيع: ما أصح حديثه [10].

---

(1) انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري(ج508/2).
(2) البخاري التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (ج1/ 57).
(3) المصدر السابق (ج57/1).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج221/7).
(5) يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدى ما سمع. انظر: الجرح والتعديل ابن أبي حاتم (ج84/4)
(6) المصدر السابق (ج221/7).
(7) ابن حبان، الثقات (ج50/9).
(8) المصدر السابق (ج50/9).
(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص75).
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج339/5) .

-أقوال النقاد:

وثقه ابن معين[1]، وأبو داود[2]، والعجلي[3]، وابن شاهين[4]، وابن أبي شيبة، وزاد صدوق ليس بحجة[5]، وابن حجر[6]، وذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال ابن المديني: لا بأس به[8]، ومثل ذلك قال النسائي[9]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[10].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد وافق غالب النقاد في توثيقه الإمام وكيع بعبارته عنه، إلا أن أبا حاتم قد توسط فيه فاعتبر أن حديثه صالح للاعتبار وليس للاحتجاج، وهذا ما دلت عليه مقولته " صالح الحديث"، ومثله ابن أبي شيبة حيث وثقه ولم يعدَه للاحتجاج.

4. **يحيى بن يمان العجلي الكوفي، مات سنة تسع وثمانين ومائة**[11]

-قال وكيع: "ما كان أحد من أصحابنا أحفظ منه، ثم نسي فلا أعلم بالكوفة أحفظ من داود ابنه"[12]. **وذكر لوكيع حديثه عن الثوري فقال وكيع:** كأن هذا ليس سفيان الذى سمعنا نحن منه[13].

---

(1) المصدر نفسه .
(2) المزي، تهذيب الكمال (ج39/18) .
(3) العجلي، معرفة الثقات (ج93/2) .
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج306/6) .
(5) المصدر نفسه .
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص75).
(7) ابن حبان، الثقات (ج412/8) .
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج306/6) .
(9) المزي، تهذيب الكمال (ج39/18) .
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج339/5) .
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص598).
(12) البخاري سؤالات الترمذي (ج589/2)
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج199/9) .

-أقوال النقاد:

وثقه ابن معين[1]، ومرة قال: لا يشبه حديثه عن الثوري أحاديث غيره عن الثوري[2]، ومرة قال أرجو أن يكون صدوقًا[3]، ومرة قال: ليس بالقوي[4]، ومرة قال: ليس به بأس[5]، ومرة قال ضعيف[6]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة أحد أصحاب سفيان وهو يخطئ كثيرًا في حديثه[7]، ومرة قال: كان صدوقا كثير الحديث، وليس بحجة إذا خولف[8]، وقال العجلي: كان ثقة جائز الحديث متعبدًا معروفًا بالحديث صدوقًا إلا أنه فلج بآخره فتغير حفظه وكان فقيرًا صبورًا[9]، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق[10]، وقال ابن المديني صدوق[11]، وقال الإمام أحمد: يضطرب في بعض حديثه[12]، ومرة قال: ليس بحجة[13]، وقال أبو داود: يخطئ في الأحاديث ويقلبها[14] وقال النسائي: ليس بالقوي[15]، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[16]، وقال ابن عدي: لا يتعمد الكذب إلا أنه يخطئ ويُشتبه

---

(1) المصدر نفسه (ج199/9).
(2) المصدر نفسه (ج199/9).
(3)ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدارمي (ص62) .
(4) المصدر نفسه(ص62).
(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج183/16) .
(6) المصدر نفسه (ج183/16).
(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج307/11) .
(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج183/16) .
(9) العجلي، معرفة الثقات (ج360/2) .
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج199/9) .
(11) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج183/16) .
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج199/9).
(13) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج183/16).
(14) المصدر نفسه.
(15) المصدر نفسه.
(16) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج433/4).

عليه[1]، وقد ضعفه ابن نمير وزارد: كأن حديثه خيال[2]، وقال ابن حجر: صدوق عابد يخطئ كثيرًا وقد تغير[3].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق، يخطئ كثيراً وخصوصاً في حديثه عن سفيان الثوري. والله سبحانه وتعالى أعلم.

– وقد وافق غالب النقاد الإمام وكيع في حكمهم على الراوي من حيث خطئه في الحديث وخصوصاً في حديثه عن سفيان الثوري .

5. عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن زياد الْمحَاربي أبو محمد الكوفي[4].

– قال وكيع: ما كان أحفظه للطوال[5].

– أقوال النقاد:

وثقه ابن سعد وزاد[6]: " كان شيخا كثير الغلط"، وابن معين[7]، والبزار[8]، والنسائي، وقال في موضع آخر[9] : " ليس به بأس"، والدار قطني[10]، وذكره ابن حبان[11] في الثقات .

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج95/9).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج199/9).
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص598).
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج6/ 265)
(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ (ج1/ 228)
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج515/8)
(7) ابن معين، التاريخ –رواية الدوري (ج268/3) .
(8) للبزار، مسند البزار (ج279/8)
(9) ابن حجر، تهذيب الكمال (ج389/17) .
(10) للبزار، مسند البزار (ج279/8)
(11) ابن حبان، الثقات (ج92/7) .

وقال الذهبي[1] : "الحافظ، الثقة"، وقال في موضع آخر[2]: "ثقة، صاحب حديث"، وزاد مرة[3] : "مشهور"، وزارد أخرى[4]: "يغرب"، وقال أيضا[5]: "ثقة نبيل، روى مناكير عن مجاهيل".

وقد روى له الجماعة[6] .

وقال ابن معين: "ليس به بأس" وقال عثمان الدارمي[7] تعليقًا على شيخه ابن معين : "ليس بذاك"، وقال العجلي[8] : "لا بأس به"، وقال الساجي[9] : "صدوق يهم"، وقال ابن شاهين[10] : "صدوق ولكن هو كذا ضعفه" .

وقال الآجري[11] : سمعت أبا داود وذكر حماد الأبح فقال : "يخطئ كما يخطئ الناس"، وسئل أبو داود عن المحاربي ؟ فقال : "هو مثل حماد الأبح"[12][13] .

وقال ابن معين[14] : "يروي المناكير عن المجهولين"، وقال أحمد بن حنبل[15] : "بلغنا أنه كان يدلس، ولا نعلمه من معمر"، وقال العجلي[16] : "كان يدلس، أنكر أحمد حديثه عن معمر".

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج136/9) .

(2) انظر : الذهبي، ميزان الاعتدال (ج312/4)، الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين (ج245/1) .

(3) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج385/2)

(4) الذهبي، الكاشف (ج642/1) .

(5) الذهبي، الرواة الثقاة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم(ص123).

(6) المزي، تهذيب الكمال (ج389/17)

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج238/6).

(8) العجلي، معرفة الثقات (ج87/2).

(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج238/6).

(10) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص215).

(11) أبو داود، سؤالات الآجري أبا دود السجستاني (ج235/1).

(12) هو حماد بن يحيى الأبح أبو بكر السلمي البصري، قال ابن حجر:" صدوق يخطئ" . انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص270).

(13) أبو داود، سؤالات الآجري أبا دود السجستاني (ج235/1) .

(14) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج313/4).

(15) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج238/6).

(16) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج238/6).

وقال ابن حجر[1] : "لا بأس به، وكان يدلس"، وقال في موضع آخر[2] : "محدث مشهور من طبقة عبد الله بن نمير، وصفه العقيلي بالتدليس"، وقال أيضا[3]: "عبد الرحمن بن محمد المحاربي تكلم فيه للتدليس".

قال الباحث: وهو من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين عند ابن حجر[4].

وقال ابن حجر في المقدمة[5]: ليس له في البخاري سوى حديثين متابعة .

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

ثقة يدلس ويغرب. وهو من الطبقة الثالثة والله أعلم . وقد وافق أغلب كلام النقاد ظاهر كلام الإمام وكيع إلا أنه لم يبين ما كان عليه الراوي من تدليس ولعله لم يكن يعلم بتدليسه والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: التعديل المتوسط:

أولاً: الراوي الذي قال فيه:" لا بأس به".

1- الْقَاسِم بن غُصْن أَصله من الْعرَاق سكن الشَّام[6].

-قال وَكِيعُ بنُ الجرَّاح: لَا بَأْسَ بِهِ[7]

-أقوال النقاد:

قال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد حتى يرفع المراسيل ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا[8]، وذكره مرة في ثقاته[9].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص298).
(2) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص40).
(3) ابن حجر، هدي الساري(ص462).
(4) ابن حجر، طبقات المدلسين(ص40).
(5) ابن حجر، هدي الساري (ص462)
(6) ابن حبان، المجروحين (ج2/ 212)
(7) ابن حجر، لسان الميزان (ج379/6) .
(8) ابن حبان، المجروحين (ج212/2).
(9) ابن حبان، الثقات (ج339/7).

قال الإمام أحمد: حدث أحاديث مناكير[1]، وقال أبو زرعة: ليس بقوي[2]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[3]، وقال ابن عدي: يأتي عن مشايخه بمناكير[4]، وذكره الساجي[5]، والعقيلي[6]، وابن شاهين[7]، وابن الجارود[8]، والدولابي في الضعفاء[9].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف إذا انفرد فيما يرويه، ويعتبر بحديثه إذا وافق الثقات .ولم يوافق غالب النقاد الإمام وكيع، فالغالبية على تضعيفه، أما الإمام وكيع فالظاهر من عبارته أنه توسط فيه على اعتبار وجود أحاديث صالحة ومستقيمة للراوي، ويؤيد هذا ما قاله ابن عدي فيه: " والقاسم بن غصن له أحاديث صالحة غرائب ومناكير "[10] والله تعالى أعلم.

ثانيا: الراوي الذي قال فيه :"حديثه حسن".

1. عَبد السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ الْمُلائِيُّ كوفي، يُكَنَّى أبا بكر[11].

-قال وكيع[12]**:" كل حديث حسن، عبد السلام بن حرب يرويه ".**

-أقوال النقاد:

قال الدار قطني[13]: " ثقة، حجة ".

---

(1) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ج474/2)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج152/7).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج116/7).
(3) المصدر نفسه (ج116/7)
(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج153/7).
(5) ابن حجر، لسان الميزان (ج380/6).
(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج472/3)
(7) لابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص159)
(8) ابن حجر، لسان الميزان (ج380/6).
(9) ابن حجر، لسان الميزان (ج380/6).
(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج153/7) .
(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج7/ 24)
(12) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج69/3)
(13) إكمال تهذيب الكمال (ج272/8)

وثقه ابن معين[1]، وأبو حاتم[2]، ويعقوب بن شيبة[3]، والترمذي[4]، والدارقطني[5]، والذهبي[6]، وابن حجر[7]، قال العجلي[8]: " عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون، يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به "، وذكره ابن حبان[9] في الثقات. وزاد أبو حاتم: "صدوق"، وزاد الترمذي:" حافظ"، وزاد يعقوب بن شيبة: " في حديثه لين"، وزاد الدارقطني: " حجة"، وقال يعقوب بن شيبة: " كان صاحب حديث وحفظ"[10].

وقال ابن معين[11]:" صدوق" وقال أيضا[12]: "ليس به بأس "، وقال النسائي[13]:" ليس به بأس "، وقال ابن عدي[14]:" لا بأس به"، وقال ابن معين[15]: "يكتب حديثه"، وقال مرة[16]:" حسن الرواية عن الكوفيين".

قال الحسن بن عيسى : "سألت عبد الله بن المبارك عنه؟ فقال : "قد عرفته" وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه"[17].

---

(1) تاريخ ابن معين رواية محرز (ج107/1)
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج47/6)
(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج910/4)
(4) للإمام الترمذي، سنن الترمذي (ج10/3)
(5) للدارقطني، سؤالات السلمي (ص207)
(6) الذهبي، الكاشف (ج652/1)
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص355)
(8) العجلي، الثقات (ص303)
(9) ابن حبان، الثقات (ج128/7)
(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج335/8)
(11) تاريخ ابن معين–رواية الدارمي (ص156).
(12) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج24/7).
(13) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج272/8).
(14) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج24/7).
(15) المرجع السابق.
(16) المرجع السابق.
(17) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (ج485/3).

وقال أحمد[1]: " كنا نذكر من عبد السلام بن حرب شيئا، كان لا يقول حدثنا إلا في حديث واحد أو حديثين، سمعته يقول فيه حدثنا ".

وقال ابن سعد[2]: " كان به ضعف في الحديث، وكان عسرًا[3] "، وذكره العقيلي[4] في الضعفاء، وقال ابن حجر[5]: " له مناكير "

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، له مناكير. والله تعالى أعلم. وقد وافق أغلب النقاد كلام الإمام وكيع.

المطلب الرابع: مصطلحات التَّعديل المقيد.

أولاً: الرواة الذين قال فيهم:" كان أصح حديثًا وأوثق من فلان"

1- سُلَيْمَانُ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ الأَسْلَمِيُّ المَرْوَزِيّ، (ت:105هـ)، روى له الجماعة سوى البخاري[6].

-قال وكيع بن الجراح: يقولون إن سليمان بن بريدة كان أصح حديثاً وأوثق من عبد الله بن بريدة[7].

---

(1) المرجع السابق.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج360/6).

(3) أي: أن الشيخ يمتنع من رواية حديثه وإمن حدث فلا يكثر ولا يحدث إلا بعد جهد وإلحاح. انظر:الألباني، شفاء العليل (ج41/2)

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج69/3).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص355).

(6) انظر إلى ترجمته في: ابن معين، تاريخ ابن معين-رواية الدارمي (ص117)، أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ج409/1)، العجلي، الثقات (ص200)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج102/4)، المزي، تهذيب الكمال (ج370/11)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج55/3)، لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج44/6)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج174/4)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص250)، الساعدي اليمني، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص150).

(7) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ج409/1)، العقيلي، الضعفاء الكبير (ج238/2)، المزي، تهذيب الكمال(ج370/11).

أقوال النقاد:

قال يحيى بن معين: ثقة[1]، قال أحمد بن حنبل: سليمان بن بريدة أوثق من عبد الله بن بريدة[2]، وقال العجلي: تابعي ثقة[3]، وقال أبو حاتم: ثقة[4]، وقال الذهبي: ثقة[5]، وقال ابن حجر: ثقة[6].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

سليمان بن بريدة ثقة. وقد وافق كلام الإمام أحمد كلام الإمام وكيع، ووافق ظاهر كلام الأئمة كلام الإمام وكيع.

2- عبد الله بن بريدة بن الخصيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيها، من الثالثة مات سنة خمس ومائة وقيل بل خمس عشرة وله مائة سنة[7]

-كان وكيع يقول: كانوا لسليمان بن بريدة أحمد منهم لعبد الله بن بريدة[8]، ومرة قال: كان سليمان أصحهما حديثا[9].

-أقوال النقاد فيه:

وثقه ابن معين[10]، وأبو حاتم[11]، والعجلي[12]، والذهبي[13]، وابن حجر[14]، وذكره ابن

---

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين-رواية الدارمي (ص117).
(2) أحمد، العلل ومعرفة الرجال(ج409/1).
(3) العجلي، الثقات (ص200).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج102/4).
(5) الذهبي، الكاشف(ج457/1).
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص250).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص297).
(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج238/2) .
(9) الإمام أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (ج22/2) .
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج13/5) .
(11) المصدر نفسه (ج13/5).
(12) العجلي، تاريخ الثقات (ص250).
(13) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج396/2) .
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص297).

حبان في الثقات[1]، ولم ينكر الإمام أحمد أحاديثه[2]، وقد ذكره العقيلي في الضعفاء[3] .

الحكم على الراوي

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم .

والظاهر من عبارة الإمام وكيع توثيقه للراوي إلا أنه كان يفضل أخيه عليه من حيث صحة الحديث وقد وثقه النقاد، إلا ما كان من العقيلي الذي ذكره في الضعفاء مستنداً في ذلك إلى ما ورد عن الإمام أحمد أنه سكت عند ذكره للراوي[4]، وسكوت الإمام أحمد لا يعني تضعيفه ودليل ذلك ما ورد عنه أيضا عدم إنكاره على أحاديث الراوي.

ثانياً: الراوي الذي قال فيه:" ليس عندكم أحد يشبهه" أو "أثبت من في مجلس فلان"

1. عَبَّادِ بْنِ عَوَّامٍ بن عمر الكِلابِي مولاهم أبو سهل الواسطي، من الثامنة مات سنة خمس وثمانين أو بعدها وله نحو من سبعين[5]

-قول وكيع فيه: عن الحسن بن عرفة قال: سمعت وكيعا وسألني عن عباد بن العوام فقال يحدث؟ قلت نعم، قال ليس عندكم أحد يشبهه[6] .

-أقوال النقاد:

وثقه ابن معين وأبو حاتم[7]، وابن سعد وزاد كان يتشيع[8]، والبزار[9]، وأبو داود والنسائي[10] والعجلي[11]، وابن حجر[12]، وذكره ابن حبان في الثقات[13]، وقال ابن خراش

---

(1) ابن حبان، الثقات (ج16/5) .
(2) الإمام أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (ج22/2) .
(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج238/2) .
(4) المصدر نفسه (ج238/2).
(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص290).
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج83/6) .
(7) المصدر نفسه .
(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج238/7) .
(9) للبزار، مسند البزار (ج162/11) .
(10) المزي، تهذيب الكمال (ج143/14) .
(11) العجلي، تاريخ الثقات (ص247).
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص290).
(13) ابن حبان، الثقات (ج162/7) .

صدوق[1]، وقال الإمام أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة[2] ومرة قال: كان يشبه أصحاب الحديث[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، رمي بالتشيع. والله سبحانه وتعالى أعلم .

والظاهر من عبارة الإمام وكيع فيه توثيقه له، فلم يذكر عنه أي نوع جرح فيه، وبذلك يكون قد وافق غالب النقاد الإمام وكيع في توثيقه .

2. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ خَتَنُ عُثْمَانَ بْنِ زَائِدَةَ[4].

-قال وكيع: "عبد العزيز بن أبي عثمان أثبت من بقي اليوم في جامع سفيان، اذهبوا فاسمعوا منه"[5].

-أقوال النقاد:

قال أبو حاتم : ثقة[6]، وقال عَبْد الرَّحْمَن بْن الحَكَم بْن بشير: حدثنا عَبْد العزيز بن أَبِي عثمان، ولم أر مثله[7]. وذكره ابن حبان في الثقات[8].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

هو ثقة . وقد وافق النقاد ظاهر كلام الإمام وكيع فيه.

---

(1) المزي، تهذيب الكمال (ج143/14) .
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج83/6) .
(3) المزي، تهذيب الكمال (ج142/14) .
(4) للخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج2/ 661)
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج390/5)
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج390/5)
(7) تاريخ الإسلام ت بشار (ج4/ 1159)
(8) ابن حبان، الثقات (ج395/8)

المطلب الخامس: التعديل الضمني.

أولاً: الراوي الذي قال فيه :" يصحح تفسيره"

1. عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ يسار المكي أبو يَسَارٌ الثقفي مولاهم مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها[1] .

قال وكيع: كان سفيان يصحح تفسير ابن أبي نَجِيح [2] .

أقوال النقاد:

وثقه ابن معين[3] ، وأحمد[4] وزاد " كان أبوه من خيار عباد الله " ، وأبو زرعة[5] ، وابن المديني[6] ، والنسائي[7] ، وابن سعد[8] ، والعجلي[9] والذهبي[10] ، وابن حجر[11] ، وقال أبو حاتم: "يقال في أبي نجيح القدر، وهو صالح الحديث"[12] .

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، رمي بالقدر. والله سبحانه وتعالى أعلم .

لم يذكره الإمام وكيع بتعديل أو نوع جرح، ولكن أئمة النقاد قد اتفقوا على توثيقه، إلا أن البعض كالنسائي وابن حجر، قد غمزه بالتدليس عن مجاهد[13] .

---

(1) لابن أبي حجر، تقريب التهذيب (ص326).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج203/5) .
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج203/5).
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج54/6) .
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج203/5) .
(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج515/2) .
(7) المزي، تهذيب الكمال (ج217/16) .
(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج32/6) .
(9) العجلي، تاريخ الثقات(ص281).
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال(ج515/2) .
(11) لابن أبي حجر، تقريب التهذيب (ص326).
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج203/5) .
(13) ابن حجر، طبقات المدلسين(ص39).

قلت: قد عرفت الواسطة بينه وبين مجاهد، وهو القاسم بن أبي بزة وهو ثقة[1] .

قال يعقوب بن سفيان: سئل علي سمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد؟ قال: لا قال سفيان: لم يسمعه أحد من مجاهد إلا القاسم بن أبي بزة أملاه عليه وأخذ كتابه الحكم وليث وابن أبي نجيح[2] .

ثانيًا: الراوي الذي قال فيه :" لم تفته تكبيرة الإحرام".

1.سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس من الخامسة مات سنة 147هـ[3]

-قال وكيع: اختلفت إليه قريبا من سنتين ما رأيته يقضي ركعة وكان قريبا من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى[4]

وثقه ابن معين وأبو حاتم[5] ، والنسائي[6] ، والعجلي[7] ، وقال أبو زرعة: سليمان الأعمش إمام[8] ، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي[9] : ليس في المحدثين أثبت من الأعمش كذلك وثقه الذهبي[10] ، وابن حجر[11] ، وذكره ابن حبان في الثقات[12] .

وقال الإمام أحمد: " فى حديث الأعمش اضطراب كثير"[13]

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص449).
(2) للفسوي، المعرفة والتاريخ (ج154/2) .
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص254).
(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج5/10) .
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج147/4) .
(6) المزي، تهذيب الكمال (ج89/12) .
(7)، العجلي، تاريخ الثقات (ص204).
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج147/4) .
(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج5/10) .
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج224/2) .
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص254).
(12) الثقات، ابن حبان (ج302/4) .
(13) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج224/2) .

وقال ابن المديني:" الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء[1]

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، إلا أنه رمي بالتدليس وتدليسه لا يضر، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[2]، وقد دافع الذهبي عنه بقوله: " فالأعمش عدل صادق ثبت، صاحب سنة وقرآن، ويحسن الظن بمن يحدثه، ويروي عنه، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه، فإن هذا حرام "[3].

والظاهر من عبارة الإمام وكيع في الأعمش أنها دلالة على توثيقه له، فلم يرد عن الإمام وكيع نوع جرح فيه، وبهذا يكون الإمام وكيع قد وافق النقاد في توثيقهم للأعمش.

ثالثًا: الراوي الذي قواه وكيع بغيره.

1. **عَبْد الرَّحْمَن بْن خضير الأنصاري**[4].

– قال وكيع: كان يروي عن أبي نجيح وأبو نجيح المكي ثقة[5] **قال ابن حجر :"قواه وكيع"**[6].

وثقه ابن معين[7]،وضعفه الفلاس[8].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(1) المصدر نفسه .
(2) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص33).
(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج224/2) .
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج230/5) .
(5) المصدر نفسه .
(6) ابن حجر، لسان الميزان ت أبو غدة (ج99/5) .
(7) المصدر نفسه .
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج230/5) .

الظاهر من عبارة الإمام وكيع بأن الراوي يروي عن ثقة، رضاه عنه وتقويته كما بين ذلك ابن حجر، ولم تأت أقوال كثيرة في هذا الراوي، وقد وافق الإمام وكيع ابن معين في حكمه وخالف الفلاس .

رابعًا: الراوي الذي قال فيه : " طلب العلم قبلنا وبعدنا"

عبد الرحمن بن مَغْراء الدوسي أبو زهير الكوفي نزيل الري، من كبار التاسعة مات سنة بضع وتسعين ومائة[1]

– قال وكيع: طلب الحديث قبلنا وبعدنا[2] .

أقوال النقاد:

وثقه أبو خالد الأحمر[3]، والخليلي[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

قال أبو زرعة: صدوق[6]، وقال الذهبي: ما به بأس[7]، و قال ابن حجر: صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش[8]، وقال الحاكم أبو أحمد: حدث بأحاديث لم يتابع عليها[9]، وقال ابن المديني: ليس بشيء كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث تركناه لم يكن بذاك[10]، وقال ابن عدي: وهو كما قال علي إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات وله عن غير الأعمش وهو من هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم[11]، وقال الساجي: من أهل الصدق فيه ضعف[12]، وقال عيسى بن يونس: كان طلابة[13].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص350).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج226/1) .
(3) المزي، تهذيب الكمال (ج421/17) .
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج275/6) .
(5) ابن حبان، الثقات (ج92/7) .
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج291/5) .
(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج592/2) .
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص350).
(9) المزي، تهذيب الكمال (ج421/17) .
(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج471/5) .
(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج471/5) .
(12) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج275/6).
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج291/5) .

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق، ضعيف في حديثه عن الأعمش . والله سبحانه وتعالى أعلم . والظاهر من قول الإمام وكيع فيه هو موافقته للنقاد الذين حكموا عليه بأنه صدوق، فعبارة الإمام وكيع تُشعِر بأن هناك ضعفا قد أصاب حديث الراوي، كما قال الساجي فيه ضعف، لكن الإمام وكيع حكم عليه بعبارة لا تقلل من قدر حديثه واجتهاده في طلبه

خامسًا: الراوي الذي كان وكيع يشبهه بغيره من الثقات.

1. الحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ وهو حَيَّانَ بْنِ شُفَيِّ بْنِ هُنَيِّ بْنِ رَافِعِ الْهَمْدَانِيُّ الثوري[1] . مات سنة تسع وستين وكان مولده سنة مائة[2] .

-قال وكيع: "الذي لو رأيته ذكرت سعيد بن جبير أو شبهته بسعيد بن جبير"[3] ومرة قال :" لا يبالي من رأى الحسن بن صالح أن لا يرى الربيع بن خثيم[4] "[5] .

-أقوال النقاد:

قال ابن معين [6] : " مأمون، ثقة "، وزاد مرة[7] : " ثقة، ثقة "، وقال أبو حاتم[8] :"ثقة، متقن، حافظ".

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج285/2).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص161).

(3) ابن عدي، الكامل في الضعفاء 146/3. وقال: الذهبي معلقا على هذا الخبر: "بينهما قدر مشترك وهو العلم والعبادة والخروج على الظلمة تدينا" الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج7 / 367) .

(4) الرّبيع بن خَيْثَم بِفَتْح الْمُعْجَمَة والمثلثة بَينهمَا تَحْتَانِيَّة سَاكِنة الثَّوْريّ أَبُو يزِيد الْكُوفِي مخضرم عَن ابْن مَسْعُود وَأبي أَيُّوب وَعَمْرو بن مَيْمُون وَعنهُ الشّعبِيّ وَإِبْرَاهِيم النَّخعِيّ وَأَبُو بردة قَالَ لَهُ ابْن مَسْعُود لَو رَآك النَّبِي لَأحبك توفّي سنة أَربع وَسِتِّينَ وَكَانَ لَا ينَام اللَّيْل كُله رَحمَه الله تَعَالَى. الساعدي اليمني خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص 115)

(5) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج146/3)

(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج146/3)

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج289/2)

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج18/3)

وقال الدارقطني[1] : " ثقة، عابد ".وقال ابن سعد[2]:" وكان ناسكا، عابدا، فقيها، وكان متشيعا، وكان ثقة، صحيح الحديث كثيره "، وقال أحمد[3] :" أثبت إلى في الحديث من شريك"، وقال مرة[4] : "ثقة، وقال أخرى[5] : " صحيح الرواية، يتفقه، صائن لنفسه في الحديث والورع"، وقال ابن معين[6] : "ثقة"، وقال مرة[7] : " ثقة، مستقيم الحديث "، وقال أيضًا[8] :" ليس به بأس"، وقال العجلي[9] : " كان ثقةً، ثبتًا، متعبدًا، وكان يتشيع، وكان حسن الفقه " وقال أبو زرعة[10]: " اجتمع فيه اتقان، وفقه، وعبادة، وزهد " وقال النسائي[11] :" ثقة" وقال الذهبي[12] : " صحيح الحديث "، وقال مرة[13] : " هو من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة"، وقال ابن حجر[14]:" ثقة، فقيه، عابد، رمي بالتشيع "، وذكره ابن شاهين في الثقات[15]".وقال الساجي[16] : "صدوق، وكان يتشيع"، وقال ابن عدي[17] : "لم أجد له حديثًا منكرًا مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق" .

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج289/2)

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج353/6)

(3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (ج379/1)

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج233/1)

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج18/3)

(6) ابن معين، تاريخ ابن معين–رواية الدوري (ج446/3).

(7) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج146/3).

(8) لابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء (ص59).

(9) العجلي، معرفة الثقات (ج296/1).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج18/3).

(11) المزي، تهذيب الكمال (ج187/6).

(12) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج361/7).

(13) المصدر السابق (ج361/7).

(14) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص161).

(15) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص59).

(16) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج289/2).

(17) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج157/3).

وقال ابن المبارك[1]:" كان ابن صالح لا يشهد الجمعة، وأنا رأيته شهد الجمعة في أثر جمعة اختفى منها"، وقال القطان[2]: "كان سفيان الثوري سيء الرأي في الحسن بن حي"، وذكره العقيلي[3] في الضعفاء وقال خلف بن تميم[4]: "كان زائدة يستتيب من أتى حسن بن صالح"، وقال الثوري[5]: "ذاك رجل يرى السيف على أمة محمد ﷺ "، وقال مرة: "الحسن بن صالح مع ما سمع من العلم وفقه يترك الجمعة"

وقال الذهبي[6]: "كان يترك الجمعة ولا يراها خلف أئمة الجور بزعمه" وقال أخرى[7]: "فيه بدعة تشبع قليل، وكان يترك الجمعة"، وقال ابن حجر[8]: "وقولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور وهذا مذهب للسلف قديم لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرة، ووقعة ابن الأشعث، وغيرهما .. عظة لمن تدبر، وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عنه عدالته واشتهر بالحفظ، والاتقان، والورع التام، والحسن، مع ذلك لم يخرج على أحد، وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق، ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق، فهذا ما يعتذر به عن الحسن وإن كان الصواب خلافه فهو إمام مجتهد".

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:**

ثقة فقيه عابد صحيح الحديث مع ما رمي به من التشيع والخروج ولم يكن داعية .

- وقد وافق أغلب النقاد ظاهر الكلام من الإمام وكيع. والله تعالى أعلم.

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج289/2).
(2) المزي، تهذيب الكمال (ج180/6).
(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج232/1).
(4) المصدر السابق (ج230/1).
(5) المصدر السابق (ج231/1).
(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج363/7).
(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج496/1).
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج288/2).

سادسًا: الراوي الذي قال فيه :" اذهبوا إلى قاضينا"

1. حَفْص بن غِيَاث بن طَلْق بن مُعَاوِيَة النَّخَعِيّ[1]، أَبُو عُمَر الكُوْفِيّ القَاضِي، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين[2].

قال وكيع: "اذهبوا إلى قاضينا فاسألوه "[3].

وقال أحمد بن أبى الحَوَارِيّ[4]: "حدثت وكيعاً بحديث فعجب، فقال: من جاء به؟ قلت: حفص بن غياث، قال: إذا جاء به أبو عمر فأي شيء نقول نحن؟!"[5].

أقوال النُّقَّاد:

وثقه ابن سعد[6]، وابن معين[7]، والعجلي[8]، ويعقوب بن شيبه[9]، وابن خِراش[10]، والنسائي[11]، والدارقطني[12]، وزاد ابن سعد: "مأموناً، كثير الحديث، يدلس"، وقال ابن معين في موضع آخر: "حفص أثبت من عبد الواحد بن زياد، وهو أثبت من عبد الله بن إدريس"[13]،

---

(1) بفتح النون والخاء المعجمة، بعدها العين المهملة، هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة، ومنها انتشر ذكرهم. السمعاني، الأنساب (ج13/ 62).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 173).

(3) العجلي، الثقات (ص125)، الخطيب، تاريخ بغداد (ج9 / 68).

(4) أحمد بن عبد الله بن مَيْمُوْن بن العَبَّاس بن الحَارِث الثَّعْلَبِيّ، أَبا الحَسَن ابن أَبِي الحَوَارِيّ، ثقة زاهد، مات سنة ست وأربعين ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص81).

(5) المزي، تهذيب الكمال (ج7/ 61).

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/ 362).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 185).

(8) العجلي، الثقات (ص125).

(9) أبو بكر، الخطيب تاريخ بغداد (ج8/ 194).

(10) المزي، تهذيب الكمال (ج7 / 62).

(11) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(12) للدارقطني، العلل (ج2/ 225).

(13) ابن معين، التاريخ رواية الدوري (ج3/ 369). عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدِيّ، أبو محمد الكُوْفِيّ، ثقة فقيه عابد، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة وله بضع وسبعون سنة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص295).

وقيل ابن معين: "أيهما أحفظ ابن إدريس[1] أو حفص بن غياث؟ فقال: كان ابن إدريس حافظاً، وكان حفص بن غياث صاحب حديث له معرفة"[2]، وقال ابن معين مرة: "جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد والكوفة إنما هو حفظه، ولم يُخْرِج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه"[3]، وزاد يعقوب بن شيبة: "ثبت إذا حدث من كتابه، ويُتقى بعض حفظه".

وقال الخطيب البغدادي: "كان كثير الحديث، حافظاً له، ثبتاً فيه، وكان أيضاً مُقَدَماً عند المشايخ الذين سمع منهم الحديث"[4].

وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: "أوثق أصحاب الأعمش[5] حفص بن غياث، فأنكرت ذلك، ثم قَدِمْتُ الكوفة بأخرة، فأخرج إليَّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أَتَرَحَّم على يحيى، فقال لي: تنظر في كتاب أَبي وتترحم على يحيى؟ قلت: سمعته يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، ولم أعلم حتى رأيت كتابه"[6].

وقال في موضع آخر: "كان يحيى يقول: حفص ثبت، فقلت: إنه يَهِم؛ فقال: كتابه صحيح"[7].

وقال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة، وذكر منهم حفص، فقال: كان هؤلاء أصحاب حديث، فقال علي-أي ابن المديني-: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى، إذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى"[8].

---

(1) هو عبد الله بن إدريس الأودي

(2) أبو بكر، الخطيب تاريخ بغداد (ج8/ 194).

(3) المزي، تهذيب الكمال (ج7/ 62).

(4) الخطيب، تاريخ أبو بكر (ج8/ 185).

(5) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس، مات سنة سبع وأربعين ومائة أو ثمان. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص254).

(6) أبو بكر، الخطيب تاريخ بغداد (ج8/ 193).

(7) أبو بكر، الخطيب تاريخ بغداد (ج8/ 193).

(8) انظر: المزي، تهذيب الكمال (ج7/ 61).

وقال أبو داود: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يُقدِّم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث"[1].

وقال أبو حاتم: "حفص أتقن وأحفظ من أبى خالد الأحمر"[2]، وقال ابن نُمَيْر: "حفص بن غياث كان أعلم بالحديث من ابن إدريس"[3].

وقال ابن عمار الْمَوصِلي: "كان حفص بن غياث من المحدثين، فَذُكِر له أنه كثير الغلط، فقال: لا، ولكن كان لا يحفظ حسناً، ولكن كان إذا حفظ الحديث فكان أي يقوم به حسناً"[4]، وقال في موضع آخر: " كان عسراً في الحديث جداً"[5].

وقيل لأحمد بن حنبل: "من أثبت عندك شعبة أو حفص بن غياث . يعنى في جعفر بن محمد؟ فقال: ما منهما إلا ثبت، وحفص أكثر رواية، والقليل من شعبة كثير"[6]، وقال في موضع آخر: "كان يدلس"[7].

وقال أيضاً: "لم يسمع من أشعث بن عبد الملك، وأشعث بن سِوَار وربما لم يُبَيِّن"[8]، وقال مرة: "حفص كان مُخَلِّطًا، وضَعف أمره"[9].

وعده العلائي، وابن الكيال في المختلطين[10].

---

(1) أبو بكر، الخطيب تاريخ بغداد (ج8/ 193).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 185).

(3) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(4) انظر: أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج8/ 194).

(5) المصدر السابق. والْعُسْرُ: نَقِيض الْيُسْر يَدُل عَلَى الصُعُوبَة وَالشِدَّة وَالْإِقْلَال. انظر: لابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج4/ 319).

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1/ 459).

(7) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(8) انظر: للإمام، أحمد سؤالات أبي داود (ص164).

(9) مسائل الامام أحمد رواية ابن هانئ (ج2/ 208).

(10) للعلائي، المختلطين (ص24)، لابن الكيال، الكواكب النيرات (ص458).

وقال أبو زرعة: "ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا"[1]، وقال صالح جزرة: "حفص لما ولى القضاء جفا كتبه"[2]، وقال داود بن رُشَيْد[3]: "حفص بن غياث كثير الغلط"[4]، وقال أبو داود: "كان حفص بأخرة دخله نسيان، وكان يحفظ"[5]، وكان ابن إدريس إذا ذكر حفصاً، قال: "حُفَيْص"[6].

وذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال في المشاهير: "وكان يَهِم في الأحايين"[8].

وقال الذهبي: "الإمام، الحافظ"[9]، وقال في موضع آخر: "أحد الأعلام"[10]، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر"[11]، وقال في موضع آخر: "من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به إلا أنه في الآخر ساء حفظه فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه"[12]، وذكره في المرتبة الأولى من مراتب التدليس[13] أي لا يضر تدليسه.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

ثقه مأمون يدلس، إلا أنه تغير حفظه قليل في الآخر؛ فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه. وافق الإمام وكيع النُّقَّاد في حكمهم عليه إلا أنه لم يُشِر إلى تغيُّر حفظه في الآخر، ولعل ذلك لم يثبت عنده. والله تعالى أعلم.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 186).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1/ 459).

(3) ابن رُشَيْد الهَاشِمِيّ، مَوْلاَهُمُ الخُوَارِزْمِيّ، نَزِيْل بَغْدَاد، ثقة، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص198).

(4) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج8/ 194).

(5) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص206).

(6) ابن معين، التاريخ رواية الدوري (ج3/ 538)

(7) ابن حبان، الثقات (ج6/ 200).

(8) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص272).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج7/ 486).

(10) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 1094).

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص173).

(12) ابن حجر، فتح الباري (ج1/ 398).

(13) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص20/ رقم 9).

سابعاً: الراوي الذي قال فيه :" أشرف من أن يكذب"

1.زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الطُّفَيْلِ الْبَكَّائِيُّ الْعَامِرِيُّ، أَبُو مُحَمَّد ويُقال: أَبُو زيد الْكُوفِيُّ (ت183هـ، وقيل 182هـ)[1] .

-قال وكيع: هو أشرف من أن يكذب [2].

-أقوال النقاد:

قال أحمد بن حنبل مرة: لَيْسَ بِهِ بَأْس حَدِيثه حَدِيث أهل الصدْق[3]، وقال في موضع آخر: كان صدوقاً[4]، وتبعه أبو زرعة[5]، والبخاري[6]، والذهبي[7]، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثقات من الناس وما أرى برواياته بأساً[8]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[9]، وقال ابن سعد: كَانَ عِنْدَهُمْ ضَعِيفًا وَقَدْ حَدَّثُوا عَنْهُ[10]، وقال النسائي مرة: ليس بالقوي[11]، وكتب عنه ابن المديني ثم تركه وضعفه[12]، كما ضعفه ابن معين[13]، وصالح

---

(1) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج9/ 485).

(2) ينظر: البخاري التاريخ الكبير (ج3/360)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج3/ 375)، وورد في رواية الترمذي: قَالَ وَكِيعٌ: زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ شَرَفِهِ يَكْذِبُ فِي الحَدِيثِ. وقال ابن حجر معقباً: ولعله سقط من رواية الترمذي لا وكان فيه مع شرفه لا يكذب في الحديث فتتفق مع الروايات. ينظر: الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (ج3/ 396)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج3/ 377).

(3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج3/298).

(4) البغدادي، تاريخ بغداد (ج9/499).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/538).

(6) الترمذي، العلل الكبير (ص392).

(7) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق – تحقيق أمرير (ص 81).

(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج4/140).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/538).

(10) ابن سعد، الطبقات الكبرى ط دار صادر (ج6/ 396)

(11) البغدادي، تاريخ بغداد (ج9/499).

(12) المصدر السابق، الجزء والصفحة

(13) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 484)، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص 114)، ورواية الدوري (ج3/278).

جزرة[1]، والنسائي[2]، وقال الترمذي: كَثِيرُ الغَرَائِبِ وَالمَنَاكِيرِ[3]، وقال ابن حجر: صدوق، ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه وله في البخاري موضع واحد متابعة[4]، وقال ابن حبان: كَانَ فَاحش الْخَطَأ كثير الْوَهم لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرد وَأَمَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات فِي الرِّوَايَات فَإِن اعْتبر بهَا مُعْتَبر فَلَا ضير[5]، وقال أبو زرعة: "يهم كثيراً، وهو حسن الحديث"[6].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثبت في المغازي، صدوق يهم في الحديث، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه.

---

(1) البغدادي، تاريخ بغداد (ج9/499).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج9/488).

(3) الترمذي، سنن الترمذي ت شاكر (ج3/ 396).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 220).

(5) ابن حبان، المجروحين (ج1/307).

(6) لأبي زرعة الرازي، الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج2/ 368).

المبحث الثالث: مراتبُ التَّعْدِيْلِ عندَ الإمامِ وكيع

من خلال تتبع مصطلحات الإمام وكيع وعباراته في تعديل الرُّوَاة، والوقوف على مدلولاتها، والتَّعرف على أحوال الرُّوَاة الذين أُطلقت في حقهم، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، يُمكن تقسيم تلك المصطلحات والعبارات بحسب ما تدل عليه أو تمثله في تعديل الرُّوَاة إلى ثلاث مراتب، وسيقسم الباحث تلك المصطلحات والعبارات من التَّعديل الرَّفيع إلى الأدنى، على النَّحو التَّالي:

المطلب الأول: مرتبة التوثيق الرفيع

وهم الرُّوَاة الثِّقات الأثبات الذين تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم، وقد وثقهم الإمام وكيع بن الجراح بأعلى عبارات التَّوثيق، كتوثيق الرَّاوي والتَّأكيد بالثَّناء عليه.

وقد أُطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التَّالية:

" رجل قهر العلم"، " جبل العلم "، " ثقة ثقة "، " فلان ممن يسأل عنه؟! "، " شك فلان كيقين غيره"، "إن له مشيخة شبه الرضا"، " إذا وافقني لا أبالي من أخالفني".

المطلب الثاني: مرتبة التَّوثيق العادي (المطلق).

وهم الرُّوَاة الذين وثقهم الإمام وكيع بن الجراح بصيغ التَّوثيق المفردة، وهم يشتركون مع أهل المرتبة الأولى في أصل التَّوثيق، ولكنهم لم يبلغوا درجة التَّوثيق الرَّفيع، وهم ممن تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم أيضًا.

وقد أُطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التَّالية:

- "ثقة"، "ثبت"، "صحيح الكتاب"، " ثقة صاحب سنة"..

المطلب الثالث: مرتبة التَّوثيق المتوسط

وهم الرُّوَاة الذين نزلوا عن درجة التَّوثيق التَّام، حيث خَفَّ ضبطهم قليلاً، وهم ممن تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم أيضًا.

وقد أُطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التَّالية:

- " لابأس به"، "حسن الحديث".

ومن خلال هذه المراتب لا بد من تسجيل الملحوظات التَّالية:

1- مراتب الرُّوَاة المُعدَّلين عند الإمام وكيع يمكن أن تُحصر في ثلاث درجات للاحتجاج.

2- يترتب على مراتب الرُّوَاة السَّابقة معرفة أقسام الحديث، فحديث أهل العدالة عند الإمام وكيع على حديث صحيح: وهو ما يُحتَجُ به من الحديث، والصَّحيح على درجات، فهو يشمل:

- أحاديث رواة المرتبة الأولى والثَّانية: التَّعْدِيل الرَّفيع، وأحاديثهم في أعلى درجات القَبُول.

- وأحاديث رواة المرتبة الثَّالثة: التَّعْدِيل دون البلوغ درجة التَّوثيق، وأحاديثهم في وسط درجات الْقَبُول، وهو ما يُعرف بالحديث الحسن عند من قسَّم الحديث على ثلاث مراتب.

3- لم يصرح الإمام وكيع بهذه المراتب، ولم يقسّم الرُّوَاة أو الأحاديث إلى مراتب، سواء بالشَّكل المذكور أو بأي شكل آخر، ولكن هذه المراتب استنبطت من خلال تتبع أقوال الإمام وكيع وعباراته في تعديل الرِّجَال، والنظر في مدلولاتها، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد.

المبحث الرابع: خصائصُ مَنْهَجُ الإمامِ وكيع بن الجراح في التَّعْدِيل

إنَّ للإمام وكيع منهجًا علميًا دقيقًا في تعديل الرواة، وبيان من تُقبَل ، وهذا المنهج له خصائص مميزة، وقواعد وأسس واضحة يمكن استنباطها من خلال أقوال الإمام وكيع وعباراته الواردة في التَّعْدِيل مما يسهم في رسم الهيكل العام لمنهجه النَّقدي، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي:

1- التَّوسُّط في التَّعْدِيل:

علمنا أنَّ كل طَّبَقة من طبقات النُّقَّاد لا تخلو من متشدد ومتوسط ومتساهل، وأنَّ الإمام الوكيع بن الجراح لم يُذكر في أي قسم من هذه الأقسام.

والذي يترجح لي –وَاللَّهُ أَعْلَمُ– أنَّه من النُّقَّاد المتوسطين المعتدلين المنصفين في تعديل الرِّجَال، ويرجع ذلك إلى أمرين، هما:

أ. لم أجد من وصفه قديمًا أو حديثًا بالتَّشدد أو التَّساهل في تعديل الرِّجَال، ولو عُرف بشيءٍ من ذلك لاشتهر أمره كما هو حال غيره.

ب. موافقة النُّقاد الإمام وكيع في أغلب أحكامه على الرَّواة، ولو كان متشددًا أو متساهلًا لشذَّ عن أكثرهم.

ج- محاكاته للأئمة المعتدلين من خلال استخدامه لنفس ألفاظ وعبارات التَّعديل التي استخدموها.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنَّ الإمام وكيع بن الجراح كان من النُّقَّاد المعتدلين المتوسطين في تعديل الرِّجَال، والبعيدين عن التَّشدد أو التَّساهل، وَاللَّهُ أَعْلَى وأَعْلَمُ.

2- الدِّقة والأمانة والموضوعية في تعديل الرِّجَال:

اتَّسم منهج الإمام وكيع في تعديل الرِّجَال بالدِّقة والأمانة والموضوعية، فقد سار وفق قواعد علمية دقيقة بعيدًا عن اتِّباع الهوى والمحاباة، مُستشعرًا بذلك عِظَم الأمانة التي حُمِّلها، أمانة الحفاظ على سُنَّة النَّبيﷺ والدِّفاع عنها، والنَّماذج على ذلك كثيرة ومتعددة.

3- النَّزاهة العلمية في التَّعديل:

لقد كان الإمام وكيع يتمتع في نقده بنزاهة علمية، وقد كان يبتغي وجه الله سبحانه وتعالى ولا يُصدر أحكامًا على راوٍ إلا لبيان أمره، فكان يذكر ما للراوي وما عليه، وكان يقصد في نقده

المحافظة على السُّنة النَّبوية المطهرة؛ ومما يدل دلالة واضحة على نزاهته العلمية، قوله في حق: عبد السلام بن حرب: "كل حديث حسن، عبد السلام بن حروب يرويه"[1].

4- اعتماد مصادر علمية دقيقة في التَّعْدِيل:

النَّاقد يعتمد في عمله على مصدرين:

الأول- حصيلة من قبله من النُّقَّاد: وتتمثل في المادة التي استخلصها النُّقَّاد قبله من خلال دراستهم للرُّوَاة، ومروياتهم، وبها يستطيع الناقد متابعة تلك الدراسة لأولئك الرُّوَاة الذين لم يدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

الثاني- دراسته الخاصة: القائمة على جمعه الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّوَاة وتتبع أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النُّقَّاد المُعاصرين[2].

ويلاحظ من خلال تتبع أقوال الإمام وكيع وعباراته في تعديل الرُّوَاة أنَّه اعتمد على المصدرين معًا وبطريقة متوازنة.

5- موافقته لأحكام بعض النُّقَّاد وعدم مُخالفته لأحكامهم غالباً:

كان الإمام وكيع بن الجراح يعتبر بأحكام بعض النُّقَّاد فيوافقهم في تعديل الرِّجَال، وتتضح من خلال موافقته لأحكامِ كثيرٍ من النُّقَّاد في الرِّجَال، والنَّماذج على ذلك متعددة ومتنوعة فيما مضى.

6- استعمال التَّعْدِيل الرفيع، والتعديل المطلق، والمتوسط، والمقيد، والضمني في بيان أحوال الرُّوَاة:

عدَّل الإمام وكيع بن الجراح عدداً من الرُّوَاة، واستعمل في ذلك التَّعْدِيل المطلق والتَّعْدِيل المطلق، أما التَّعْدِيل المطلق فيقصد به الحكم بتعديل الرَّاوي بلفظ مُطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّوَاة، وقد تمَّ عرض نماذج كثيرة ومتعددة من ذلك في هذا الفصل.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/ 123).

(2) ينظر: سيف، يحيى بن معين وكِتَابه التاريخ (ص 69).

وأَمّا التَّعْدِيل المقيد، فيقصد به الحكم بتعديل الرَّاوي مقيدًا بعد المعارضة بين مروياته ومرويات غيره من الرُّوَاة، مثل كما في ترجمة وذلك في حق: سليمان بن بريدة فقال: كان أصح حديثاً وأوثق من عبد الله بن بريدة [1]، وأما باقي الأنواع فمفصلة في صلب الرسالة.

7- استعمال مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيل، مُتنوعة الألفاظ، مُختلفة الدَّلالات، مُتعددة المراتب:

استعمل الإمام وكيع بن الجراح في تعديل الرُّواة مصطلحات وعبارات مُتنوعة في ألفاظها مُختلفة في دلالاتها، وهي: ويمكن وضع هذه المصطلحات والعبارات بحسب دلالاتها، وما تمثله في تعديل الرُّوَاة في مراتب ثلاثة، هي:

الأولى: مرتبة التَّوثيق الرَّفيع.

الثانية: مرتبة التَّوثيق العادي.

الثالثة: مرتبة التَّوثيق المتوسط.

مع ملاحظة أنَّ المراتب الثَّلاث للاحتجاج.

8- توثيق بعض الرُّوَاة مع التَّعريف بهم:

كان الإمام وكيع بن الجراح يوثق بعض الرُّوَاة مع التَّعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة وإحاطته الكاملة بأحوالهم، ومن ذلك قوله في" كان ثور من أعبد من رأيت"، وقال: "صحيح الحديث" [2]، وكما قال في حق الفضل بن موسى صاحب سنة [3].

9- توثيق بعض شيوخه مع التَّعريف بهم:

كان الإمام وكيع بن الجراح يوثق بعض شيوخه مع التَّعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة بهم، وخبرته الدَّقيقة بأحوالهم، فقد قال في حق شيخه سليمان الأعمش: "مات الأعمش سنة ثمان وأربعين ومائة. قال: وكتبنا عن سفيان بن عيينة قبل وفاة الأعمش بسنة، وكان يوم كتبنا عنه ابن أربعين" [4].

---

(1) لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج189/11)

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء (ج344/6)، تاريخ دمشق (ج189/11).

(3) المزي، تهذيب الكمال (ج257/23) .

(4) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج134/1)

10- اعتماد العلماء على أقواله في تعديل الرُّواة:

فقد شاركه في القول نفسه الإمام أحمد ومن ذلك: سليمان بريدة فقد قال وكيع كانوا لسليمان بن بريدة أحمد منهم لعبد الله بن بريدة[1].

12- التَّفرد باستعمال مصطلحات خاصة في التَّعديل:

تَفرَّد الوكيع أحياناً باستعمال مصطلحات وعبارات تعديل خاصة لم يستعملها غيره من النُّقَّاد، ومن ذلك: قهر العلم، جبل العلم.

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج2/238) .

الفصل الثَّالث

منهج الإمام وكيع في الجرح

الفصل الثَّالث

منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح

المبحث الأول: مصطلحاتُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ وكيع بن الجراح ومدلولاتها

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال ألفاظ الإمام وكيع بن الجراح وعباراته في الجَرْح بذكر النماذج)

تَكَلَّم الإمام وكيع بن الجراح في جرح عدد من الرُّوَاة، وقد استعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مُختلفة في مدلولاتها، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق الجرح المطلق للرُّوَاة.

وبالنَّظر إلى كلام الإمام وكيع في نَقْدِ الرِّجَالِ، يُلاحظ أنَّه استعمل مصطلحات وعبارات عِدَّة في جرحه للرواة.

وفيما يلي عرضٌ للمصطلحات، والعبارات التي استخدمها الإمام وكيع في تجريح الرُّواة، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

المطلب الأول: مصطلحات الجرح اليسير.

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح الشَّديد.

المطلب الثَّالث: مصطلحات الرَّمي الكذب، والوضع.

المطلب الأول: مصطلحات الجرح اليسير عند الإمام وكيع بن الجراح، ومنهجه في استعمالها:

أولا: الضعيف أو ما يساويه في الرتبة.

استعمل الإمام وكيع بن الجراح مصطلحات وعبارات للجرح اليسير، شأنه كشأن باقي النُّقَّادُ في استعمالها لفظًا ودلالةً أحيانًا، وهي:

1. " كان لا يسميه استضعافًا له" وقد أطلق هذا اللفظ في كل من: أبان بن عياش، ومسلم بن كيسان، وجويبر بن سعيد.
2. "ضعيف" وقد أطلق هذا اللفظ في حق: قيس بن الربيع الأسدي.
3. "سيء الحفظ" وقد أطلق اللفظ في حق: يونس بن زياد الأيليّ.

4. "ليس بشيء" وقد أطلق اللفظ في حق: يزيد بن أبي زياد القرشي. ومعناها كما قال الإمام المنذري في كتابه جواب الحافظ أبى محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة فى الجرح والتعديل : (بيان المراد من قولهم: فلان ليس بشيء)

وأما قولهم: فلان ليس بشيء، ويقولون مرة: حديثه ليس بشيء. فهذا ينظر فيه: فإن كان الذي قيل فيه هذا، قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به،فيحتمل أن يكون قوله محمولا على أنه ليس حديثه بشيء يحتج به،بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار وللاستشهاد وغير ذلك.وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهورا بالضعف، ولم يوجد من الأئمة من يحسن أمره، فيكون محمولا على أن حديثه ليس بشيء يحتج به ولا يعتبر به ولا يستشهد به، ويلتحق هذا بالمتروك، والله عز وجل أعلم.

5. "أمسك عنه فلان كأنه لم يعجبه" وقد أطلق اللفظ في حق: سلمة بن وردان.

يُكثر النُّقَّادُ من استعمال هذه المصطلحات في جرح الرُّوَاة، وهي مصطلحات تدلُّ على ضعف الرَّاوي صراحةً، ولكنَّ الضَّعف درجات، فهناك ضعف يسير، وآخر شديد.

وحديث من عُرف بالضَّعف اليسير يُعتبر به، وقد يتقوى بالمتابعات والشَّواهد، بخلاف من عُرف بالضَّعف الشَّديد، قال ابن حجر[1]: "وبين أسوأ الجَرْح وأسهله مراتب لا تخفى، فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أَشدُّ من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقويِّ، أو فيه مقال".

والملاحظ أنَّ الإمام وكيع كغيره من النُّقَّاد قد فَرَّق بين النَّوعين، فكان إذا أراد الضَّعف الشَّديد في الرَّاوي يذكر هذه المصطلحات التي تدل عليه، أمَّا إذا أراد الضَّعف اليسير فيطلقها دون زيادة.

ثانياً: "مُخلّط".

وصف الإمام وكيع الرَّاوي بالمخلط، التي من أسبابها الاختلاط، إشارة إلى شدة ضعفه الذي جعله بمقام المختلط الذي لا يميز، لا أنه اختلط بالمصطلح المتعارف عليه عند المحدثين، حيث عرفه ابن رجب الحنبلي: "الاختلاط آفه عقلية تورث فسادا في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنة يقال فيه: اختلط بأخرة، ورغم أن كثيرا من الناس يختلطون إلا

(1) ابن حجر، نزهة النَّظر (ص136).

أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم، وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على روايته، لا سيما وأنه الثقة العدل، المحتج به"[1].

وقد استعمل الإمام وكيع بن الجراح هذا المصطلح في جرح الرواة، في حق: إسماعيل بن عياش.

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح الشَّديد عند الإمام وكيع، ومنهجه في استعمالها.

استعمل الإمام وكيع مصطلحات وعبارات للجرح الشَّديد، شأنه كشأن باقي النُّقَّادُ في استعمالها لفظًا ودلالةً أحيانًا، وهي:

1. "أجز عليه" أي "اضرب عليه" وقد استعمل هذا اللفظ في حق: الحسن بن عمارة، وعبد الله بن جعفر، والحسن بن دينار.
2. "تركه وكيع" وقد استعمل هذا اللفظ في حق: غالب بن عبيد الله الجزري، وخارجة بن مصعب، وجعفر بن الزبير.
3. "منكر الحديث" وقد استعمل هذا اللفظ في حق: يمان بن المغير.

"**متروك الحديث**".

مصطلح " متروك" مصطلح واضح الدَّلالة، يدلُّ على الضَّعف الشَّديد في الرَّاوي بحيث لا يُحتَجُ بحديثه، ولا يُستشهَدُ به، ولا يُعتبر به[2]، يؤكد ذلك قول الإمام عبد الرَّحمن بن مهدي[3]: قلت لشعبة: "من الذي يُترك الرِّواية عنه؟"، قال: "إذا تمادى في غلط مُجمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل يُتهم بالكذب".

وأيضًا قول الإمام أحمد بن صالح[4]: "لا يُترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه".

وقد قال الإمام وكيع ذلك في حق: الحسن بن دينار، وغالب بن عبيد الله، والحسن بن عمارة، وعبد الله بن جعفر السعدي.

---

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (ج1/ 103).
(2) السخاوي، فتح المغيث (ج295/2).
(3) ابن حبان، المجروحون (ج79/1).
(4) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج191/2).

المطلب الثالث: من رماه بالكذب والوضع والكفر.

مصطلح "كَذَّاب" من أشد مصطلحات الجرح المطلق، قال الحافظ الذَّهبي رحمه الله تعالى[1]: "وأردء عبارات الجرح: دجَّال كَذَّاب، أو وضَّاع يضع الحديث".

وحديث الرَّاوي الكَذَّاب حديث موضوع تحرم روايته إلَّا لبيان وضعه، قال الإمام السُّيوطي رحمه الله تعالى[2] – في تعريفه للحديث الموضوع وحكمه: "هو الكذب المختلق المصنوع، وهو شَرُّ الضَّعيف وأقبحه، وتحرمُ روايته مع العلم به –أي بوضعه– في أي معنى كان سواء في الأحكام والقصص والتَّرغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا –أي مقرونًا ببيان وضعه– لحديث مسلم: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"[3].

وقد استعمل الإمام وكيع ذلك في حق: عبد الله بن محمد التميمي، وعمرو بن خالد الواسطي، مقاتل بن سليمان، ووهب بن زمعة، يحيى بن العلاء.

واستعمل لفظ الكفر في حق: بشر بن غياث المريسي.

المطلب الرابع: التجريح الضمني.

(وهو كل ما أفاد تجريحًا للراوي من غير تعيين له).

وقد استعمل الإمام وكيع فيه عدة مصطلحات وهي:

1. "لم يسمع من أبيه" واستعمله في حق: عبد الوهاب بن مجاهد.
2. "ما نقد أن نحدث عنه بشيء" واستعمله في حق: معلى بن هلال.
3. " كان يقول بالقدر" واستعمله في حق: ابراهيم بن نافع.
4. " لو ترك ما يغلط فيه، وأخذا غيره" واستعمله في حق: علي بن عاصم.
5. " وكيف لا تجذب –أي السنة– وفلان قاضيًا" واستعمله في حق: الحسن بن زياد.

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج4/1).

(2) السيوطي، تدريب الرَّاوي (ج461/1).

(3) مسلم، صحيح مسلم، المقدّمة/ وجوب الرِّواية عن الثِّقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (ج2/1). عن سَمُرة بن جُنْدَب والمُغيرة بن شُعبة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما.

المبحث الثاني: الرُّوَاة المجروحون عند الإمام وكيع بن الجراح

(دراسةٌ تطبيقية مقارنةُ بين أحكام الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النُّقَّاد)

تمهيد:

إنَّ المقارنة بين أحكام الأئمة النُّقَّاد من الأمور التي يجب أن يُراعيها كل من أراد التَّعرف على أحوال الرُّوَاة بدقة ونزاهة، قال الإمام المُعَلمي اليماني رحمه الله تعالى –في سياق كلامه عن الأمور التي يجب أن يُراعيها من أراد أن يعرف أحوال الرُّوَاة: "ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرُّوَاة، واختلاف الرِّوَايَةِ عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره"[1].

وهذه المقارنة تزداد أهمية إذا ما أردنا الحكم بجرح الرَّاوي، خاصةً المُختلف في جرحه وتعديله، قال الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى: "يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الرَّاوي بوجود حكمه من بعض أهل الجَرْح والتَّعْدِيل، بل يلزَمُ عليك أن تنقح الأمر فيه فإنَّ الأمر ذو خطر وتهويل، ولا يَحلُّ لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راوٍ كان، وإن كان ذلك الجارحُ من الأئمة، أو من مشهوري علماء الأمَّة، فكثيرًا ما يوجدُ أمرٌ يكون مانعًا من قَبُول جَرْحه وحينئذ يُحكم برد جرحه، وله صور كثيرة لا تخفى على مَهَرة كتب الشَّريعة"[2].

وفي هذا المبحث سيتم عرض الرُّوَاة المُجرحين عند الإمام وكيع بحسب المصطلحات والعبارات التي قيلت في حَقِّهم، مع الاجتهاد في المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، ثم الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الرَّاوي.

المطلب الأول: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجَرْح اليسير

جرَّح الإمام وكيع بن الجراح عددًا من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات الجَرْح اليسير وعباراته، وهم كالتَّالي:–

أولاً: الرواة الذين " لا يسميهم استضعافاً لهم".

1– أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ البَصريُّ [3]:

---

(1) المعلمي، التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (ج1/ 257–258).

(2) اللكنوي، الرفع والتَّكميل (ص115–116).

(3) أبان بن أبي عياش فيروز، البصري، أبو إسماعيل العبدي، من الخامسة، مات في حدود الأربعين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 87).

- **قال الإمام أحمد: كَانَ وكيع إذا أتى عَلَى حديث أبان بْن أَبِي عياش يَقُولُ رجل، ولاَ يسميه استضعافا لَهُ**[1].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه البيهقي[2]، وزين الدين العراقي[3]، والهيثمي[4]، وبدر الدين العيني[5]، والشوكاني[6].

وذكره البخاري[7]، وأبو زرعة الرازي[8]، والعقيلي[9]، وابن شاهين[10]، وابن الجوزي[11]، والذهبي[12]، في الضعفاء.

وقال علي بن المديني[13]: كَانَ ضَعِيفاً ضَعِيفاً عندنَا.

وقال شعبة بن الحجاج[14]: لأن يزني الرجل، خير له من أن يروى عن أبان بن أبي عياش، وقال في موضع آخر[15]: لولا الحياء من الناس ما صليت على أبان بن أبي عياش، وقال مرة[16]: لئن أقطع الطريق، أحب إلي أن أروي عن أبان.

وقال الإمام يحيى بن معين[17]: لَيْسُ بِشَيْء.

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 59).

(2) البيهقي، السنن الكبرى (ج3/ 576).

(3) العراقي، تخريج أحاديث الإحياء (ص 1252).

(4) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج1/ 260).

(5) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج10/ 270).

(6) الشوكاني، نيل الأوطار (ج3/ 54).

(7) البخاري، الضعفاء الصغير (ص 29).

(8) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص 311).

(9) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 38).

(10) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين (ص 157).

(11) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 19).

(12) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج1/ 7)، الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 12).

(13) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (ص 54).

(14) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص 200).

(15) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج7/ 154).

(16) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين (ص 158).

(17) تاريخ ابن معين، رواية ابن طهمان (ص 36).

وقال أحمد بن حنبل[1]: مَتْرُوك الحَدِيث ترك النَّاس حَدِيثه مذ دهر من الدَّهْر، وقال عبد الله[2] قَرَأت على أبي حَدِيث عباد بن عباد فَلَمَّا انْتهى إِلَى حَدِيث أبان بن أبي عَيَّاش قَالَ اضْرِب عَلَيْهَا فَضربت عَلَيْهَا وَتركهَا.

وقال الجوزجاني[3]: ساقط.

وقيل لأبي زرعة الرازي[4]: أبان بن أبي عياش كان يتعمد الكذب ؟ قَال : أما تعمد الكذب فلا، ولكنه واهٍ بِمَرَّة، كان يسمع الحديث عن أَنس، وعن شهر بن حوشب، وعن الحسن، فلا يميز بينهم، وقال البرذعي[5]: وقال لي أبو زُرْعَة : حَدَّثنا سُوَيْد بن سعيد قال : سمعت علي بن مُسْهِر يقول : سمعت أنا وحمزة الزيات، من أبان بن أبي عياش سماعًا كثيرًا، فلقيت حمزة، فقال : رأيت النبي صَلَّى الله عَليهِ وَسلَّمَ في المنام، فعرض عليه ما سمعنا من أبان، فما عرف منه إلا اثنتين أو ثلاثة، وسئل عنه فقال[6]: بصرى متروك حديثه، ولم يقرأ علينا حديثه، فقيل له كان يتعمد الكذب؟ قال لا، كان يسمع الحديث من أنس وشهر بن حوشب ومن الحسن فلا يميز بينهم.

وقال أبو عبيد الآجري[7]: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ، عن ضَعَفَة شُيُوخ سُفْيَان؟ فَقَالَ: جَابِر الْجُعْفِي، وأبان بن أَبِي عَيَّاش، وأبو هَارُون الْعَبْدِي، وَمُحَمَّد بن سَالِم، وعُبَيْدَة يَعْنِي ابن مُعَتِّب، وَحَبِيْب بن حَسَّان، وقال قلت[8] لأبي داود أبان بن أبي عياش يكتب حديثه قال لا يكتب حديث أبان.

وذكره يعقوب بن سفيان[9] في بَابُ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ، وقال: كُنْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يُضَعِّفُونَهُمْ.

---

(1) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج1/ 412).
(2) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج3/ 206).
(3) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 173).
(4) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص 198).
(5) أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص 198).
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 296).
(7) الإمام أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص 51).
(8) الإمام أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص 319).
(9) يعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج3/ 37).

وقال أبو حاتم الرازي[1]: متروك الحديث، وكان رجلاً صالحاً لكن بُلي بسوء الحفظ.

وقال البزار[2]: إني لأستحيي من الله عز وجل أن أقول إن أبان بن أبي عياش وصالحاً المري كذابان، وقال في موضع آخر[3]: كَانَ عَابِدًا، وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ، فَصَارَ فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ، مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ.

وقال ابن حبان[4]: كَانَ من الْعِبَاد الَّذِينَ يسهر اللَّيْل بِالْقيامِ ويطوي النَّهَار بالصيام سمع عَن أَنَس بْن مَالِك أَحَادِيث وجالس الْحَسَن فَكَانَ يسمع كَلَامه ويحفظه فَإِذَا حدث رُبَّمَا جعل كَلَام الْحَسَن الَّذِي سَمعه من قَوْله عَن أنس عَن النَّبِي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَهُوَ لَا يعلم، وَلَعَلَّه روى عَن أَنَس أَكْثَر من ألف وَخَمْسمِائَة حَدِيث مَا لكبير شَيْء مِنْهَا أصل يرجع إِلَيْهِ.

وقَالَ ابن عدي[5]: وَأَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ لَهُ رِوَايَاتٌ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ، لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَهو بَيِّنُ الأَمْرِ فِي الضَّعْفِ وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ كَمَا ذَكَرْتُهُ الثَّوْرِيّ وَمَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيج وَإِسْرَائِيلُ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَمْ نَذْكُرْهُمْ وَأَرْجُو أَنَّهُ مِمَّنْ لا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ إلا أَنْ يُشَبَّهَ عليه ويغلط وعامة ما أتاني أَبَان مِنْ جِهَةِ الرُّوَاةِ لا مِنْ جِهَتِهِ لأَنَّ أَبَان رَوَوْا عنه قوم مجهولين لما أَنَّهُ فِيهِ ضَعْفٌ، وَهو إِلَى الضعف أقرب منه إلى الصدق كما قال شُعْبَة.

وقال أبو أحمد الحاكم[6]: منكر الحديث.

وذكره ابن شاهين[7] في المختلف فيهم، وقال: وقد روى عن أبان نبلاء الرجال، فما نفعه ذلك، ولا يعتمد على شيء من روايته، إلا ما وافقه عليه غيره، وما تفرد به من حديث، فليس عليه عمل.

وقال أبو نعيم الأصبهاني[8]: لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ لِأَنَّهُ كَانَ نَهِمًا بِالْعِبَادَةِ ، وَالْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 296).
(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/ 169).
(3) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار (ج4/ 24).
(4) ابن حبان، المجروحين (ج1/ 96).
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 67).
(6) أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (ج1/ 211).
(7) ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص 23).
(8) أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج8/ 131).

وقال البيهقي[1]: لَا يَحْتَجُّ بِهِ، وقال في موضع آخر[2]: ضَعِيفٌ فِي الرِّوَايَةِ.

وقال ابن عبد البر[3]: مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ وَتَرْكِ حَدِيثِهِ.

وقال الذهبي[4]: أحد الضعفاء وهو تابعي صغير، يحمل عن أنس وغيره.

وقال الساجي[5]: كان رجلاً صالحاً سخياً كريماً، فيه غفلة، يهم في الحديث ويخطئ فيه، روى عنه الناس، ترك حديثه لغفلة كانت فيه لم يحدث عنه شعبة، ولا عبد الرحمن، ولا يحيى.

وقال يزيد بن زريع[6]: تركته لأنه روى عن أنس حديثاً واحداً فقلت له عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: وهل يروي أنس عن غير النبي صلى الله عليه وسلم؟!.

وقال محمد بن سعد[7]، ويحيى بن معين[8]، والنسائي[9]، وابن الجارود[10]، والدارقطني[11]، والبيهقي[12]، وابن القيسراني[13]، والجَوْزَقَانِيّ[14]، وابن الجوزي[15]، وابن رجب الحنبلي[16]، والهيثمي[17]، والبوصيري[18]، وابن حجر العسقلاني[19]: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

---

(1) البيهقي، السنن الكبرى (ج5/ 495).

(2) البيهقي، شعب الإيمان (ج6/ 360).

(3) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج23/ 290).

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 10).

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/ 168).

(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/ 168).

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7/ 254).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج4/ 146).

(9) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 14).

(10) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/ 169).

(11) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 258).

(12) البيهقي، معرفة السنن والآثار (ج4/ 89)، البيهقي، السنن الكبرى (ج3/ 59).

(13) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج2/ 617).

(14) الجَوْزَقَانِيّ، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (ج1/ 507).

(15) ابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف (ج1/ 56).

(16) ابن رجب، فتح الباري (ج4/ 308).

(17) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج3/ 201).

(18) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (ج1/ 272).

(19) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 87).

وقال يحيى بن معين[1]: كَانَ يَكْذِبُ.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام محمد بن وكيع وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك الحديث، وقد وافقه النقاد على تجريحه، والله أعلم.

2. مُسْلِمُ بْنُ كَيْسَانَ الضَّبِّيُّ الْمُلَائِيُّ البراد الْأَعْوَرُ أبو عبد الله الكوفي من الخامسة[2]

-عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: مسلم الأعور؟ قال: كان وكيع لا يسميه، قلت لم؟ قال: لضعفه[3] .

-أقوال النقاد:

قال ابن أبي حاتم: منكر الحديث جدا[4]، قال ابن معين: لا شيء، ومرة قال اختلط[5]، ومرة قال ليس بثقة[6]، وضعفه الإمام أحمد[7]، ومرة قال: لا يكتب حديثه[8]، وقال أبو حاتم يتكلمون فيه وهو ضعيف الحديث[9]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[10]، وقال ابن المديني ضعيف الحديث[11] قال البخاري: يتكلمون فيه[12]، ومرة قال: ضعيف ذاهب الحديث لا أروي عنه[13]، وقال أبو داود ليس بشيء[14]، وقال الدارقطني: متروك، ومرة قال: ضعيف الحديث

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (ص 95).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص530).

(3) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج192/8) .

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج192/8) .

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج193/8-192) .

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج153/4) .

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج192/8) .

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج153/4) .

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج193/8) .

(10) المصدر نفسه .

(11) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج153/4) .

(12) البخاري التاريخ الكبير (ج271/17) .

(13) الترمذي، العلل الكبير(ص389).

(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب (10ج/135) .

ليس يستحق أن يترك[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2]، وقال الترمذي: يضعف[3]، ومرة قال: ليس عندهم بذلك القوي[4] وقال الفلاس: متروك الحديث[5]، وقال الساجي: متروك الحديث[6]، وقال الجوزجاني غير ثقة[7]، وقال العجلي: ضعيف الحديث[8]، وقال ابن حجر: ضعيف[9].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف جدا، والله سبحانه أعلم . وقد وافق النقاد الإمام وكيع في تضعيفه للراوي.

3. (خد ق) جُوَيْبِر -تصغير جَابِر- ويُقال: اسمه جَابِر، وجُوَيْبِر لقب، ابْنُ سَعِيدٍ الأَزْدِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ، نزيل الكوفة، من الخامسة، مات بعد الأربعين[10].

-"كان وكيع إذا أتى على حديث جُويبر، قال: سفيان عن رجل لا يُسميه، استضعافًا له"[11].

-أقوال النُّقاد فيه:

قال السَّاجي: "صدوق يُحتمل ... ليس بحجة في الفروع والأحكام"[12]، وسُئِل ابن خُزيمة كُنْتَ تَحتج بجُوَيْبِر صاحب التَّفسير؟ فقال: "نعم"[13]، وقال سفيان بن سعيد[14]: "لولاه لمات علم الضَّحاك بن مُزاحم"[15][16].

---

(1) للبرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص65).
(2) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص97).
(3) الترمذي، سنن الترمذي (ج3/328) .
(4) الترمذي، سنن الترمذي (ج5/640) .
(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/136) .
(6) المصدر نفسه .
(7) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص76).
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/136) .
(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص530).
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص143/ رقم 987).
(11) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج1/ 415).
(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).
(13) المرجع السابق.
(14) هو الثَّوري.
(15) الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ الْهِلالِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ أو أَبُو مُحَمَّدٍ الْخُرَاسَانِيُّ، صدوق كثير الإرسال، من الخامسة، مات بعد المائة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص280).
(16) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

وضعفه ابن معين[1]، والعجلي[2]، وابن القيسراني[3]، والهيثمي[4]، والبُوصيري[5]، وزاد ابن معين: "الحديث"[6]، وزاد في موضع آخر: "ليس بشيء، ما أقربه من عبيدة الضَّبي[7]، ومحمد بن سالم[8]، وجابر الْجُعْفِيُّ[9]"[10]، وزاد مرة: "لم يكن بالقوي عن الضَّحاك ... ليس هو بقوي في نَمِيرَة[11]"[12]، وزاد العجلي: "الحديث والنَّاس يكتبون حديثه"[13]، وزاد البُوصيري: "ضعفه ابن المديني، وأحمد، وابن معين، والنَّسائي، وعلي بن الجنيد، والدَّارقطني، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم، والحاكم أبو عبد الله، والذَّهبي وغيرهم"[14]، وقال ابن معين في موضع آخر[15]، وكذلك ابن الجارود[16]، : "لَيْسَ بِشَيْء"، وقال ابن معين مرة: "عُبَيْدَةُ وَجُوَيْبِرٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ،

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 541)، ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (ج69/1)، ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص334).

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

(3) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج2/ 1136).

(4) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج4/ 42).

(5) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (ج5/ 151)، (2ج/ 197).

(6) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (ج1/ 69).

(7) عَبِيْدَةُ بنُ حُمَيْدٍ الكُوْفِيُّ المعروف بالحَذَّاء التَّيْمِيّ أو الليثي أو الضَّبِّيُّ، صدوق نحْوِيّ ربما أخطأ، من الثامنة، مات سنة تسعين وقد جاوز الثمانين، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص379).

(8) مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ، الْهَمْدَانِيُّ بالسكون أَبُو سَهْلٍ الْكُوفِيُّ، ضعيف من السادسة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص479).

(9) جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بن الحارث الْجُعْفِيُّ، أبو عبد الله الْكُوفِيُّ، ضعيف رافضي، من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة وقيل سنة اثنتين وثلاثين، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص137).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 541).

(11) لم يقع لي.

(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

(13) المرجع السابق.

(14) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (ج5/ 151).

(15) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج3/ 279).

(16) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

وَجَابِرٌ الْجُعْفِيُّ بَعْضُهُمْ قَرِيبٌ مِنْ بَعْضٍ فِي الضَّعْفِ"[1]، وقال البُوصيري في موضع آخر – وذكر إسنادًا– : "هذا إسناد ضعيف لاتفاقهم على ضعف جويبر"[2].

وقال يحيى القطان: "كُنت أعرف جُويبرًا بحديثين، ثم أخرج هذه الأحاديث بعد"[3]، وقال ابن المديني معقبًا: "فضعفه" – أي يحيى القطان– [4]، وقال يحيى القطان في موضع آخر: "حدث جَوَّاب التَّيمي[5]، فَقَالَ لَهُ رجل: قل: حَدَّثَنا، قال: اكتب كما أقول لك"، قال الفلاس: "فلم يُحدث يَحْيى، وَعَبد الرَّحْمَنِ عَن سفيان عَنْهُ شَيئًا"[6]، وقال مرةً: "لا يُحمد حَديثه، ويُكتب التَّفسير عنه"[7]، وقال ابن المديني: "جُويبر أكثر عَلَى الضَّحاك، روى عنه أشياء مناكير"[8]، وقال عَبْد اللَّهِ بْن عَلِيٍّ ابن المديني: "سألته – يعني أباه– عَنْه فضعفه جدًا"[9]، وقال أحمد بن حنبل –لما سأله ابنه عبد الله عن عُبَيْدَةَ[10]، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، وَجُوَيْبِرٍ– : "ما أقرب بعضهم من بعض – يعني في الضَّعف–"[11]، وكذلك صالح جزرة[12]: "لا يُشتغل"، وزاد أحمد بن حنبل: "بحديثه"، وزاد صالح جزرة: "به"، وقال أيضًا: "لَا تَكْتُبْ لِأَرْبَعَةٍ"[13]، – وذكرَ جُوَيْبِرًا منهم – وقال: "جُويبر ما كان عن الضَّحاك فهو على ذاك أيسر، وما كان يسند عن النَّبي صلى الله عليه

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 205).

(2) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (ج2/ 126).

(3) البخاري، الضعفاء الصغير (ص39).

(4) المرجع السابق.

(5) جَوَّابُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ، صدوق رمي بالإرجاء، من السادسة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص143)، توفي ما بين سنة (111هـ– 120هـ)، الذهبي، تاريخ الإسلام (3ج/ 220)، أو ما بين سنة (121هـ– 130هـ)، الذهبي، تاريخ الإسلام (3/ 389/ رقم 50).

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 340).

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/ 427).

(8) الخطيب، تاريخ بغداد (ج8/ 180).

(9) المرجع السابق.

(10) هو ابنُ حُمَيْدٍ الضَّبِّيُّ.

(11) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج1/ 415).

(12) الخطيب، تاريخ بغداد (ج8/ 180).

(13) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/ 161).

وسلم فهي مُنكرة"[1]، وسُئل من أَحبُّ إليك جُويبر أو كثير[2]؟ فقال: "جُويبر أكثر، قد روى عن الضَّحاك في التَّفسير أحاديث حسانًا، ما لم يُسند إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم فلا بأس بحديثه"[3]، وقال أبو زُرعة[4]، وأبو حاتم[5] الرَّازيان: "ليس بالقوي"، وقال أبو زُرعة في موضع آخر: "لا يُحتج بحديثه"[6]، وقال أبو حاتم في موضع آخر – لما سئل عن عبيد بن سليمان[7] وجُويبر– : "عبيد بن سليمان أَحبَّ إلي منه"[8]، وقال أحمد بن سيار المَرْوَزِي[9]: "له رواية ومعرفة بأيام النَّاس، وحاله حسن في التَّفسير، وهو لين في الرِّواية، روى عنه كبار النَّاس، مثل: الثَّوري وعبد الوارث بن سعيد[10]"[11]، وقال الآجُري: "سألت أبا دَاوُد عَن جُوَيْبَر، والكَلْبِيِّ[12] فَقَدَّم جُوَيبرًا، وَقَالَ: جُوَيبرٌ عَلَى ضعفه، والكلبي مُتهم"[13]، وَقَالَ أَبُو دَاوُد في موضع آخرَ: "هُوَ أَصْلَحُ حَالا مِنَ الْكَلْبِيِّ"[14]، وقال ابن عدي: "الضَّعف عَلَى حديثه ورواياته بين"[15]، وقال أبو

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 541).

(2) كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ الضَّبِّيُّ، ضعيف، من الخامسة، وهو غير كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأُبُلِّيُّ، ووهم بن حبان فجعلهما واحدا، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص459)، توفي ما بين سنة (161هـ– 170هـ)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 484).

(3) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج2/ 174).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 541).

(5) المرجع السابق.

(6) الرازي: أبو زرعة، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج2/ 728).

(7) عُبَيد بن سُلَيْمَان الْبَاهِلِي مَوْلَاهُم كُوفي، سكن مرو، لا بأس به، من السابعة، تقريب التهذيب (ص377).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج5/ 408).

(9) أَحْمَدُ بنُ سَيَّارِ بنِ أَيُّوْبَ أبو الْحَسَن المَرْوَزِيُّ الفقيه، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وستين وله سبعون سنة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص80).

(10) عَبْدُ الوَارِثِ بنُ سَعِيْدِ بنِ ذَكْوَانَ العَنْبَرِيُّ مَوْلاَهُم أَبُو عُبَيْدَةَ التَّوْرِيُّ البَصْرِيُّ، ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص367).

(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

(12) محمد بن السائب بْنُ بِشْرِ الْكَلْبِيُّ أَبُو النَّضْرِ الْكُوفِيُّ، النَّسابة المُفَسِّرُ، متهم بالكذب ورمي بالرفض، من السَّادسة، مات سنة ست وأربعين، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص479).

(13) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري في الجرح والتعديل (ص204).

(14) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج3/ 834).

(15) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/ 341).

سعد الإدريسي[1] في تاريخ سمرقند: "يُضعف في الحديث والرِّواية"[2]، وقال ابن الجوزي: "ضعفه عَليّ وَيحيى بن سعيد"[3].

وقال النَّسائي[4]، والدَّارقطني[5]، والْجُوَزَقَانِي[6]، وان عبد البَّر[7]، وابن عَرَاق الكِنَانِي[8]: "متروك"، وزاد النَّسائي: "الحَدِيث"[9]، وزاد ابن عبد البَّر: "الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى ضَعْفِهِ"، وزاد ابن عراق الكناني: "اتهمه ابن الجوزي ... رأيت بخط الحافظ ابن حجر في فوائده ... جُويبر والضَّحاك وإن كانا مجروحين لم يُتهما بكذب والله أعلم"[10]، وَقَال النَّسَائي فِي موضع آخر: "ليس بثقة"[11]، وقال الْجُوَزَقَانِي في موضع آخر: "مجروح"[12]، وقال محمد بن المثنى: "ما سمعت يحيى وعبد الرَّحمن يُحدثان عن سفيان عنه"[13]، وقال الفلاس: "كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْه، وَكَانَ سُفْيَانُ يُحَدِّثُ عَنْهُ"[14]، وقال حمَّاد بن دُليل[15]: "سمعت شُعبة يقع في جابر[16]"،

---

(1) عَبْد الرَّحْمَن بْن محمد بْن محمد بْن عبد الله بن إدريس بْن حسن بْن مَنْوَية، الحافظ أبو سعْد الإدريسيّ الإسْتَراباذيّ، المتوَفَّى سنة405 هـ، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج9/ 85).

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257)، قال مغلطاي أن أبو سعد الإدريسي قالها في تاريخ سمرقند.

(3) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 177).

(4) النَّسائي، الضعفاء والمتروكون (ص28).

(5) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج1/ 261).

(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

(7) ابن عبد البر، الاستذكار (ج2/ 241).

(8) ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج1/ 46).

(9) النَّسائي، الضعفاء والمتروكون (ص28).

(10) ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج1/ 46).

(11) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج5/ 170).

(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/ 541).

(14) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 205).

(15) حَمَّاد بن دُليل أَبُو زيد قاضي المدائن، صدوق نقموا عليه الرأي، من التاسعة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص178).

(16) هو جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بن الحارث الْجُعْفِيُّ.

وجُويبر، والحسن بن عُمارة[1] "[2]، وقال ابن حِبَّان: "يَرْوِي عَن الضَّحَّاك أَشْيَاء مَقْلُوبَة"[3]، وقال الحاكم أبو أحمد: "ذاهب الحديث"[4]، وقال الحاكم أبو عبد الله: "أنا أبرأ إلى الله من عهدته"[5]، وقال ابن مَنْدَه: "يروي عن عبد الله بن الْعَبَّاس الْهَاشِمِي[6]، وَأبي عبد الرَّحْمَن عبد الله بن عمر الْعَدوي[7]، وَأبي عَمْرو زيد بن أَرقم[8]، وَفِي سَمَاعه مِنْهُم نظر"[9].

وذكره الفسوي في باب من يُرغب عن الرِّواية عنهم[10]، وذكره العقيلي[11]، وأبو العرب[12]، وابن شاهين[13]، وأبو القاسم البَلْخِي[14]، والبَرْقِي[15] في جملة الضُّعفاء.

---

(1) الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ الْبَجَلِيُّ، مَوْلاهُمُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ قاضي بغداد، متروك، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص162).

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

(3) ابن حبان، المجروحون (ج1/ 217).

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257).

(5) المرجع السابق.

(6) عَبْد اللَّهِ بْن عَبَّاس بْن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، الْحَبْرُ الْبَحْرُ أَبُو الْعَبَّاسِ، ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبُو الْخُلَفَاءِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَهُ نَيِّفٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج2/ 658).

(7) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ولد بعد المبعث بيسير، واستصغر يوم أحد وهو بن أربع عشرة سنة، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة، وكان من أشد الناس اتباعا للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص315/ رقم 3490).

(8) زَيْدُ بْنُ أَرقم بْنِ زَيْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ النُّعْمَانِ، أَبُو عَمْرٍو، وَيُقَالُ: أَبُو عَامِرٍ، وَيُقَالُ: أَبُو سَعِيدٍ، وَيُقَالُ: أَبُو أُنَيْسَةَ، الأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ، نَزِيلُ الْكُوفَةِ، قال خَلِيفَةُ وَالْمَدَائِنِيُّ: تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَسِتِّينَ، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ وَغَيْرُهُ: تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج2/ 641-642).

(9) ابن مندة، فتح الباب في الكنى والألقاب (ص25).

(10) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج3/ 35).

(11) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 205/ رقم 253).

(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257/ رقم 1034).

(13) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص68/ رقم 102).

(14) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج3/ 257/ رقم 1034).

(15) المرجع السابق.

وقال الذَّهبي: "تركوه"[1]، وقال في موضع آخر: "متروك الحديث"[2]، وقال أيضًا: "وَاهٍ"[3]، وقال مرة: "تالف"[4]، وقال ابن حجر: "ضعيف جدًا"[5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

خلاصة القول فيه: متروك، وافق الإمام وكيع النُّقاد في تضعيفه، سوى الساجي فقد فسر القول فيه، والله تعالى أعلم.

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم "ضعيف"

1. قَيْس بن الرَّبِيْع الأَسَدِيّ، أَبُو مُحَمَّد الكُوْفِيّ، مات سنة بضع وستين ومائة[6].

-كَانَ وكِيع يُضَعِّفُهُ[7]**، وكان وكيع يقول: "حدثنا قيس بن الربيع والله المستعان"**[8].

-أقوال النُّقَّاد فيه: وثقه شعبة[9]، والثوري[10]، وعفان بن مسلم[11]، وأبو الوليد الطيالسي[12]، وقال شعبة في موضع آخر: "أدْرِكُوا قيسًا قبل أن يموت"[13]، وقال أيضًا: "ما أتينا شيخًا بالكوفة إلا وجدنا قيس بن الربيع قد سبقنا إليه"[14]، وكان يسمى قيساً الجوال"[15]، وقال: "من

---

(1) الذهبي، الكاشف (ج1/ 298/ رقم 826).
(2) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص68/ رقم 799).
(3) الذهبي، العلو للعلي الغفار (ص113/ رقم 303).
(4) الذهبي، المقتنى في سرد الكنى (ج1/ 52/ رقم 22).
(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص143/ رقم 987).
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص457/ رقم 5573).
(7) البخاري التاريخ الكبير (ج7/ 156/ رقم 704).
(8) لأحمد بن حنبل، العلل رواية ابنه عبد الله (ج3/ 368/ رقم 5619).
(9) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج12/ 454/ رقم 6938).
(10) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.
(11) المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.
(12) المزي، تهذيب الكمال (ج24/ 30/ رقم 4903).
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 97/ رقم 553).
(14) ابن عدي، الكامل (7/ 158/ رقم 1586).
(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 97/ رقم 553).

يعذرني من يحيى هذا الأحول، يعنى يحيى بن سعيد القطان، لا يرضى قيس بن الربيع"[1]، "وكان يحيى ينتقصه، فقال له شعبة، يا أحول تذكر قيساً الأسدي؟ ! فزجره عن ذلك ونهاه"[2]، وقال أيضًا: "سمعت أبا حَصِيْن[3] يثنى على قيس بن الربيع"[4]، وقال: "ذاكرني قيس بن الربيع حديث أبي حَصِيْن فلوددت أن البيت سقط عليَّ وعليه حتى نموت لكثرة ما كان يُغْرِب عَليَّ"[5]، وقال: "ذاكرني قيس بن الربيع الحديث فجعل يقع عليَّ الضحك كأنما أسمعها من أصحابي"[6]، وقال أبو نُعَيْم: "أخبر الحسن بن ثابت[7] عن سفيان بن سعيد بحديث، فقال: من ذكره؟ فقال: قيس، قال: فقال سفيان: قيس الأسدي، أبو محمد؟ فقال سفيان: نعم، نعم، ويلوي رأسه عند ذكره"[8]، وقيل ليحيى بن سعيد: "هل سمعت من سفيان يقول فيه بغلطة، أو يتكلم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى: أفتتهمه بكذب؟ قال: لا، قال عفان: فما جاء فيه بحجة!"[9]، وقال أبو حاتم: "كان عفان يروي عن قيس ويتكلم فيه، فقيل له: تتكلم فيه؟ فقال: قدمت عليه فقال: حدثنا الشَّيْبَانِيّ[10]، عن الشعبي[11]، فيقول له رجل: ومغيرة[12]؟ فيقول: ومغيرة، فقال له: وأبو حصين؟ فقال: وأبو حصين!"[13].

---

(1) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(2) انظر: أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج12/ 453/ رقم 6938).

(3) عُثْمَان بن عَاصِم بن حَصِيْن الأَسَدِيّ، الكُوْفِيّ، أَبُو حَصِيْن، ثقة ثبت، سُنِّيّ وربما دلس، مات سنة سبع وعشرين ومائة، ويقال بعدها، وكان يقول إن عَاصِم بن بَهْدَلَة أكبر منه بسنة واحدة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص384/ رقم 4484).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 96/ رقم 553).

(5) المصدر السابق (ج 1/ 150/ رقم 63).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 97/ رقم 553).

(7) الْحَسَن بْن ثَابِت الثعْلَبِيّ، أَبُو علي الْكُوفِيّ، صدوق يغرب، من التاسعة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ج 159/ رقم 1218).

(8) انظر: لأحمد بن حنبل، العلل رواية ابنه عبد الله (ج 2/ 292).

(9) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 12/ 454).

(10) سُلَيْمَان بن أَبِي سُلَيْمَان، فَيْرُوْزَ، أَبُو إِسْحَاق الشَّيْبَانِيّ الْكُوفِيّ، ثقة، مات في حدود الأربعين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 252).

(11) عَامِر بن شَرَاحِيْل الشَّعْبِيّ، أَبُو عَمْرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة، قال مكحول ما رأيت أفقه منه مات بعد المائة وله نحو من ثمانين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 287).

(12) المُغِيْرَة بن شُعْبَة بن مَسْعُوْد بن مُعَتِّب الثَّقَفِيّ، صحَابِي مَشْهُوْر، أسلم قبل الحديبية وولي إمرة البصرة ثم الكوفة، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 543).

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 98).

وزاد الطياليسي: "حسن الحديث"[1]، وقال في موضع آخر: "كتبت عن قيس بن الربيع ستة آلاف حديث هي أحب إليَّ من ستة آلاف دينار"[2]، وقيل لأبى داود: "تحدث عن قيس؟ فرفع رأسه وقد أحمر وجهه؟ فقال: نعم، وددت أنها كانت أكثر"[3]، وقال الفلاس لأبى الوليد: "ما رأيت أحداً أحسن رأيًا منك في قيس؟ قال: إنه والله كان ممن يخاف الله"[4]، وقال ابن كثير: "كان ثقة في نفسه"[5].

وقال سفيان بن عيينة: "ما رأيت رجلاً بالكوفة أجود حديثًا منه"[6]، وكان يثنى عليه"[7]، وقال شريك[8]: "ما أتينا شيخًا بالكوفة إلا وجدنا قيس بن الربيع قد سبقنا إليه"[9]، وقال في موضع آخر: "ما نشأ بالكوفة ناشئ كان أطلب للحديث من قيس بن الربيع"[10]، وكان يعظمه"[11]، وقال: "ما ترك بعده مثله"[12]، وقال عبد الرَّحْمن بن يَحْيى العُذْرِيّ: "أعرف أهل الكوفة بالحديث قيس بن الربيع"[13].

---

(1) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 12/ 454).

(2) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 97).

(4) المزي، تهذيب الكمال (ج 24/ 30).

(5) لابن كثير، البداية والنهاية (ج 3/ 248).

(6) انظر: المزي، تهذيب الكمال (ج 24/ 30).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 97).

(8) شَرِيْك بن عَبْد الله النَّخَعِيّ الكُوْفِيّ، القَاضِي بِوَاسِطَ، ثم الكُوْفَة أَبُو عَبْد الله، صدوق يخطئ كثيرًا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 266).

(9) ابن عدي، الكامل (ج 7/ 158).

(10) ابن حبان، المجروحون (ج2/ 217).

(11) ابن عدي، الكامل (ج7/ 158).

(12) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج12/ 454).

(13) انظر: أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 12/ 453).

وقال معاذ العنبري[1]: "قال لي عبد الله بن عثمان: حيث لقيت قيس بن الربيع ما تبالي أن لا تلقى سفيان"[2]، وقال الفلاس: "سمعت معاذ بن معاذ يحسن الثناء على قيس"[3]، وقيل لأبى نعيم: "في نفسك من قيس بن الربيع شيء ؟ قال: لا"[4].

وقال ابن عدي: "وعامة رواياته مستقيمة، وقد حدث عنه شعبة وغيره من الكبار، وهو قد حدث عن شعبة، وعن ابن عيينة وغيرهما، ويدل ذلك على أنه صاحب حديث، والقول فيه ما قاله شعبة وإنه لا بأس به"[5].

وقال يعقوب بن شيبة: "عند جميع أصحابنا صدوق، كتابه صالح، وهو رديء الحفظ جداً مضطربة، كثير الخطأ، ضعيف في روايته"[6]، وقال عثمان بن أبى شيبة: "كان صدوقًا، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه"[7]، وقال العلائي: "صدوق تكلموا فيه"[8]، وقال العجلى: "الناس يضعفونه، وكان معروفاً بالحديث، صدوقاً، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره، فترك الناس حديثه"[9].

"وسُئِل أحمد بن حنبل عنه: فلينه، فقيل: أليس قد روى عن شعبة؟ قال: بلى"[10]، وقال في موضع آخر: "ليس حديثه بشيء"[11]، وسئل ابن المبارك عنه فقال: "في حديثه خطأ"[12]،

---

(1) مُعَاذُ بنُ مُعَاذِ بنِ نَصْرِ بنِ حَسَّانٍ العَنْبَرِيُّ، أَبُو المُثَنَّى البَصْرِيُّ، القَاضِي، ثقة متقن، مات سنة ست وتسعين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 536).

(2) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 12/ 453).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 97).

(4) المزي، تهذيب الكمال (ج 24/ 30).

(5) ابن عدي، الكامل (ج 7/ 171).

(6) المزي، تهذيب الكمال (ج 24/ 35).

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 8/ 395).

(8) للعلائي، النقد الصحيح (ص 34).

(9) العجلي، الثقات (ج 2/ 220).

(10) لأحمد بن حنبل، العلل رواية المروذي وغيره (ص 90).

(11) لابن المبرد، بحر الدم (ص 131).

(12) ابن عدي، الكامل (ج 7/ 157).

وقال أبو زرعة: "فيه لين"[1]، وقال البيهقي: "غير قوي"[2]، وقال في موضع آخر: "لا يحتج به"[3].

وقال أبو حاتم: "عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحله الصدق، وليس بقوى، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى ولا يحتج بحديثهما"[4].

وضعفه ابن معين[5]، وابن المديني[6]، والدارقطني[7]، وابن الْقَيْسَرَانِي[8]، والهيثمي[9]، وقال في موضع آخر: "كنا لا نسمع من قيس بن الربيع إلا شيئًا لا نجده عند غيره"[10]، وزاد ابن معين في موضع: "لا يساوى شيئًا"[11]، وزاد في موضع آخر: "لا يكتب حديثه، كان يحدث بالحديث عن عبيدة، وهو عنده عن منصور"[12]، وقال أيضًا: "حبان[13]، ومندل[14] فيهما ضعف وهما أحب إليَّ من قيس"[15]، وقال: "ليس بشيء"[16]، وقال: "لا شيء"[17]، وقال: "ليس حديثه

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 98).
(2) للبيهقي، السنن الكبرى (ج7/ 450).
(3) للبيهقي، معرفة السنن (ج 8/ 290).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 98).
(5) ابن عدي، الكامل (ج 7/ 157).
(6) انظر: أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 12/ 455).
(7) للدارقطني، العلل (ج 4/ 20).
(8) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج 2/ 631).
(9) للهيثمي، مجمع الزوائد (ج 5/ 337).
(10) أبو بكر **الخطيب**، تاريخ بغداد (ج 12/ 456).
(11) ابن معين، التاريخ رواية الدوري (ج 3/ 290).
(12) المصدر السابق (ج 3/ 445/ رقم 2184). مَنْصُوْر بن المُعْتَمِر بن عَبْد الله السُّلَمِيّ، أَبُو عَتَّاب الكُوْفِيّ، ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 547).
(13) حَبَّان بْن عَلِيّ الْعَنَزِيّ، أبو علي الكُوْفِيّ، ضعيف، وكان له فقه وفضل، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 149).
(14) مِنْدَل بن عَلِيّ الْعَنَزِيّ، أَبُو عَبْد اللَّه الْكُوفِيّ، يقال اسمه عمرو، ومندل لقب، ضعيف، ولد سنة ثلاث ومائة، ومات سنة سبع أو ثمان وستين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 545).
(15) ابن معين، التاريخ رواية الدوري (ج 4/ 44).
(16) ابن معين، التاريخ رواية الدارمي (ص 192).
(17) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 337).

بشيء"[1]، وزاد ابن المديني: "جداً"، وقال ابن الْقَيْسَرَانِي في موضع آخر: "ليس بشيء"[2]، وزاد الهيثمي: "قد وثق"[3]، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث ضعيفاً فيه، وكان يقال له الجوال لكثرة سماعه"[4]، وقال الترمذي: "يضعف في الحديث"[5]، وقال ابن القطان الفاسي: "هو ضعيف عندهم كابن أبي ليلى[6]، وشريك، اعتراه من سوء الحفظ لما ولي القضاء ما اعتراهما"[7].

وذكره أبو زرعة الرازي[8]، والعقيلي[9]، وابن الجوزي[10] في الضعفاء.

وقال أبو داود: "حدث بأحاديث عن منصور هي أحاديث عبيدة، وأحاديث عن المغيرة هي أحاديث فراس"[11].

وقال الفلاس: "كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن قيس بن الربيع، وكان عبد الرحمن حدثنا عنه قبل ذلك ثم تركه"[12]، وقال البخاري: "أنا لا أكتب حديثه، ولا أروي عنه"[13]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس حديثه بالقائم"[14].

---

(1) ابن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص 112).

(2) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج 1/ 497).

(3) للهيثمي، مجمع الزوائد (ج 261/9).

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج 6/ 355).

(5) الترمذي، السنن (ج 4/ 282).

(6) مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَن ابْن أَبِي لَيْلَى الأَنْصَارِيّ، الكُوْفِيّ، القَاضِي أَبُو عَبْد الرَّحْمَن، صدوق سيء الحفظ جدًا، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 493).

(7) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام (ج 4/ 151).

(8) لأبي زرعة، الرازي الضعفاء (ج 2/ 650).

(9) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج 3/ 469).

(10) لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج 3/ 19).

(11) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص119). فِرَاس بْن يَحْيَى الْهَمْدَانِيّ الخارفيّ أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيّ، المكتِّب، صدوق ربما وهم، مات سنة تسع وعشرين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص444).

(12) البخاري التاريخ الأوسط (ج2/ 172).

(13) انظر: الترمذي، العلل الكبير (ص379).

(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 8/ 395).

وقال الْجُوزَجَانِى: "ساقط"[1]، وقال النسائي: "ليس بثقة"[2]، وقال في موضع آخر: "متروك الحديث"[3]، فتعقبه الذهبي وقال: "لا ينبغي أن يترك، فقد قال محمد بن المثنى: سمعت محمد بن عبيد[4] يقول: لم يكن قيس عندنا بدون سفيان، لكنه ولي، فأقام على رجل الحد، فمات فطفئ أمره"[5].

وقال الذهبي: "صدوق سيء الحفظ"[6]، وقال في موضع آخر: "أحد الأعلام على ضعف فيه"[7]، وزاد في موضع: "على لين في روايته"[8]، وقال أيضاً: "الإمام، الحافظ، المكثر... أحد أوعية العلم على ضعف فيه من قبل حفظه"[9]، وقال: "أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه، سيئ الحفظ"[10]، وقال: "صدوق، لا يحتج به"[11]، وقال: "كان من أوعية العلم وأرى الأئمة تكلموا فيه لظلمه"[12]، وقال ابن حجر: "صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به"[13]، وقال في موضع آخر: "فيه ضعف"[14]، وقال: "ضعيف"[15].

ولقد ذكر النُّقَّاد أسباباً جعلتهم يتكلمون فيه:

---

(1) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص 96).
(2) المزي، تهذيب الكمال (ج 24/ 35).
(3) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 88).
(4) مُحَمَّد بن عُبَيْد بن أَبِي أُمَيَّة الطَّنَافِسِيّ، الكُوْفِيّ، الأَحْدَب، ثقة يحفظ، مات سنة أربع ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 495).
(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج 7/ 146).
(6) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج 2/ 526).
(7) الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج 1/ 166).
(8) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج 4/ 482).
(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج 7/ 146).
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج 3/ 393).
(11) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 328).
(12) الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج 1/ 166).
(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 457).
(14) ابن حجر، التلخيص الحبير (ج 2/ 99).
(15) المصدر السابق (ج 3/ 375).

الأول: كان ذلك بعد توليه القضاء؛ فقد قال أحمد بن حنبل: "ولي قيس بن الربيع فلم يحمد"[1]، فقد قال محمد بن عبيد: "ما زال أمره مستقيماً حتى استقضى، فقتل رجلاً"[2]، قال ابن حجر: يعنى أقام عليه الحد فمات"[3]، وقال ابن عمار: "كان عالماً بالحديث، ولكنه ولي المدائن فعلق رجالاً فيما بلغني فنفر الناس منه"[4]، وقال ابن القطان الفاسي: "غاية ما رمي به حديثه، ما اعتراه من سوء الحفظ حين ولي القضاء، كشريك، وابن أبي ليلى"[5].

الثاني: قال ابن المديني: "إنما أهلكه ابن له قَلَبَ عليه أشياء من حديثه"[6]، وقال عفان: "كنت أسمع الناس يذكرون قيسًا، فلم أدر ما علته، فلما قدمت الكوفة أتيناه فجلسنا إليه، فجعل ابنه يلقنه"[7]، وقال أحمد بن حنبل: "كان له ابن يأخذ حديث مسعر[8]، وسفيان والمتقدمين فيدخلها في حديث أبيه وهو لا يعلم"[9]، وقال ابن نمير: "كان له ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه، فأنكروا حديثه وظنوا أن ابنه قد غيرها"[10]، وقال أبو حاتم: "فإنه ابتلي بابن له أدخل عليه ما ليس من حديثه وهو لا يعلم، فأفسد حديثه"[11]، وقال أبو داود: "إنما أتى قيس من قبل ابنه، كان ابنه يأخذ حديث الناس فيدخلها في فرج كتاب قيس ولا يعرف الشيخ ذلك"[12].

---

(1) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص 118).
(2) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام (ج 4/ 151).
(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 8/ 394).
(4) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج12/ 455).
(5) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام (ج3/ 206).
(6) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج12/ 455).
(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج 3/ 394).
(8) مِسْعَر بنُ كِدَام بن ظُهَيْر الهِلاَلِيّ، أَبُو سَلَمَة الكُوْفِيّ، ثقة ثبت فاضل، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 528).
(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج 3/ 396).
(10) المزي، تهذيب الكمال (ج 24/ 34).
(11) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج 1/ 131).
(12) البخاري الضعفاء الصغير (ص 115).

الثالث: بسبب تشيعه؛ فقد قيل لأحمد بن حنبل قيس لم ترك الناس حديثه؟ قال: كان يتشيع وكان كثير الخطأ في الحديث"[1].

الرابع: بسبب نكارة حديثه؛ فقد قيل لأحمد بن حنبل: "قيس بن الربيع أي شيء ضعفه؟ قال: روى أحاديث منكرة"[2].

ولقد بين ابن حبان الخلاف وسببه في قيس بن الربيع، وموقف العلماء منه بأوجز عبارة، فقال: "اختلف فيه أئمتنا... ولقد سبرت أخباره فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه، وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره"[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

خلاصة القول فيه: صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء؛ فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه، وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره، كما قال ابن حبان. وافق أغلب النُّقَّاد الإمام وكيع على القول بضعفه من جهة حفظه بعد توليه القضاء، وتلقين ابنه له. والله أعلى وأعلم.

---

(1) ابن عدي، الكامل (ج 7/ 157).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 7/ 98).

(3) انظر: ابن حبان، المجروحون (ج 2/ 217).

ثالثاً: الراوي الذي قال فيه : " سيء الحفظ"

1.يُوْنُسُ بنُ يَزِيْدَ بنِ أَبِي النِّجَادِ مُشْكَانَ الأَيْلِيُّ[1]، أبو يزيد، مات سنة 159هـ، وقيل 160هـ.

-قال وكيع: رأيت يونس الايلى وكان سيئ الحفظ[2].

-أقوال النقاد:

وثقه يحيى بن معين[3]، وقال مرة:"أثبت الناس في الزهري، مالك بن أنس ومعمر ويونس وعقيل وشعيب بن أبي حمزة وابن عيينة"[4].

وقال العجلي[5]، والنسائي[6]:"ثقة"، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: حُلوُ الحَدِيْثِ، كَثِيْرُه، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، رُبَّمَا جَاءَ بِالشَّيءِ المُنْكَرِ[7]، وقال يعقوب بن شيبة:" صالح الحديث عالم بحديث الزهري"[8]، وقال أبو زرعة:"لا بأس به"[9]، وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: صَدُوْقٌ[10].

وقد ضعَّفه بعض العلماء منهم: أحمد قال: يونس كثير الخطأ عَن الزُّهْرِيّ[11]، وقال مرة: لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد وبعضه الزهري فيشتبه عليه"[12].

---

(1) الأيليّ: بفتح الهمزة، وسكون الياء نسبة إلى أيلة وهذه بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر. السمعاني الأنساب (ج409/1)

(2) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (ج9/ 248)

(3) المزي تهذيب الكمال (ج556/32)

(4) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (ج249/9)

(5) العجلي الثقات (ج379/2)

(6) ابن حجر تهذيب التهذيب (ج451/11)

(7) ابن سعد الطبقات الكبرى (ج360/7)

(8) ابن حجر تهذيب التهذيب (ج451/11)

(9) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (ج249/9)

(10) الذهبي سير أعلام النبلاء (ج300/6)

(11) المزي تهذيب الكمال (ج555/32)

(12) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (ج248/9)

أمَّا ابن حجر فقد وثقه في التقريب إلا أنَّه قال في روايته عن الزهري وهم قليل قال: يونس بن يزيد ثقة إلا أنَّ في روايته عن الزهري وهم قليل وفي غير الزهري خطأ[1].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

قال الباحث: الراوي ثقة مع ما خالف به الإمام وكيع هذا القول .

-أما بالنسبة لسوء حفظه، وكثرة خطأه فهذا الكلام ليس على إطلاقه، فنحن نعلم أنَّ الإمام البخاري ينتقي من مرويات الراوي أجودها، لذا تلقت الأمة كتابه بالقبول، كذلك ومَنْ يسلم من الخطأ، كما أنَّ الإمام أحمد له قول آخر يثبت حفظ يونس بن يزيد الأيلي قال: ما أعلم أحداً أحفظ لحديث الزهري من معمر إلا ما كان من يونس أنَّه كتب كل شيء هناك"[2]، وقال:"يونس أكثر حديثاً عَن الزُّهْرِيّ من عقيل، وهما ثقتان"[3].

-كذلك كلام وكيع في حق يونس بسوء الحفظ فيه تجنٍ وهو من كلام الأقران الذي يطوى ولا يروى.

-أما قول ابن سعد بأنَّ يونس ليس بحجة، فقد خالف بذلك كثيراً من العلماء وقد تعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال فقال:" ثقة حجة، شذ ابن سعد في قوله: ليس بحجة"[4].

-أما الوهم القليل في روايته عن الزهري الذي تحدَّث به ابن حجر فلا يضر؛ لأنَّه يزول بالمتابعات.

---

(1) ابن حجر تقريب التهذيب (ج614/1)
(2) ابن حجر تهذيب التهذيب (ج451/11)
(3) المزي تهذيب الكمال (ج555/32)
(4) الذهبي ميزان الاعتدال (ج484/4)

رابعاً: الراوي الذي قال فيه: "ليس بشيء"

1. يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ القرشي، الْهَاشِمِيِّ[1]، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مولاهم الكوفي[2]، مات سنة ست وثلاثين ومائة[3].

– **قال وكيع:** يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم بن علقمة عن عبد الله حديث الرايات: "ليس بشيء"[4].

– **أقوال النقاد:**

قال ابن سعد: " كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب"[5] وقال العجلي:" ثقة جائز الحديث، وكان بآخره يلقن"[6] وقال أبو داود " ثبت، لا أعلم أحدا ترك حديثه، وغيره أحب إلى منه"[7]، وقال أحمد بن صالح:" ثقة، لا يعجبني قول من يتكلم فيه"[8].

وقال ابن حبان: " كان صدوقا، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء"[9].

---

(1) الهاشمي: بفتح الهاء بعدها الألف وفي آخرها الشين المعجمة بعدها الميم، هذه النسبة إلى هاشم بن عبد مناف، الأنساب (ج379/13).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج329/11).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص601).

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج11/ 330).

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج330/6).

(6) العجلي، الثقات (ج364/2).

(7) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص158).

(8) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات(ص256).

(9) ابن حبان، المجروحين (ج100/3).

وقال الذهبي:" شيعي، عالم فهم صدوق، رديء الحفظ، لم يترك"[1]، وقال ابن جرير: " أحسن من غيره استقامة في الحديث "[2]، وقال ابن عدي:" من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه"[3]

قال ابن المبارك:" ارم به"[4].

وقال ابن معين[5]، وأحمد[6]:"ليس بذاك"، وقال أحمد أيضا: "لم يكن بالحافظ"[7]

وقال ابن معين[8]، وأبو حاتم[9]، والنسائي[10]:"ليس بالقوي".

وقال أبو زرعة:" لين، يكتب حديثه ولا يحتج به"[11]، وقال ابن معين:" يضعف"[12]، وأما ابن المديني فضعفه أمرة[13]، وقال الجوزجاني: "سمعتهم يضعفون حديثه"[14]، وقال الدارقطني:

---

(1) الذهبي، الكاشف (ج2/382).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/256).
(3) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج9/166).
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج11/330).
(5) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج3/361).
(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/379).
(7) المصدر السابق (ج4/379).
(8) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص93).
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/265).
(10) للنسائي، الضعفاء والمتروكين (ص111).
(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/256).
(12) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/379).
(13) المصدر السابق (ج4/379).
(14) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص151).

"لا يخرّج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيرا، ويتلقن إذا لقن"[1]، وقال ابن حجر: "ضعيف كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعيا"[2]، وذكره العقيلي في الضعفاء[3].

وقال ابن معين: " لا يحتج بحديثه "[4] وقال الذهبي:" محدثًا، مكثرًا، شيعيًا، ليس بحجة"[5]، وقال أحمد[6]: " ليس بشيء " وقال شعبة:" كان رفاعًا"[7]، وقال محمد بن فضيل الضبّي: " من أئمة الشيعة الكبار"[8].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، شيعي، تغير فتلقن. وعليه فقد وافق أغلب النقاد كلام الإمام وكيع.

خامساً: الرواة الذين أمسك عنهم الإمام وكيع

1. سَلَمَةُ بْنُ وَرْدَانَ اللَّيْثِيّ الْجُنْدَعِيُّ مولاهم أَبو يَعلَى المدني[9] مات سنة بضع وخمسين[10].

- "أمسك عن سلمة بن وردان كأنه لم يعجبه!"[11].

- أقوال النقاد فيه:

---

(1) للدارقطني، سؤالات البرقاني (ص72).
(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص610).
(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج379/4).
(4) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج59/4).
(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج753/3).
(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج379/4).
(7) المزي، تهذيب الكمال(ج138/32). يعني: يرفع آثار الصحابة فيجعلها من حديث رسول الله. الذهبي، السير (ج13/6)
(8) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج164/9).
(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج4/ 160)
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص248)
(11) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج333/3)

قال ابن سعد: "قد رأى عدة من الصحابة وكانت عنده أحاديث يسيرة، وكان ثبتًا فقيهًا"[1]، وقال أحمد بن صالح :" هو عندي ثقة حسن حال الحديث "[2]، وروى عنه الثوري وابن المبارك ووكيع[3]، وحسن حديثه الترمذي[4] .

قال ابن المثنى :" كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن سفيان عن سلمة بن وردان "[5]. وقال ابن معين[6] والعجلي[7] وأبو داود[8] والنسائي[9] والدارقطني[10] : "ضعيف"، وقال ابن معين في رواية: " ليس بشيء"[11] وفي رواية أخرى:" حديثه ليس بذاك"[12].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول وسئل عن سلمة بن وردان ؟ فقال :" ليس بقوي، تدبرت حديثه فوجدت عامتها منكرة، لا يوافق حديثه عن أنس حديث الثقات إلا حديث واحد يكتب حديثه"[13]، وقال ابن أبي حاتم:" سمعت أبي وأبا زرعة يقولان وذكرا سلمة بن وردان فقالا:" لا نعلم أنَّه حدث حديثًا عن أنس شاركه فيه إلا حديثًا واحدًا ... قد شاركه فيه غيره "[14]، وقال أبو حاتم:" ليس بقوي؛ عامة ما عنده عن أنس منكر "[15].

---

(1) ابن سعد، الطبقات (ج530/7)
(2) الهاشمي، سعدي، ينظر(نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات) (ص68)
(3) المزي، تهذيب الكمال (ج256/3)
(4) الترمذي، جامع الترمذي (ج426/3)
(5) ابن حجر، الجرح والتعديل (ج174/4)
(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج333/3)
(7) العجلي، معرفة الثقات (ج422/1)
(8) المزي، تهذيب الكمال (ج256/3)
(9) للنسائي، الضعفاء والمتروكين (رقم: 251)
(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج385/2)
(11) تاريخ ابن معين–رواية الدوري (ج227/2)
(12) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج515/2)
(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج175/4)
(14) المرجع السابق (ج175/4)
(15) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج193/2)

وقال النسائي في موضع آخر :" ليس بثقة "[1] وقال الجوزجاني :" رأيتهم يوهنون حديثه"[2]، وقال ابن حبان : " وكان يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، كأنه كان كبر وحَطَمَه السن، فكان يأتي بالشيء على التوهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به"[3]، وقال ابن عدي:" ولسلمة بن وردان غير ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير، وفي متون بعض ما يرويه أشياء منكرة، ويخالف سائر الناس "[4]، وقال الدارقطني – أيضا – :" يترك "[5]، وقال الحاكم: " وروايته عن أنس أكثرها مناكير"[6] .

وقال الذهبي :" لين الحديث "[7]، وقال ابن حجر :" ضعيف "[8] .

وذكره العقيلي[9] والساجي والبلخي وأبو العرب[10]، وابن الجوزي[11] في جملة الضعفاء.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

يتبين مما سبق أن جمهور النقاد على تليين الراوي سلمة بن وردان وإن كان بينهم اختلاف في تحديد مرتبته من هذا التليين فممن جعله في مرتبة شديد الضعف: القطان – وهو متشدد –، وابن مهدي، وابن معين، – في رواية –، والإمام أحمد – رحمه الله –، وابن حبان، والدار قطني في رواية، وممن جعله في مرتبة خفيف الضعف: ابن معين في رواية والعجلي،

---

(1) المزي، تهذيب الكمال (ج256/3)
(2) للجوزجاني، أحوال الرجال (رقم:251)
(3) ابن حبان، المجروحين (ج423/1)
(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج335/3)
(5) للدارقطني، سؤالات البرقاني (رقم:215)
(6) الحاكم، المدخل إلى معرفة الصحيح (ج156/1)
(7) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج431/1)
(8) ابن حجر، التقريب (رقم:2514)
(9) العقيلي الضعفاء (ج515/2)
(10) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج26/6). وهو محمد بن أحمد بن تميم.
(11) لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (ج12/2)

وأبو زرعة، وأبو حاتم – وهو متشدد –، وأبو داود، والنسائي – وهو متشدد –، والجوزجاني، والدارقطني في رواية، والذهبي، وابن حجر.

بينما وثقه ابن سعد وأحمد بن صالح، وحسن حديثه الترمذي !!.

الراجح: يترجح أن سلمة بن وردان ضعيف خفيف الضعف، كما قال به الحافظان الذهبي وابن حجر رحمة الله على الجميع.

– وعليه فقد وافق كلام غالب النقاد ظاهر كلام وفعل الإمام وكيع.

سادسًا: الراوي الذي قال فيه: "مخلّط"

1. إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش الحِمْصِيُّ[1][2]:

قال وكيع[3]: قدم علينا إسماعيل بن عياش فأخذ مني أطراف إسماعيل بن أبي خالد فرأيته وهو يُخلِّطُ فِي أَخَذِهِ.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن المديني[4]: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش وعبد الله بن لهيعة.

وقال أحمد بن حنبل[5]: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش والوليد ابن مسلم، وقال أيضا[6]: كان إسماعيل بن عياش صاحب حديث، وقال يزيد بن هارون[7]:

---

(1) إسماعيل بن عيَّاش بن سُليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وله بضع وسبعون سنة، ي 4. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 109).

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج88/1)

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج191/2).

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (221/6)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج43/9).

(5) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج165/2)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج221/6)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج43/9).

(6) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 27).

(7) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ج240/2)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (477/1)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج220/6).

ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، وقال الذهبي[1]: الحافظ، الإمام، محدث الشام، بقية الأعلام.

وقال ابن معين[2]: ثقة، وهو أحب إلي من فرج بن فضالة.

– قال يعقوب الفسوي[3]: تَكَلَّم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تَكَلَّمُوا قالوا: يُغْرِبُ عن ثِقات المَدنيِّينَ والمَكِّيِّين.

– وقال أيضا[4]: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم، سمعت أبا اليمان[5] يقول: وكان أصحابنا لهم رغبة في العلم وطلب شديد بالشام والمدينة ومكة، وكانوا يقولون: نجهد في الطلب ونستعب أبداننا ونغيب، فإذا جئنا وجدنا كل ما كتبنا عند إسماعيل.

وذكره ابن شاهين[6] وابن خلفون[7] في الثقات. وقيل ابن معين[8]: أيما أثبت، بقية –بن الوليد– أو إسماعيل بن عياش؟ قال: كلاهما صالحان.

وقال مرة[9]: ليس به بأس، وقال في موضع[10]: أرجو أن لا يكون به بأس، وقال في موضع آخر[11]: ليس به في أهل الشام بأس والعراقيون يكرهون حديثه.

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج318/7).

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج473/1)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج224/6)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج46/9).

(3) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج2 /424).

(4) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج2 /423).

(5) هو الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 176).

(6) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 27).

(7) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج198/2).

(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج473/1)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج48/9).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج192/2)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج48/9).

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج472/1)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج224/6)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج48/9).

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج473/1).

قال أبو زرعة الرازي[1]: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين.

وقال الذهبي[2]: صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جدا في حديث أهل الحجاز.

وقال ابن حجر[3]: صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّط في غيرهم.

وقال علاء الدين رضا[4]: صدوق في روايته عن أهل بلده من الشاميين، مستقيم الحديث عنهم لم يخلط فيه، فمن روى عنه حديثه عن الشاميين، إنما يروي أحاديث مستقيمة لا اختلاط فيها، ولكن حديثه عن غير الشاميين من العراقيين والحجازيين فقد وقع له اختلاط فيها.

قال الباحث: أما عن كلامهم في روايته عن غير أهل بلده، فتحت عنوان: (ذكر طائفة من الثقات، حدثوا عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم، وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا)، قال ابن رجب[5]: فمنهم إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

قال البخاري[6] وأبو بشر الدولابي[7]: ما روى عن الشاميين فهو أصح.

وقال النسائي[8]: صالح في حديث أهل الشام.

وقال ابن عبد البر[9]: حديثه عن أهل الشام خاصة مستقيم.

وقال ابن القطان[10]: وهو ضعيف في غير الشاميين.

---

(1) لأبي زرعة، الضعفاء الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج847/3)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (ج192/2).

(2) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج85/1).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 109).

(4) لعلاء الدين رضا، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ج1 /56).

(5) لابن رجب، شرح علل الترمذي (ج129/1).

(6) البخاري التاريخ الكبير (ج1 /369).

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (ج474/1)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج46/9).

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج325/1).

(9) لابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (ج164/1).

(10) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج212/2).

وضعف روايته عن غير الشاميين أيضا: النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي[1].

قال العقيلي[2]: إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب، وأخطأ.

وقال الدارقطني[3]: مضطرب الحديث عن غير الشاميين.

وقال البخاري[4]: منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق.

وقال الترمذي[5]: سمعت محمد بن إسماعيل-البخاري-، يقول: إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز، وأهل العراق أحاديث مناكير، كأنه ضعف روايته عنهم فيما يتفرد به، وقال: إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشأم.

وقال البيهقي[6]: لا يحتج به خاصة إذا روى عن أهل الحجاز.

قال ابن معين[7]: كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم يخلط فيه، وقال مرة[8]: إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت.

وقال يعقوب بن شيبة[9]: ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالمًا بناحيته.

---

(1) انظر: لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج197/2)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج325/1).
(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج88/1).
(3) سنن الدارقطني (ج208/5).
(4) الترمذي، العلل الكبير (ص 58).
(5) سنن الترمذي (ج1 /237).
(6) للبيهقي، السنن الكبرى (ج365/1).
(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج89/1)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج224/6)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج49/9).
(8) لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج49/9).
(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج225/6).

وقال ابن المديني[1]: كان يُوثَّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف، وقال أيضا[2]: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق.

وقال الفلاس[3]: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة فليس بشيء.

وقال البخاري[4]: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر.

وقال أبو بكر المروذي[5]: سألته يعني أحمد بن حنبل: فحَسَّن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم، وقال أبو داود عنه[6]: ما حدث عن مشايخهم، قلت: الشاميين قال: نعم، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير، وقال عبد الله ابن أحمد[7]: سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح، وقال أحمد أيضًا[8]: ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح.

وقال دحيم[9]: إسماعيل في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين.

---

(1) لابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (ص 161)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج225/6).
(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج225/6).
(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج225/6)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج176/3).
(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج223/6).
(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي وغيره (ص 141).
(6) الإمام أحمد، سؤالات أبي داود (ص 264).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج192/2).
(8) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج472/1).
(9) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج176/3)، الذهبي، الكاشف (ج249/1).

وقال الذهبي[1]: وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده، فإنه يحفظ حديثهم، ويكاد أن يتقنه. إن شاء الله.

وقال الجوزجاني[2]: سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقية –بن الوليد–، فقال: كل منهم كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات فهو ثقة.

وقال الجوزجاني مرة[3]: أما إسماعيل فما أشبه حديثه بثياب نيسابور يرقم على الثوب المائة وأقل وشراءه دون عشرة، وكان أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم.

وقال ابن عدي[4]: إذا روى عن الحجازيين فلا يخلو من غلط إما أن يكون حديثا برأسه أو مرسلا يوصله أو موقوفا يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وهو في الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة.

وقال الذهبي[5]: حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين، لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه.

وقال أيضا[6]: ليس بالقوي، وحديثه عن الحجازيين منكر ضعيف بخلاف الشاميين.

قال أبو حاتم الرازي[7]: لين يكتب حديثه. وقال ابن المديني[8] والنسائي[9] والدارقطني[10]: ضعيف، وزاد الدارقطني في موضع[11]: لا يعتبر به، وقال ابن خراش[12]

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج318/7).
(2) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص 296).
(3) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص 297).
(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج488/1).
(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج323/7).
(6) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (ص 47).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج192/2).
(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج225/6).
(9) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 16).
(10) سنن الدارقطني (ج412/5).
(11) للدارقطني، سؤالات البرقاني (ص 41).
(12) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج226/6).

والجورقاني[1]: ضعيف الحديث.

وقال الدارقطني مرة[2]: مضطرب الحديث، وقال في موضع آخر[3]: متروك الحديث.

وقال ابن خزيمة[4] والبيهقي[5]: لا يحتج به، وقال ابن المبارك[6]: لا أستحلي حديثه.

وقال أبو إسحاق الفزاري[7]: اكتب عن بقية-بن الوليد-، ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش، ما روى عن المعروفين، ولا عن غيرهم. وقال مرة[8]: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه.

وقال علي بن المديني[9]: حدث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديمًا وتركه، وقال الفلاس[10]: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه.

وقال محمد بن المثنى[11]: ما سمعت عبد الرحمن-بن مهدي- يحدث عن إسماعيل بن عياش قط.

قال الباحث: ويُستَغرب من الإمام يعقوب الفسوي ذكره لإسماعيل بن عياش في: (باب مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ)[12]، مع ثنائه الواسع عليه كما تقدم.

---

(1) للجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (ج269/2).

(2) سنن الدارقطني (ج432/3).

(3) سنن الدارقطني (ج432/3).

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج244/1)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج325/1).

(5) للبيهقي، السنن الكبرى (ج197/3).

(6) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج196/2).

(7) صحيح مسلم (ج25/1)، العقيلي، الضعفاء الكبير (ج90/1).

(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج226/6).

(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج225/6).

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج322/7)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج324/1).

(11) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج175/3).

(12) انظر: الفسوي، يعقوب، المعرفة والتاريخ (ج46/3)، لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج198/2)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج326/1).

ولعله بسبب إعراض عبد الرحمن بن مهدي عن حديثه، قال يعقوب الفسوي[1]: قال علي ابن المديني: ضرب عبد الرحمن–بن مهدي–على حديث إسماعيل بن عياش وعلى حديث المبارك ابن فضالة.

ذكره ابن الكيال[2] في المختلطين.

وأما عن سبب اختلاطه فقد بيَّنه ابن حبان، وهو (كِبَرُ السِّن)، فقال[3]: كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تَغيَّر حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكِبَر من حديث الغُرَباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه.

قال أبو عبد الله الحاكم[4]: أحد أئمة أهل الشام، وقد نسب إلى سوء الحفظ، وقال مرة[5]: هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه، وروي عن علي بن حجر أنه قال: حجة لولا كثرة وهمه.

ولكن ابن معين أورد سببا آخر لاختلاطه، وهو (ضياع كتابه)، فقال[6]: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم.

قال الباحث: وكلا السببين محتملان.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق في روايته عن الشاميين ضعيف في روايته عن غيرهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) الفسوي، يعقوب، المعرفة والتاريخ (ج46/3).
(2) لابن الكيال، الكواكب النيرات (ص 98).
(3) ابن حبان، المجروحين (ج125/1).
(4) للحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج679/1).
(5) للحاكم، سؤالات السجزي (ص 217).
(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج224/6).

وقد وافق أغلب النقاد فيمن تكلم فيه الإمام وكيع، وتكَلَّم فيه أبو حاتم الرازي وابن المديني والدارقطني والنسائي وابن خراش والجورقاني وأبو إسحاق الفزاري وابن خزيمة والبيهقي.

ولا يُسَلَّم لهم بإطلاق الضعف فيه وإخراجه عن حد الاحتجاج به، ولعل ما أرادوه من الضعف أنه ضعيف في غير الشاميين، قال علاء الدين رضا[1]: "أما إطلاق الضعف فيه كما فعل النسائي وإخراجه عن حد الاحتجاج به كما زعم ابن حبان فإنه لا يصح، فضعفه إنما جاء من اختلاطه في الرواية عن غير الشاميين.

أما عن الشاميين فإنه ثقة مستقيم الحديث، ولعل هذ ما يعنيه النسائي بالضعف، أي ضعيف في غير الشاميين، وذلك لوجود قول آخر للنسائي: صالح في حديث أهل الشام. أما كلام أبي إسحاق الفزاري فيه وقوله: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه. فهذا غلو وإسراف في الجرح لا يقبل في مثل إسماعيل بن عياش فإنه عالم أهل الشام وصاحب حديثهم".

وقال الإمام ابن حجر[2]: "حديثه عن الشاميين قوي ولا يغتر بقول البيهقي فيه، فإن روايته عن الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها".

ويكفي للراوي شهادة الإمام البخاري له وقوله فيه: "إذا حدث عن أهل بلده فهو صحيح"[3].

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح الشَّديد.

أولا: الرواة الذين قال فيهم "أَجِز عليه".

1. الْحَسَنُ بن عُمَارَةَ الْبَجَلِيّ مَوْلاهُم، أَبُو مُحَمَّد الْكُوفِيّ، قَاضِي بَغْدَاد، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة[4].

---

(1) علاء الدين رضا، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ج1 /56).

(2) ابن حجر، فتح الباري (ج665/9).

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج223/6).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص162).

-"كان وكيع إذا وقف على حديث... الحسن بن عُمَارَة، قال: أَجِز عليه"[1]، قال العقيلي: "يعني اضرب عليه"[2].

أقوال النُّقَّاد فيه:

ضعفه ابن سعد[3]، وابن معين[4]، والعجلى[5]، والدارقطني[6]، والهيثمي[7]، وزاد ابن سعد، وابن معين في موضع آخر: "لا يكتب حديثه"[8]، وقال أيضاً: "ليس حديثه بشيء"[9]، وقال الترمذي: "هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه شعبة وغيره، وتركه ابن المبارك"[10]، وقيل لابن المبارك: "لم تركت أحاديث الحسن بن عمارة ؟ فقال: جَرَّحه عندي سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، فبقولهما تركت حديثه"[11].

وقال صالح جزرة: "لا يُكتب حديثه"[12]، وقال البزار: "لين الحديث، وقد سكت النَّاس عن حديثه"[13]، وقال في موضع آخر: "لا يُحتج بحديثه إذ تفرد بحديث"[14]، وذكره البخاري[15]، وابن الجوزي[16] في الضعفاء.

---

(1) لأحمد بن حنبل، العلل رواية ابنه عبد الله (ج 3/ 157).
(2) العقيلي، الضعفاء (ج 2/ 13).
(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج6/ 347).
(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج2/ 306).
(5) العجلي، الثقات (ج 1/ 299).
(6) للدارقطني، العلل (ج 4/ 52)، السنن له (ج 1/ 185).
(7) للهيثمي، مجمع الزوائد (ج 4/ 409).
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 2/ 306).
(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 2/ 306).
(10) الترمذي، السنن (ج 3/ 21).
(11) العقيلي، الضعفاء (ج 2/ 11).
(12) المزي، تهذيب الكمال (ج 6 / 272).
(13) البزار، المسند (ج 3/ 234).
(14) المصدر السابق (ج11/ 138).
(15) البخاري الضعفاء الصغير (ص41).
(16) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج 1/ 207).

وقال ابن عدى: "ما أقرب قصته إلى ما قال عمرو بن علي الفلاس: إنه كثير الوهم والخطأ... على أن بعض رواياته عن الحكم[1]، وعن غيره، غير محفوظات، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"[2].

وقال أحمد بن حنبل[3]، والفلاس[4]، ومسلم[5]، ويعقوب بن شيبة[6]، وأبو حاتم الرازي[7]، وابن الجُنَيْد[8]، والنسائي[9]، والسَّاجي[10]، والدارقطني[11]، وابن حزم[12]، والبيهقي[13]: "متروك الحديث"، وزاد أحمد بن حنبل: "كان منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة، لا يُكتب حديثه"[14]، وقال أيضاً: "ليس بشيء، إنما يحدث عن الحكم، عن يحيى بن الْجَزّار"[15]، وزاد الفلاس: "رجل صالح، صدوق، كثير الخطأ والوهم"، وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"[16].

---

(1) الحَكَم بن عُتَيْبَة أَبُو مُحَمَّد الكِنْدِيّ، الكُوْفِيّ، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 175).

(2) ابن عدي، الكامل (ج 3/ 115).

(3) أحمد بن حنبل، العلل رواية المروذي وغيره (ص 80).

(4) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 7/ 361).

(5) مسلم، الكنى (ج 2/ 732).

(6) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج7/ 361).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 3/ 28).

(8) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج 1/ 207).

(9) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 7/ 362).

(10) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(11) الدارقطني، السنن (ج 2/ 258).

(12) ابن حزم، المحلى (ج 9/ 208).

(13) البيهقي، السنن الصغير (ج 3/ 365).

(14) المزي، تهذيب الكمال (ج 6/ 270).

(15) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 240)، وابْن الْجَزَّار الْعُرَنِيّ الْكُوفِيّ، قِيلَ اسم أَبِيهِ زَبَّان، وقِيلَ بل لَقَبُه، هو صدوق رمي بالغلو في التشيع، من الثالثة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 588).

(16) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج2/ 306).

وزاد السَّاجي: "ضعيف الحديث، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه"[1]، وزاد ابن حزم: "هالك"، وقال في موضع آخر: "ساقط مطروح بإجماع"[2]، وقال أيضاً: "تالف"[3]، وقال: "لا يجوز الاحتجاج بروايته"[4].

وكان سفيان الثوري إذا جاءه شيء عن الحسن بن عُمَارَة يقول: "جزاري"[5]، يُعَرِّض بِالحَسن بن عُمَارَة"[6]، وقال في موضع آخر: "كنت إذا سمعت الحسن بن عُمَارَةَ يحدث عن الزهري جعلت أصبعي في أذني"[7].

قلت: وهذا في الظاهر أنه يتعارض مع قوله عندما سُئل: "أكان الحسن بن عمارة يحفظ؟ قال: كان له فضل، وغيره أحفظ منه"[8]، ولعله ترك غمزه؛ لأنه ذُكر له في إحدى مجالسه بعد أن غمزه فيه، أنه ما ذُكر عنده إلا ويذكره بخير، فلذا ترك غمزه؛ ويدلل على ذلك، ما قاله أَيُّوْب بن سُوَيْد[9]: "كنت عند سفيان الثوري، فذكر الحسن بن عمارة فغمزه، فقلت له: يا أبا عبد الله هو عندي خير منك! قال: وكيف ذاك؟ قلت: جلست معه غير مرة، فيجري ذكرك فما يذكرك إلا بخير، قال أيوب: فما سمعت سفيان ذاكراً الحسن بن عمارة بعد ذلك إلا بخير حتى فارقته"[10].

ووصفه شعبه[11]، وابن شاهين[12]: "بالكذب"، وقال محمد بن جعفر[13]: "كان شعبة

---

(1) الدارقطني، السنن (ج1/ 46).
(2) ابن حزم، المحلى (ج4/ 166).
(3) المصدر السابق (ج8/ 541).
(4) المصدر نفسه (ج5/ 184).
(5) يقصد بذلك روايته عن الحكم بن عتيبة عن يحيي بن الجزار.
(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج 1/ 240).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 28).
(8) البخاري الضعفاء الصغير (ص41).
(9) أَيُّوْب بن سُوَيْد الرَّمْلِيّ أَبُو مَسْعُوْد الحِمْيَرِيّ السَّيْبَانِيّ، صدوق يخطئ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل سنة اثنتين ومائتين. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 118).
(10) أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 7/ 359).
(11) المصدر السابق (ج 7/ 358).
(12) لابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء (ص 70).
(13) مُحَمَّد بن جَعْفَر الهُذَلِيّ، البَصْرِيّ المَعْرُوْف غُنْدَر، مقبول، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 472).

يقع في الحسن بن عُمَارَةَ ثم حدث عنه"[1]، وقال معاذ بن معاذ[2]: "قلت لشعبة تنهى الناس عن الحسن بن عُمَارَة وتأمرنا بالمَسْعُوْدِيّ؟!"[3]، وقال ابن حبان: "كان بَلِّية الحسن التدليس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء... ثم يُسقط أسماءهم، ويرويها عن مشايخه الثقات، فالتزقت به تلك الموضوعات"[4].

وقال علي بن المديني: "أمره بَيِّن... كان يضع الحديث"[5]، وقال الْجُوْزَجَانِي: "ساقط"[6]، ونقل السُّهيلي[7] الإجماع على ضعفه[8]، وقال ابن عبد البر: "مجتمع على ضعفه، وترك الاحتجاج بحديثه"[9].

وقال الذهبي: "ضعفوه"[10]، وقال في موضع آخر: "تركوا حديثه"[11]، وقال أيضاً: "متروك عندهم"[12]، وقال ابن حجر: "متروك"[13]، وقال في موضع آخر: "رماه شعبة

---

(1) ابن عدي، الكامل (ج 3/ 99).

(2) مُعَاذُ بن مُعَاذ بنِ نَصْر بن حَسَّان العَنْبَرِيّ، أَبُو المُثَنَّى البَصْرِيُّ، القَاضِي، ثقة متقن، مات سنة ست وتسعين ومائة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص536).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/ 27)، المَسْعُوْدِيّ: عَبْد الرَّحْمَن بن عَبْدِ الله بن عُتْبَة بن عَبْد الله بن مَسْعُوْد الكُوْفِيّ، صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، مات سنة ستين وقيل سنة خمس وستين، انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 344).

(4) ابن حبان، المجروحون (ج 1/ 229).

(5) انظر: أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد (ج 7/ 360).

(6) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص 62).

(7) عَبْد الرَّحْمَن بن عبد اللَّه بن أحمد السُّهيلي، الأندلسيّ مات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. الذهبي، تاريخ الإسلام (ج 12/ 731).

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 2/ 308).

(9) لابن عبد البر، الاستذكار (ج 5/ 56).

(10) الذهبي، الكاشف (ج 1/ 328).

(11) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 84).

(12) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج 1/ 165).

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 162).

بالكذب، وأطبقوا على تركه"[1]، وقال أيضاً: "أحد الفقهاء المتفق على ضَعْفِ حديثهم"[2]، وقال: "ضعفه الجمهور"[3].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي مجمع على ضعفه الشديد وتركه وافق النقاد الإمام وكيع على تجريحه والطعن فيه، والله تعالى أعلم.

2. عَبْد اللَّه بن جَعْفَر بن نَجِيْح السَّعْدِيّ، مَوْلاَهُم أَبُو جَعْفَر الْمَدِينِيّ، وَالِد عَلِي، بَصْرِيّ، أَصلُه من المَدِيْنَة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة[4].

– قال وكيع: "أجز عليه"[5].

– أقوال النُّقَّاد فيه:

قال أحمد بن المِقْدَام[6]: "كان خيرًا من ابنه إن شاء الله"[7].

وقال سعيد بن منصور: "كان حافظًا، قلما رأيت من أهل المعرفة أحفظ منه"[8]، وقال ابن المديني: "أبي صدوق، وهو أحب إلي من الدَّرَاوَرْدِيّ"[9]، وقال في موضع آخر: "وفي حديث

---

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج 1/ 397).

(2) المصدر السابق (6/ 634).

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 53).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 298).

(5) لأحمد بن حنبل، العلل رواية ابنه عبد الله (ج3/ 157).

(6) أَحْمَد بن المِقْدَام أبو الأَشْعَث العِجْلِيّ بَصْرِيّ، صدوق صاحب حديث طعن أبو داود في مروءته، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، وله بضع وتسعون. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 85).

(7) المزي، تهذيب الكمال (ج 14/ 383).

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 5/ 175).

(9) المصدر السابق. وعَبْد العَزِيْز بن مُحَمَّد بن عُبَيْد الدَّرَاوَرْدِيّ، أَبُو مُحَمَّد الجُهَنِيّ مَوْلاَهُم، المَدَنِيّ، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 358).

الشيخ _ أي أبيه _ ما فيه، أو قال: فيه شيء"[1]، وسئل عن أبيه فقال: "سلوا غيرى، فأعادوا فأطرق ثم رفع رأسه، فقال: هو الدِّين، أبي ضعيف"[2].

وضعفه ابن معين[3]، والفلاس[4]، والترمذي[5]، وابن عبد البَّر[6]، وابن عبد الهادي[7]، والهيثمي[8].

وقال ابن معين في موضع آخر: "كان من أهل الحديث، ولكنه بلي في آخر عمره"[9]، وقال أيضًا: "ليس بشيء"[10]، وقال: "كذاب"[11]، وقال: "ما كنت أكتب من حديثه شيئًا بعد أن تبينت أمره"[12]، وزاد ابن عبد الهادي: "غير محتج بخبره"، وقال الهيثمي في موضع آخر: "متروك"[13]، وقال أيضًا: "قد رماه الناس بالوضع"[14].

وقال ابن خَلَفُون: "هو عندهم ضعيف، وعند بعضهم متروك"[15]، وقال ابن عدي: "وعامة حديثه عمن يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه"[16]، وقال السيوطي: "وإن كان ضعيفًا فلم يتهم بكذب"[17].

---

(1) ابن عدي، الكامل (ج 5/ 290).
(2) ابن حبان، المجروحون (ج 2/ 15).
(3) الترمذي، السنن (ج 5/ 389).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 5/ 23).
(5) الترمذي، السنن (ج 5/ 389).
(6) لابن عبد البر، التمهيد (ج 16/ 241).
(7) لابن عبد الهادي، الصارم المنكي (ص 245).
(8) للهيثمي، مجمع الزوائد (ج 2/ 554).
(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 5/ 176).
(10) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج 2/ 239).
(11) لابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (ج 2/ 363).
(12) المزي، تهذيب الكمال (ج 14/ 382).
(13) للهيثمي، مجمع الزوائد (ج 6/ 396).
(14) المصدر السابق (ج 1/ 187).
(15) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج 7/ 287).
(16) ابن عدي، الكامل (ج 5/ 297).
(17) للسيوطي، اللآلىء المصنوعة (ج 1/ 85).

وكان ابن مهدى يتكلم فيه، وكان يقول: "لو صح لنا عبد الله لم نحتج إلى حديث مالك"[1].

وقال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث جدًا، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وكان علي لا يحدثنا عن أبيه، وكان قوم يقولون: علي يعق أباه، لا يحدث عنه، فلما كان بأخرة، حدث عنه"[2]، وقال أبو أحمد الحاكم: "في حديثه بعض المناكير"[3]، وقال الدارقطني: "كثير المناكير"[4].

وقال الْجُوزَجَانِي: "واهي الحديث، كان فيما يقولون: مائلًا عن الطريق"[5].

وتركه يحيى بن أيوب[6]، والنسائي[7]، وابن القيسراني[8]، وزاد يحيي بن أيوب: "إنما سقط لأنه روى هذا الحديث: "إن عُمَرَ كان يَفُتُّ المِسْكَ فِي لِحْيَتِهِ"، فترك حديثه لذلك"[9]، وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بثقة"[10]، وقال ابن القيسراني في موضع آخر: "ليس بشيء"[11]، وزاد في موضع آخر: "ضعيف"[12].

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 5/ 175).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 5/ 23).

(3) لأبي أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (ج3/ 47).

(4) للدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج 2/ 160).

(5) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص186).

(6) لابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (ج 2/ 363). يَحْيَى بنُ أَيُّوْب المَقَابِرِيّ، البَغْدَادِيّ، العابد، ثقة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، وله سبع وسبعون. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 588).

(7) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 62).

(8) لابن القيسراني، تذكرة الحفاظ (ص 33).

(9) لابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (ج 2/ 363).

(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج 5/ 175).

(11) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج 2/ 790).

(12) المصدر السابق (ج 4/ 2219).

وقال أبو عبد الله الحاكم[1]، وأبو سعيد النقاش[2]: "حدث عن ابن دينار[3]، وسهيل[4] بأحاديث موضوعة"، وقال الحاكم في موضع آخر: "وإن شهد عليه ابنه علي بسوء الحفظ فليس ممن يترك حديثه"[5].

وقال أبو نعيم: "روى عن سهيل، وعبد الله بن دينار بالمناكير تكلم فيه ابنه علي رحمه الله، وحكى عن قتيبة بن سعيد أنه لما دخل بغداد واجتمع عليه الناس فيهم أحمد، وأبو خيثمة[6] حدث عن عبد الله فقام صبي فقال: يا أبا رجاء _ أي قتيبة بن سعيد _ ابنه عنه ساخط حتى يرضى عنه"[7]، وسئل يزيد بن هارون عنه[8]، فقال: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: آية 101].

وقال ابن حبان: "كان ممن يهم في الأخبار حتى يأتي بها مقلوبة، ويخطئ في الآثار كأنها معمولة[9] ... وقد كتبنا نسخته وأكثرها لا أصول لها يطول ذكرها"[10]. وذكره البخاري[11]، وابن البَرْقِيّ[12]، والعقيلي[13]، وابن الجوزي[14] في الضعفاء. وقال الذهبي: "ضعفوه"[15]، وقال

---

(1) للحاكم، المدخل إلي الصحيح (ص 150).

(2) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج 7/ 286). وهو محمد بن عمرو الأصبهاني.

(3) عبد الله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 302).

(4) سُهَيْل ابن أَبِي صَالِح ذَكْوَان السَّمَّان، أَبُو يَزِيْد المَدَنِيّ، صدوق تغير حفظه بأخرة، من السادسة، مات في خلافة المنصور. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 259).

(5) للحاكم، المستدرك (ج 4/ 381).

(6) زُهَيْر بن حَرْب بن شَدَّاد أَبُو خَيْثَمَة النَّسَائِيّ، نَزَيل بَغْدَاد، ثقة ثبت، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، وهو ابن أربع وسبعين، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص217).

(7) لأبي نعيم، المسند المستخرج (ج 1/ 69).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج 5/ 23).

(9) ابن حبان، المجروحون (ج 2/ 15).

(10) المصدر السابق (ج 2/ 16).

(11) البخاري الضعفاء الصغير (ص 78).

(12) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج 7/ 287).

(13) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج 2/ 239).

(14) لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج 2/ 118).

(15) الذهبي، الكاشف (ج 1/ 543).

في موضع آخر: "تَالِف"[1]، وقال أيضًا: "واه"[2]، وقال: "اتفقوا على ضعفه"[3]، وقال: "ضعيف"[4]. وقال الذهبي في ترجمة ابنه: "كان أبوه محدثًا، مشهورًا، لين الحديث"[5]. وقال ابن حجر: "ضعيف، يُقال: تغير حفظه بأخرة"[6].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف الحديث، يُقال تغير بأخرة. وافق جُلّ النُّقَّاد الإمام وكيع على القول بتجريحه. والله أعلى وأعلم.

3. الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ البَصْرِيُّ[7]:

- قال الإمام وكيع : أَجِزْ[8]، وقال البخاري في تاريخه: تركه وكيع[9].

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه ابن المبارك[10] وابن معين[11] وأحمد بن حنبل[12] وابن سعد[13] وابن أبي

---

(1) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص 31).

(2) للحاكم، المستدرك (ج 3/ 231).

(3) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج 1/ 334).

(4) للحاكم، المستدرك (ج 3/ 135).

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج 9/ 104).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 298).

(7) الحسن بن دينار، وهو الحسن بن دينار بن واصل، يكنى بأبي سعيد التميمي البصري، روى عن الحسن ومحمد بن سيرين، روى عنه زهير بن معاوية ومحمد بن اسحاق وعلى بن بكار وأبو داود الطيالسي وأحمد بن عبد الله بن يونس وزيد بن حباب. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج11/3).

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج222/1)

(9) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج526/2)، البخاري التاريخ الكبير (ج292/2).

(10) لابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (ص 170).

(11) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج222/1).

(12) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي وغيره (ص 88).

(13) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج206/7).

خيثمة[1] والدارقطني[2] وابن القيسراني[3] والهيثمي[4] وأبو عبد الرحمن الحوت[5]، وزاد ابن سعد وابن المبارك: ليس بشيء، وكذا قال ابن معين مرة[6]، وذكره في الضعفاء كل من ألف يهم[7].

وقال البزار[8] وأبو أحمد الحاكم[9]: ليس بالقوي، وقال ابن عدي[10] والزيلعي[11]: أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، وزاد ابن عدي: على أني لم أر له حديثا قد جاوز الحد في الإنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وقال الفلاس[12]: أجمع أهل العلم على أنه لا يروى عنه.

وقال البيهقي مرة[13]: ضعيف بمرة، وقال في موضع[14]: ضعيف لا يحتج بروايته، وقال العراقي[15]: ضعيف جداً، منسوب إلى الكذب.

وقال أبو داود[16] والنسائي مرة[17]: ليس بثقة، وزاد النسائي: لا يكتب حديثه، وكذا قال أحمد بن حنبل مرة[18] وقال ابن الجوزي[19]: لا يجوز الاحتجاج به. وقال النسائي[20]

---

(1) لابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة (ج86/4).
(2) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (ج276/1).
(3) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج2128/4).
(4) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج13/3).
(5) للحوت، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص 149).
(6) تاريخ ابن معين–رواية الدوري (ج241/4).
(7) انظر: ابن حجر، لسان الميزان (ج40/3).
(8) البزار، مسند البزار (ج4/ 133).
(9) لأبي أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (ج47/5).
(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج131/3).
(11) للزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف (ج465/2).
(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج12/3).
(13) للبيهقي، شعب الإيمان (ج496/6).
(14) للبيهقي، معرفة السنن والآثار (ج382/1).
(15) للعراقي، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين(ج160/1).
(16) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ج33/2).
(17) ابن حجر، لسان الميزان (ج40/3).
(18) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج12/3).
(19) لابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف (ج198/1).
(20) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 33).

الجنيد[1] والدارقطني[2] والبيهقي[3] وابن القيسراني[4] والإشبيلي[5] وابن القطان[6] والذهبي[7] والزيلعي[8] والهيثمي[9] والمتقي الهندي[10] : متروك، وتركه يحيى القطان[11] وابن المبارك[12] مهدي[13] وأبو زرعة الرازي[14] .

وقال الذهبي في موضع[15] : تركوه، وقال في موضع[16] : هالك.

وكذبه جماعة من العلماء، منهم: شعبة بن الحجاج[17] وأحمد بن حنبل[18] ويحيى ابن معين[19] وأبو حاتم الرازي[20] وابن أبي خيثمة[21] وابن القطان[22] وابن الجوزي[23]

---

(1) لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج201/1).

(2) للدارقطني، سنن الدارقطني (ج298/1).

(3) للبيهقي، معرفة السنن والآثار (ج218/10).

(4) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج603/2).

(5) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (ج3/ 134).

(6) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج82/2).

(7) الذهبي، تنقيح التحقيق (ج90/1).

(8) للزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف (ج466/2).

(9) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج255/1).

(10) للمتقي الهندي، كنز العمال (ج493/9).

(11) البخاري التاريخ الكبير (ج292/2).

(12) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج484/3)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج11/3)، البخاري التاريخ الكبير (ج292/2).

(13) البخاري التاريخ الكبير (ج292/2)

(14) لأبي زرعة الرازي، الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج607/2)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج12/3).

(15) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج159/1).

(16) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص 349).

(17) لابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق (ج412/1).

(18) ابن حبان، المجروحين (ج232/1).

(19) ابن حبان، المجروحين (ج232/1).

(20) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج12/3).

(21) تاريخ ابن أبي خيثمة (ج403/1).

(22) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج271/2).

(23) لابن الجوزي، الموضوعات (ج139/3).

والذهبي[1]، وزاد أبو حاتم: متروك.

وقال ابن حبان[2]: يحدث الموضوعات عن الأثبات، ويخالف الثقات في الروايات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعتمد لها.

ولكن أبا داود[3] والفلاس[4] نفيا عنه الكذب، فقالا: ما هو عندي من أهل الكذب، ولكنه لم يكن بالحافظ.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد كلام الإمام وكيع في الراوي.

ثانيًا: الرواة الذين تركهم الإمام وكيع

1. غَالِبُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْجَزَرِيُّ الْعُقَيْلِيُّ[5]:

- سمع منه وكيع وتركه[6].

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الهيثم بن خارجة[7] وابن معين[8] والساجي[9] والدارقطني[10] والخطيب

---

(1) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص 198).

(2) ابن حبان، المجروحين (ج232/1).

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج487/1).

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج117/3)، لأبي أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (ج47/5).

(5) غالب بن عبيد الله الجزري العقيلي، روى عن عطاء ومجاهد، روى عنه عبيد الله بن عمرو ويعلى بن عبيد. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج48/7).

(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (109/7)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 182)

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج431/3).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج427/4).

(9) ابن حجر، لسان الميزان (ج297/6).

(10) سنن الدارقطني (ج282/5).

البغدادي[1] وابن الجوزي[2]، وقال الذهبي[3]: واه. وقال ابن الملقن[4]: ضعيف بمرة، وقال المناوي[5]: ضعيف جدًا.

ووصفه بعض النقاد بنكارة الحديث، فقال ابن معين[6] والبخاري[7] وأبو حاتم الرازي[8]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن عدي[9]: له أحاديث منكرة المتن.

وتركه نقاد كُثُر، فقال العجلي[10] والنسائي[11] والأزدي[12] والدارقطني[13] وابن القطان[14] والهيثمي[15] وابن حجر[16]: متروك، وزاد الأزدي: لا يحل أن يُروى عنه الحديث.

وقال ابن معين[17] والنسائي[18] في موضع آخر وابن عبد الهادي[19] وابن القيسراني[20]: ليس بثقة، وزاد النسائي: لا يُكْتَبُ حديثه، وكذا قال الساجي في موضع آخر[21]،

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج645/15).
(2) لابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف (ج382/2).
(3) الذهبي، تنقيح التحقيق (ج317/2).
(4) لابن الملقن، البدر المنير (ج500/9).
(5) للمناوي، الفتح السماوي (ج380/1).
(6) ابن حجر، لسان الميزان (ج297/6).
(7) البخاري التاريخ الكبير (ج101/7)، التاريخ الأوسط (ج140/2)، الضعفاء الصغير (ص 113).
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج48/7).
(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج110/7).
(10) ابن حجر، لسان الميزان (ج297/6).
(11) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 86).
(12) لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج245/2).
(13) سنن الدارقطني (ج259/1).
(14) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج243/3).
(15) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج216/3).
(16) ابن حجر، التلخيص الحبير (ج428/4).
(17) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج109/7).
(18) لسان الميزان، ابن حجر (ج297/6).
(19) لابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق (ج55/5).
(20) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج800/2).
(21) ابن حجر، لسان الميزان (ج297/6).

وزاد ابن عبد الهادي: ولا مأمون، بل هو مجمع على ترك الاحتجاج به.

وقال أبو عبد الله الحاكم[1]: ساقط الحديث، وقال الذهبي في موضع[2]: تركوه، وفي موضع آخر[3]: تالف.

وقال ابن المديني[4] وابن القيسراني في موضع آخر[5]: ضعيف ليس بشيء، وقال ابن سعد[6]: ضعيف ليس بذاك، وقال الجوزجاني[7]: غير مقنع في الحديث، وقال أبو داود[8]: ليس بشيء.

وقال ابن حبان[9] وابن القيسراني[10]: يروي المعضلات عن الثقات، وزاد ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره.

وقال ابن القيسراني في موضع آخر[11]: يُتهم بالوضع، وقال ابن حجر في موضع آخر[12]: معروف بوضع الحديث.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام وكيع على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على شِدَّة تضعيفه، ووافقه بعضهم على عدم كتابة حديثه والاحتجاج به.

---

(1) للحاكم، سؤالات السجزي (ص 218).
(2) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج505/2).
(3) الذهبي، تنقيح التحقيق (ج335/1).
(4) لابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (ص 173).
(5) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج1296/3).
(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج335/7).
(7) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص 306).
(8) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ج270/2).
(9) ابن حبان، المجروحين (ج201/2).
(10) لابن القيسراني، تذكرة الحفاظ (ص 105).
(11) لابن القيسراني، تذكرة الحفاظ (ص 234).
(12) ابن حجر، تبيين العجب بما ورد في فضل رجب (ص 19).

2. خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ بن خَارِجَةُ أَبُو الْحجَّاج السَّرخسِيّ الضبعِي، من الثامنة مات سنة ثمان وستين[1]

-تركه وكيع[2]

-أقوال النقاد:

قال الإمام أحمد: لايكتب حديثه[3]، وقال ابن معين: ليس بشيء[4]، ومرة قال: ليس بثقة[5].

ومرة قال: كذاب[6]، ومرة قال: مستقيم الحديث[7]، ، وقال النسائي: متروك الحديث[8]، وكذلك تركه ابن المبارك[9]، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، والحاكم أبو أحمد: متروك الحديث[10] ومثل هذا قال ابن حجر، وزارد يدلس عن الكذابين[11]، وقال ابن سعد اتقى الناس حديثه فتركوه[12]، وأورده الدارقطني في الضعفاء[13]، وأورده ابن حبان في المجروحين[14]، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به[15].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص186).
(2) البخاري التاريخ الكبير (ج205/3) .
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج376/3) .
(4) ابن معين، تاريخ ابن معين (ج252/3) .
(5) المصدر نفسه .
(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج494/3) .
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج376/3) .
(8) للنسائي، الضعفاء والمتروكون(ص36).
(9) المصدر نفسه .
(10) المزي، تهذيب الكمال (ج21/8) .
(11) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص186).
(12) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج262/7) .
(13) للدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج151/2) .
(14) ابن حبان، كتاب المجروحين (ج288/1) .
(15) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج376/3) .

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك، يدلس عن الكذابين. وافق النقاد الإمام وكيع في الحكم على الراوي، حيث يُجمِع النقاد على ترك حديثه.

3. جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ السُلَمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ[1] :

- قال البخاري: أدركه وكيع ثم تركه[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه يحيى القطان[3] وابن معين[4] وابن عمار[5] وابن الجارود[6] والبيهقي[7] والهيثمي[8] والبوصيري[9]، وزاد القطان: جدًا، وقال الذهبي[10]: واه، وقال الهيثمي مرة[11]: قد أجمعوا على ضعفه. وقال ابن عدي[12]: عامتها حديثه مما لا يتابع عليه، والضعف على حديثه بَيِّن.

وقال ابن معين مرة[13] وأبو زرعة الرازي[14]: ليس بشيء، وزاد: لا أحدث عنه، وأمر أن يضرب على حديثه.

---

(1) جعفر بن الزبير الحنفي أو الباهلي الدمشقي، نزيل البصرة، من السابعة، مات بعد الأربعين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 140).

(2) البخاري التاريخ الأوسط (ج106/2).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج479/2).

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج429/4)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج479/2).

(5) لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج116/72).

(6) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج215/3). وهو عبد الله بن الجارود النيسابوري.

(7) للبيهقي، شعب الإيمان (ج177/10).

(8) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج189/7).

(9) للبوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (ج426/2).

(10) الذهبي، تنقيح التحقيق (ج63/1).

(11) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج206/1).

(12) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج366/2).

(13) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 408).

(14) لأبي زرعة الرازي، الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج483/2)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج479/2).

وقال ابن معين مرة[1] والنسائي[2]: ليس بثقة، وقال الذهبي مرة[3]: ساقط الحديث.

قال الباحث: أثنى بعض النقاد على الراوي من جهة عدالته مع تضعيفهم لحديثه.

قال الفلاس[4]: متروك الحديث، وكان رجلًا صدوقًا كثير الوهم، وقال أبو داود[5]:

من خيار الناس، ولكن لا أكتب حديثه، وقال الساجي[6]: كان رجلًا صالحًا يهم في الحديث، لا يحتج به في الأحكام لغفلته، وتحتمل الرواية عنه في الأدب والزهد لفضله[7]، وقال ابن حجر[8]: متروك الحديث، وكان صالحًا في نفسه.

ولكنَّ ابن معين أنكر هذا الثناء، واتهم الراوي بالكذب الذي يقدح في عدالة الراوي وضبطه. فعندما قيل له: جعفر بن الزبير كان من الصالحين، قال[9]: كيف يكون صالحًا وكان يكذب، بل ترك جمع كبير من الأئمة حديث الراوي.

قال البخاري[10] وابن الجنيد[11] والأزدي[12] والنسائي مرة[13] والدارقطني[14] والبيهقي

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج309/4).

(2) لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج117/72).

(3) الذهبي، الكاشف (ج294/1).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج479/2)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج362/2).

(5) أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ج387/1)

(6) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج215/3).

(7) قال بشار عواد محقق كتاب "تهذيب الكمال": "ولا عبرة بقول الساجي، فأي أدب وزهد يأتي من مثل هذا المُغَفَّل الذي روى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعا: "الذين يحملون العرش يتكلمون بالفارسية الدرية"! فهذه سذاجة. انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج37/5).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 140).

(9) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (ج60/1).

(10) البخاري الضعفاء الصغير (ص 36).

(11) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج215/3).

(12) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج215/3).

(13) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 28).

(14) للدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج261/1).

مرة[1] وابن القيسراني[2] والإشبيلي[3] والهيثمي مرة[4] وابن حجر[5] والسيوطي[6] والمتقي الهندي[7]: متروك الحديث.

وقال الأحوص بن المفضل الغلابي[8]: لا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني[9]: نبذوا حديثه، وقال في موضع آخر[10]: ليس ممن يحتج به على أحد من أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل[11]: اضرب على حديث جعفر بن الزبير، وقال مرة[12]: ترك الناس حديثه، وذكره البرقي في طبقة من ترك حديثه[13]، وقال ابن عبد الهادي[14]: تركوه.

ونقل ابن الجوزي[15] والبوصيري[16] وابن حجر[17] الإجماع على ترك حديثه.

وضعفه أئمة آخرون تضعيفًا شديدًا مع الإشارة لترك لحديثه، كما فعل الإمام يعقوب

---

(1) للبيهقي، الأسماء والصفات (ج139/2).
(2) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج2204/4).
(3) للإشبيلي، الأحكام الوسطى (ج2/ 104).
(4) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج126/4).
(5) ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (ج42/1).
(6) للسيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (ج63/2).
(7) للمتقي الهندي، كنز العمال (ج90/12).
(8) لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج116/72).
(9) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص188).
(10) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص286).
(11) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج206/3).
(12) الإمام أحمد، سؤالات أبي داود (ص255).
(13) انظر: لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج215/3).
(14) لابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق (ج551/2).
(15) لابن الجوزي، الموضوعات (ج192/1).
(16) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (ج70/1).
(17) ابن حجر، إتحاف المهرة (ج243/6).

الفسوي. قال ابن المديني[1]: لا يكتب حديثه، ضعيف لا يسوي شيئًا، وقال أبو حاتم الرازي[2]: كان ذاهب الحديث لا أرى أن أحدث عنه، وهو متروك الحديث، وقال أبو نعيم الأصفهاني[3]:لا يكتب حديثه، ولا يساوي شيئا.

وقد اتهمه بعض النقاد بالكذب ووضع الحديث، كان شعبة بن الحجاج يحلف أنه كذاب[4]، وقال مرة[5]: وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مائة حديث.

وقال يزيد بن هارون[6]: كان جعفر بن الزبير وعمران بن حدير في مسجد واحد مصلاهما، وكان الزحام على جعفر وليس عند عمران أحدٌ وكان شعبة يمر بهما فيقول: يا عجبًا للناس اجتمعوا على أكذب الناس – يعنى جعفرًا – وتركوا أصدق الناس – يعنى عمران.

وقال ابن حبان[7]: يروي عن القاسم وغيره أشياء كأنها موضوعة، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيها بالوضع، وقال الهيثمي مرة[8]: كذاب.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك يضع الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام وكيع على تركه .

ثالثًا: الراوي الذي قال فيه: "منكر الحديث".

يَمان بْن المُغِيرَة العَنَزِيُّ، ويُقال: العبدي، ويُقال: التَّيْمِيّ، أَبُو حُذَيْفَة البَصْرِيّ[9][10].

---

(1) لابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (ص156).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (479/2).

(3) لأبي نعيم الأصفهاني، الضعفاء (ص70).

(4) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (216/3).

(5) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (216/3)، لبرهان الدين الحلبي، الكشف الحثيث (ص 85).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (479/2).

(7) ابن حبان، المجروحين (212/1).

(8) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (154/1).

(9) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج32/ 407)

(10) يمان بن المغيرة البصري أبو حذيفة ضعيف من السادسة مات بعد الستين، بفتح أوله وتشديد النون الجهني تقدم في الموحدة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 610)

-قال وكيع[1] : منكر الحديث.

-أقوال النقاد:

قال ابن عدي: لا أرى به بأساً[2] .

وقال الجوزجاني[3] : لا يحمد الناس حديثه، وقال أبو حاتم[4] والنسائي[5] أبو زرعة[6] والدارقطني[7] وابن حجر[8] : ضعيف، ومرة قال أبو حاتم[9] : منكر الحديث، وزاد النسائي[10] : ليس بثقة، وذكره العقيلي في الضعفاء[11] ، قال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء[12] ، و قال أبو نعيم[13] والبخاري[14] وابن حبان[15] : منكر الحديث، وزاد ابن حبان[16] : استحق الترك لكثرة مناكيره، وقال الذهبي[17] : واه، وقال[18] : ضعفوه، وقال ابن القيسراني[19] : متروك الحديث.

---

(1) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (ج8/ 425)

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج529/8)

(3) الجوزجاني، أحوال الرجال(ص194)

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج311/9)

(5) لابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل (ج436/2)

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج311/9)

(7) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج3/ 137)

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 610)

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج311/9)

(10) النسائي، الضعفاء والمتروكون(ص112)

(11) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج463/4)

(12) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 392)

(13) أبو نعيم، الضعفاء (ص167)

(14) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي المطبوع (ج8/ 425)

(15) ابن حبان، المجروحين (ج143/3)

(16) المرجع السابق

(17) الذهبي، الكاشف (ج2/ 398)

(18) ديوان الضعفاء (ص 447)

(19) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج3/ 1355)

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف جدًا، ضعفوه كما قال الذهبي، ولعل تساهل ابن عدي فيه من باب الرواية إذ حكم عليه لما رأى روايته عن الثقات كما في الكامل، لكنه أورده في الضعفاء في كتابه.

المطلب الثَّالث: مصطلحات الرَّمي بالكذب، والوضع، والكفر.

أولاً: الرواة الذين رماهم وكيع بالكذب أو الوضع.

1. عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ [1] [2]:

- **رماه وكيع بن الجراح بوضع الحديث [3] وزاد:** كان عمرو بن خالد في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له تحول إلى واسط[4].
- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه البيهقي [5]، والهيثمي [6]، والبوصيري [7].

وذكره العقيلي [8]، وابن شاهين [9]، وابن الجوزي [10]، والذهبي [11]، وأبو العرب [12]، في الضعفاء، وزاد ابن شاهين: لا يساوي حديثه شيئًا.

---

(1) الْوَاسِطِيُّ: بكسر السين والطاء المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة مواضع، أولها واسط العراق، والثاني منسوب إلى واسط الرقة، والثالث واسط نوقان، وهي قرية على باب نوقان طوس، يقال لها: واسط اليهود، والرابع منسوب إلى واسط مرزاباد، وهي قرية بالقرب من مطيراباذ، كان بها جماعة من الفضلاء، والخامس إلى واسط، وهي قرية ببلخ. السمعاني، الأنساب (13/ 258).

(2) عمرو بن خالد القرشي، مولاهم، أبو خالد، كوفي، نزل واسط، من السابعة، مات بعد سنة عشرين ومائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 421).

(3) البيهقي، الخلافيات (ج2/ 500).

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج3/ 257)

(5) البيهقي، الخلافيات (ج1/ 266).

(6) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج2/ 299).

(7) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (ج1/ 384).

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/ 268).

(9) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص 186).

(10) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج2/ 225).

(11) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج2/ 483)، الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 302).

(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج10/ 162). وهو محمد بن أحمد بن تميم التميمي.

وقال أبو حاتم الرازي [1]: ضعِيفُ الحدِيثِ جِدًّا.

وقال يحيى بن معين [2]، والجوزجاني [3]، والنَّسَائي [4]، وابن شاهين [5]: ليس بثقة، وزاد النسائي: لا يكتب حديثه.

وقال أَبَو دَاوُدَ السجستاني [6]، وأبو نعيم الأصبهاني [7]: ليس بشيء.

وقال يَحْيَى بن معين [8]: كَذَّاب، ليس بشيء، وقال في موضع آخر [9]: غير ثِقَة وَلَا مَأْمُون، وقال أيضاً [10]: لَا يُسَاوِي حَدِيثه شَيْئاً.

وقال أحمد بن حنبل [11]: ليس يسوى، حديثه ليس بشيء.

وقال ابن أبي حاتم [12]: ولم يقرأ علينا حديثه (أي أبو زرعة الرازي).

وقال يَعْلَى بْن منصور الرازي [13]: كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها.

وقال الذهبي [14]: كذبوه، وقال في موضع آخر [15]: واهٍ.

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج1/ 151).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج3/ 448)، (ج4/ 378).

(3) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص 101).

(4) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج21/ 606).

(5) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين (ص 266).

(6) الإمام أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص 54).

(7) أبو نعيم، الضعفاء (ص 119).

(8) تاريخ ابن معين، رواية هاشم بن مرثد الطبراني (ص 12).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج3/ 375).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج4/ 341).

(11) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج2/ 557)، (ج3/ 16).

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 230).

(13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج6/ 217).

(14) الذهبي، الكاشف (ج2/ 75).

(15) الذهبي، المقتنى في سرد الكنى (ج1/ 212).

وقال البخاري[1]، وأبو أحمد الحاكم[2]، والساجي[3]،

ومحمد بن نصر المروزي[4]: مُنكر الحَدِيث.

وقال أبو حاتم الرازي[5]: متروك الحديث ذاهب الحديث لا يشتغل به.

وقال أحمد بن حنبل[6]، النسائي[7]، وأبو عوانة[8]، وابن عدي[9]، والدارقطني[10]، والبيهقي[11]، والهيثمي[12]، وابن حجر العسقلاني[13]، والشوكاني[14]: مَتْرُوك الحَدِيث، وزاد أحمد وأبو عوانة: ليس بشيء.

وقال ابن حبان[15]: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها من غير أن يدلس.

وقال ابن عدي[16]: عامة ما يرويه موضوعات.

وقال أبو عبد الله الحاكم[17]، وأبو سعيد النقاش[18]: يروي عن زيد بن علي الموضوعات.

---

(1) البخاري، التاريخ الأوسط (1/ 310)، التاريخ الكبير(ج6/ 328)، الضعفاء الصغير (ص 83).

(2) أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (ج4/ 282).

(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج10/ 161).

(4) المدلسين، لأبي زرعة العراقي (ص 42).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 230).

(6) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج1/ 246)، (ج3/ 128).

(7) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 80).

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/ 268).

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج6/ 221).

(10) الدارقطني، سؤالات أبي بكر البرقاني (ص 113)، الدارقطني، السنن (ج1/ 286).

(11) البيهقي، السنن الكبرى (ج2/ 560).

(12) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج5/ 97).

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 421).

(14) الشوكاني، نيل الأوطار (ج5/ 129).

(15) ابن حبان، كتاب المجروحين (ج2/ 76).

(16) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج6/ 224).

(17) الحاكم، المدخل إلى الصحيح (ص 158).

(18) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج10/ 162).

ورماه بوضع الحديث إسحاق بن راهويه[1]، وأبو زرعة الرازي[2] وزاد: لم يقرأ حديثه، وقال: اضربوا عليه، والدارقطني[3] وزاد: كذاب، والبيهقي[4]، وابن القيسراني[5] وزاد: كذاب، والفتني[6]، وابن الملقن[7].

وقال يحيى بن سعيد القطان[8]، ويحيى بن معين[9]، وأحمد بن حنبل[10]، وأبو داود[11]، وابن الجارود[12]، والدارقطني[13]، وابن حزم[14]، وابن القيسراني[15]، وابن رجب الحنبلي[16]، والهيثمي[17]: كذاب، وزاد أحمد: يروي عن زيد بن علي، عن لبابة أحاديث موضوعة.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك كذاب، وقد وافقه النقاد على تركه وكذبه، والله أعلم.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 230).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج6/ 230).

(3) الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين ابن حبان (ص 284).

(4) البيهقي، السنن الكبرى (1/ 349)، البيهقي، معرفة السنن والآثار (ج1/ 426).

(5) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج2/ 870).

(6) الفتني، تذكرة الموضوعات (ص 226).

(7) ابن الملقن، البدر المنير (ج4/ 95).

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج10/ 162).

(9) تاريخ يحيى بن معين، رواية ابن طهمان (ص 74)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص 160)، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج3/ 315).

(10) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/ 268).

(11) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج21/ 606).

(12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج10/ 161).

(13) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج2/ 166).

(14) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج10/ 162).

(15) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ (ص 153).

(16) ابن رجب، فتح الباري (ج7/ 287).

(17) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج1/ 246).

2. **يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الرَّازِيُّ**[1] :

–قَالَ وكيع: كَانَ يكذب[2]**، قال البخاري: كان وكِيع يَتَكَلَّم فيه**[3]**، وقال وكيع: ما أقول في رجل حدث بعشرة أحاديث في خلع النعل إذا وضع الطعام**[4]**. وكَانَ وَكِيعٌ شَدِيدَ الْحَمْلِ عَلَيْهِ**[5]**.**

– أقوال النقاد في الراوي:

وقال أبو زرعة الرازي[6] : واهي الحديث، وقال مرة[7] : في حديثه ضعف،

وضعفه أبو داود[8] والدارقطني[9] والبيهقي[10] وابن القيسراني[11] وابن القطان[12] والزيلعي[13] والبوصيري[14] والهيثمي[15] ، وزاد البيهقي في موضع[16] : لا يحتج بروايته.

---

(1) يحيى بن العلاء البجلي، أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي، من الثامنة، مات قرب الستين ومائة، د ق. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 595).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج31/ 487)

(3) البخاري التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (ج297/8)

(4) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (ج228/1)، (ج180/9)

(5) لابن القيسراني، تذكرة الحفاظ =أطراف أحاديث كتاب المجروحين ابن حبان (ص 26)

(6) لأبي زرعة الرازي، الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج527/2).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج180/9).

(8) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج487/31).

(9) الدارقطني، سنن الدارقطني (ج232/1).

(10) للبيهقي، السنن الكبرى (ج382/1).

(11) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج982/2).

(12) لابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج520/3).

(13) للزيلعي، نصب الراية (ج15/4).

(14) للبوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (ج165/6).

(15) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج210/3).

(16) للبيهقي، معرفة السنن والآثار (ج372/3).

وقال أبو حاتم الرازي[1] وابن حزم[2]: ليس بالقوي، وقال الجوزجاني[3]: شيخ واه، وقال ابن عدي[4]: بيّن الضعف على روايته وحديثه.

وقال صالح جزرة[5] والساجي[6]: منكر الحديث، وزاد: فيه ضعف.

وقال الفلاس[7] والأزدي[8] والنسائي[9] والدارقطني[10] وابن القيسراني[11] والإشبيلي[12] والذهبي[13]: متروك الحديث، وزاد الفلاس: جدًا، وقال الدولابي[14]: متروك في الحديث.

وقال البيهقي في موضع آخر[15] والعراقي[16] والهيثمي[17] والمتقي الهندي[18]: متروك.

وقال ابن حبان[19]: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المعتمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن القيسراني[20]: ينفرد عن الثقات بالمنكرات.

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج180/9).
(2) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج352/12).
(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج437/4).
(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج28/9).
(5) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج353/12).
(6) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج352/12).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج180/9).
(8) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج352/12).
(9) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 107).
(10) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج486/31).
(11) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج478/1).
(12) للإشبيلي، الأحكام الوسطى (ج134/1).
(13) الذهبي، العلو للعلي الغفار (ص 60).
(14) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج352/12).
(15) للبيهقي، السنن الكبرى (ج224/2).
(16) للعراقي، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (ج2610/6).
(17) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج285/4).
(18) للمتقي الهندي، كنز العمال (ج863/5).
(19) ابن حبان المجروحين، (ج116/3).
(20) لابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، (ص 26).

وقال ابن معين[1]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر[2]: ليس بثقة.

وقال ابن حجر[3] والمناوي[4]: ضعيف جدًا، وقال ابن حجر في موضع آخر هو[5] والكناني[6]: رمي بالوضع.

وقال أحمد بن حنبل[7] والهيثمي في موضع آخر[8]: كذاب، وزاد أحمد: يضع الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث رمي بالوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام وكيع على تضعيفه، وظاهر كلام الإمام وكيع التجريح الشديد.

3. حفص بن سلم، أبو مقاتل السمرقندى[9] **(10)**.

- **كان وكيع بن الجراح يكذبه**[11].

- **أقوال النقاد:**

قال الخليلي: كان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقه محل يعنى بجمع حديثه[12].

وقال ابن حبان: "كان قتيبة بن سعيد يحمل عليه شديدًا" ويضعفه بمرة، وقال: "كان لا يدري ما يحدث به"[13].

---

(1) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 468)، ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، (ج180/9).

(2) تاريخ ابن معين–رواية الدوري (ج369/4).

(3) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، (ج902/13).

(4) للمناوي، الفتح السماوي، (ج380/1).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 595).

(6) للكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج56/2).

(7) لأبي زرعة الرازي، الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج577/2).

(8) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج123/2).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج187/3) .

(10) أبو مقاتل السمرقندي [اسمه حفص بن سلم] مقبول من الثامنة ت. تقريب التهذيب (ص 675).

(11) ابن حبان، المجروحين (ج257/1) .

(12) للخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج151/1) .

(13) ابن حبان، المجروحين (ج256/1) .

وكان عبد الرحمن بن مهدي يكذبه، ومرة قال: والله لا تحل الرواية عنه[1]، وقال السليماني[2]: حفص بن سلم الفزاري في عداد من يضع الحديث[3]، قال السعدي: "أبو مقاتل السمرقندي كان فيما حدث ينشىء لكلام الحسن إسنادًا"[4]، وقال ابن عدي: وأبو مقاتل هذا له أحاديث كثيرة، ويقع في أحاديثه مثل ما ذكرته أو أعظم منه (يقصد بذلك النكارة)، وليس هو ممن يعتمد على رواياته[5]، وقال ابن حبان: يأتي بالأشياء المنكرة التي يعلم من كتب الحديث أنه ليس لها أصل[6]، وقال الحاكم: يروي المناكير[7].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف جدا، كان يروي المناكير. وافق النقاد الإمام وكيع في حكمه على الراوي.

4. **مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي نزيل مرو ويقال له ابن دوال دوز من السابعة مات سنة خمسين ومائة**[8].

- كذبه وكيع[9] **وقال : كان مقاتل بن سليمان كذابا**[10]**، وقال: سمعنا منه والله المستعان**[11].

---

(1) ابن حبان، المجروحين (ج256/1).

(2) أبو الفضل أحمد بن على بن عمرو بن أحمد ابن إبراهيم بن يوسف بن عنبر السليماني الحافظ البيكندي، من أهل بيكند، وإنما قيل له السليماني انتسابا إلى جده أبى أمه أبى حامد أحمد بن سليمان البيكندي، كانت له رحلة إلى الآفاق والكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادا وحفظا ودراية بالحديث وضبطا وإتقانا. السمعاني، الأنساب (ج198/7)

(3) ميزان الاعتدال، الذهبي (ج557/1) .

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج294/3) .

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج296/3) .

(6) ابن حبان، المجروحين (ج256/1) .

(7) لابن رجب، شرح علل الترمذي (ص392).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب(ص545).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج354/8) .

(10) المصدر نفسه .

(11) المصدر نفسه .

-أقوال النقاد:

قال ابن معين: ليس بثقة[1]، ومرة قال: ليس حديثه بشيء[2]، وقال الإمام أحمد: مقاتل بن سليمان صاحب التفسير ما يعجبنى أن أروى عنه شيئا[3]، وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: كان قاصًا، ترك الناس حديثه[4]، وقال أبو حاتم: متروك الحديث[5]، وقال إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي مبتدع كذاب[6]، وقال أحمد بن سيار المروزي: هو متهم، متروك الحديث مهجور القول[7]، وقال الجوزجاني: كان دجالا مستورا[8]، وقال البخاري: لاشيء البتة[9]

وقال النسائي: كذاب[10]، وقال أبو داود: تركوا حديثه[11]، وقال الساجي: كان كذابا، متروك الحديث[12]، وقال ابن حبان: كان يكذب في الحديث[13]، وقال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة[14]، وقال ابن سعد: أصحاب الحديث يتقون حديثه وينكرونه[15]، وقال ابن

---

(1) المزي، تهذيب الكمال (ج448/28) .
(2) المصدر نفسه .
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج355/8) .
(4) المصدر نفسه .
(5) المصدر نفسه .
(6) المزي، تهذيب الكمال (ج443/28) .
(7) المزي، تهذيب الكمال (ج445/28) .
(8) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص343).
(9) البخاري التاريخ الكبير (ج14/8) .
(10) المزي، تهذيب الكمال (ج449/28)
(11) المزي، تهذيب الكمال (ج449/28)
(12) المزي، تهذيب الكمال (ج450/28)
(13) ابن حبان، المجروحين (ج14/3) .
(14) المزي، تهذيب الكمال، (ج437/28) .
(15) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج263/7) .

عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه[1]، وقال الذهبي:أجمعوا على تركه[2]، وقال ابن حجر: كذبوه وهجروه ورمى بالتجسيم[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد وافق النقاد جميعا في حكمهم على الراوي الإمام وكيع من حيث تكذيبه وتركه .

5. وَهْبُ بنُ وَهْبِ بنِ كَثِيْرٍ الأَسَدِيُّ الْقُرَشِيُّ، أَبُو البَخْتَرِيُّ[4]:

- رماه وكيع بن الجراح بالكذب[5].

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه ابن معين[6] والدارقطني[7] وابن ناصر الدين[8].

وقال ابن سعد[9]: لم يكن في الحديث بذاك، روى منكرات؛ فترك حديثه.

وتركه جماعة كبيرة من الأئمة، فقال مسلم[10] والنسائي[11] والدارقطني[12] والذهبي[13]:

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج190/8) .

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج202/7) .

(3) ابن حجر تقريب التهذيب (ص545).

(4) وهب بن وهب، أبو البختري القرشي، القاضي ببغداد، وهو ابن وهب بن كثير بن عبد الله بن ربيعة بن الأسود بن المطلب بن أسد ابن عبد العزى، توفي بها سنة مائتين، روى عن هشام بن عروة وجعفر بن محمد. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج25/9).

(5) البخاري التاريخ الكبير (ج170/8).

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج333/8).

(7) للدارقطني، المؤتلف والمختلف (ج1948/4).

(8) لابن ناصر الدين، توضيح المشتبه (ج296/7).

(9) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج240/7).

(10) لمسلم، الكنى والأسماء (ج153/1).

(11) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 104).

(12) للدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (ج36/13).

(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج107/8).

متروك الحديث، وقال النسائي[1] والذهبي[2] مرة: ليس بثقة، وزاد النسائي: ولا يُكْتُب حديثه، كذاب خبيث.

وقال البخاري[3]: سكتوا عنه، وقال أحمد بن حنبل[4]: مطروح الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم[5] والخطيب البغدادي[6]: ذاهب الحديث، وقال العقيلي[7]: لا أعلم له حديثًا مستقيمًا، كلها بواطيل، وقال ابن حيان[8] وأبو نعيم الأصفهاني[9]: لا يُكْتُب حديثه، وزاد ابن حيان: ضعيف الحديث جداً.

وكذبه شعيب بن إسحاق القرشي[10] وحفص بن غياث[11] وأبو بكر بن عياش[12] وابن المديني[13] وإسحاق بن راهويه[14] ودحيم[15] والفلاس[16] وعثمان ابن أبي شيبة[17] والجوزجاني[18] وأبو زرعة[19] وأبو حاتم[20]

---

(1) ابن حجر، لسان الميزان (ج8/400).
(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج4/1259).
(3) البخاري التاريخ الكبير (ج8/170)، التاريخ الأوسط (ج2/320)، الضعفاء الصغير (ص 136).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/25).
(5) لأبي أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (ج2/329).
(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج15/625).
(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/325).
(8) ابن حيان، أخبار القضاة (ج1/244).
(9) لأبي نعيم الأصفهاني، الضعفاء (ص 157).
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/25).
(11) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج15/625)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج63/411).
(12) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج15/625)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج63/414).
(13) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج15/625)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج63/413).
(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/26).
(15) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج15/625)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج63/415).
(16) لأبي أحمد الحاكم، الأسامي والكنى (ج2/330).
(17) لابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، (ص 190).
(18) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص 229).
(19) لأبي زرعة، الضعفاء الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (ج2/666).
(20) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/26).

الرازيان وأبو داود[1] والنسائي[2] والدارقطني[3] وابن القيسراني[4] وابن عبد الهادي[5] والذهبي[6] والعـــراقـــي[7] وابن الملـقـــن[8] والسخاوي[9] والسيوطي[10] والكناني[11] والفتني[12] والمناوي[13] وابن العماد[14] والشوكاني[15].

ووصفه بوضع الحديث أبو عبد الله الحاكم[16] وابن الجوزي[17] والشوكاني[18].

ونقل ابن الجوزي وابن عبد الهادي الإجماع على كذبه ووضعه للحديث، فقال ابن الجوزي[19]: كذاب يضع الحديث بإجماعهم.

وقال ابن عبد الهادي[20]: كذاب يضع الحديث باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج625/15)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج421/63).
(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج625/15)، لابن عساكر، تاريخ دمشق (ج421/63).
(3) للدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج135/3).
(4) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج455/1).
(5) لابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق (ج67/1).
(6) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص 37).
(7) للعراقي، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (ج2099/5).
(8) لابن الملقن، البدر المنير (ج423/1).
(9) للسخاوي، المقاصد الحسنة (ص 102).
(10) للسيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (ج92/2).
(11) للكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج131/1).
(12) للفتني، تذكرة الموضوعات (ص 74).
(13) للمناوي، فيض القدير (ج318/2).
(14) لابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج477/2).
(15) للشوكاني، نيل الأوطار (ج195/3)، للشوكاني، الفوائد المجموعة (ص 8).
(16) ابن حجر، لسان الميزان (ج400/8).
(17) لابن الجوزي، الموضوعات (ج47/1).
(18) للشوكاني، الفوائد المجموعة (ص 15).
(19) لابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف (ج479/1).
(20) لابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص 220).

وممن جمع بين تكذيبه ووضعه للحديث ابن معين[1] وأحمد بن حنبل[2] وابن الجارود[3] وابن عدي[4] وابن الجوزي[5] وابن القيسراني[6] وابن حجر[7] والشوكاني[8].

وقال ابن حبان[9]: كان ممن يضع الحديث على الثقات، كان إذا جنّه الليل سهر عامة ليله يتذكر الحديث ويضعه ثم يكتبه ويحدث به، لا تجوز الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي كذاب يضع الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام وكيع على تضعيفه تضعيفًا شديدًا، ووافقه أغلبهم على رميه بالكذب والوضع.

ثانياً: الراوي الذي اتهمه وكيع بالكفر.

6. بِشْرُ بْنُ غِيَاثٍ بن أبي كريمة أبو عبد الرحمن المَرِيْسِيُّ مولى زيد بن الخطاب[10].

-قيل لوكيع فيه فقال: هو كافر[11]. **وقال وكيع:** "على المريسي لعنة الله، يهودي أو نصراني"، قال له رجل: كان أبوه أو جده يهودياً أو نصرانياً؟ قال وكيع: "عليه وعلى أصحابه

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج26/9).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج25/9).
(3) ابن حجر، لسان الميزان (ج400/8).
(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج335/8).
(5) لابن الجوزي، الموضوعات (ج54/3).
(6) لابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج1668/3).
(7) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (ج788/10).
(8) للشوكاني، الفوائد المجموعة (ص 158).
(9) ابن حبان، المجروحين (ج74/3).
(10) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج531/7) .
(11) ابن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (ج1/ 154)

لعنة الله، القرآن كلام الله"، **وضرب وكيع إحدى يديه على الأخرى، وقال:** "سيئ ببغداد يقال له المريسي يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه"[1].

-أقوال النقاد:

قال أبو زرعة: بشر المريسي زنديق[2]، وقال قتيبة بن سعيد: بشر المريسي كافر[3]، وقال يزيد بن هارون: كافر[4]، وقال الذهبي: مبتدع ضال، لا ينبغي أن يروى عنه[5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متهم بالكذب، مبتدع ضال، كفره غالب النقاد. وافق غالبية النقاد الإمام وكيع في الحكم عليه.

المطلب الرابع: التجريح الضمني:

أولاً: الراوي الذي قال فيه: أنه لم يسمع من أبيه

1. عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ المَكِيّ، من السابعة[6].

قال وكيع: كانوا يقولون إن عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُجَاهِدِ لم يسمع من أبيه[7].

ضعفه ابن معين[8]، والإمام أحمد[9]، وأبو حاتم[10]، وقال الجوزجاني: غير مقنع[11]، وقال

---

(1) البخاري خلق أفعال العباد (ص34).
(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج531/7) .
(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج322/1)
(4) البغدادي، تاريخ بغداد، الخطيب (ج531/7) .
(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج322/1)
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص368).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج70/6) .
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج70/6) .
(9) المصدر نفسه .
(10) المصدر نفسه .
(11) للجوزجاني، أحوال الرجال (ص250).

ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[1]، وقد ذكره البخاري في ضعفائه[2]، وكذلك فعل الدارقطني[3]، وقال سفيان الثوري: كذاب[4]، وقال النسائي: متروك الحديث[5]، وقال ابن حبان: كان يروي عن أبيه ولم يره ويجيب في كل ما يسأل وإن لم يحفظ فاستحق الترك[6]، وقال ابن حجر: متروك[7].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك، كذبه سفيان الثوري، والله سبحانه وتعالى أعلم .

والظاهر من عبارة الإمام وكيع أنه كان يضعفه وفي نفسه شيء منه لالتصاق تهمة الكذب به، وقد وافق الإمام وكيع عددا من النقاد في تضعيفه، وتركه بعضهم، وكذبه آخرون.

ثانياً: الراوي الذي قال فيه : "ما نقدر أن نحدث عنه".

1. مُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ بْنُ سُوَيْدٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ الطَّحَّانِ الْكُوفِيُّ، من الثَّامنة[8]، تُوفي ما بين سنة (171هـ - 180هـ)[9].

قال وكيع بن الجراح: أتينا المعلي بن هلال وإن كتبه لمن أصح كتب، ثم ظهرت أشياء ما نقدر أن نحدث عنه بشئ[10].

---

(1) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج514/6) .

(2) البخاري الضعفاء الصغير (ص92).

(3)للدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج162/2) .

(4)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج70/6) .

(5) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص68).

(6) ابن حبان، المجروحين (ج146/2) .

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص368).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص541).

(9) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 747).

(10) الجرح والتعديل ابن أبي حاتم (ج1/ 225)

أقوال النُّقاد فيه: متفق على كذبه ووضعه للحديث[1]، قال الذَّهبي: "كذاب وضاع باتفاق"[2]، وقال في موضع آخر: "كذبوه"[3]، وقال ابن حجر: "اتفق النُّقاد على تكذيبه"[4].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

كذاب يضع الحديث باتفاق النُّقاد، وافق كلام وكيع الأخير كلام النُّقاد على ذلك وتركه أخيراً. والله أعلى وأعلم.

ثالثًا: الراوي الذي قال: " يقول بالقدر"

1. إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ المخزومي، أبو إسحاق الْمَكِّيّ[5].

-قال وكيع :" كان إبراهيم بن نافع يقول بالقدر"[6].

-أقوال النقاد :

---

(1) انظر: ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص 169)، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج1/ 510)، (ج2/ 536)، البخاري، التاريخ الكبير (ج7/ 396)، العجلي، الثقات (ج2/ 289)، النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص96)، العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/ 214)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 331)، ابن حبان، المجروحون (ج3/ 16)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج8/ 99)، الدمشقي: أبو زرعة، تاريخه (ص471)، الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج3/ 132)، الدارقطني، سنن الدارقطني (ج4/ 70)، الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية له (ج12/ 317)، الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص168)، أبو عبد الله الحاكم، المدخل إلى الصحيح (ص 212)، أبو نُعَيْم، الضعفاء (ص148)، ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج2/1177)، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج3/ 132)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج28/ 297)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج4/ 747)، ميزان الاعتدال له (ج4/ 152)، الكاشف له (ج2/ 282)، المغني في الضعفاء له (ج2/ 671)، ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (ج1/ 111)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج10/ 241)، تقريب التهذيب له (ص541)، ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج1/119).

(2) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج2/ 671).

(3) الذهبي، الكاشف (ج2/ 282).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص541).

(5) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج2/ 227)

(6) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/ 306)

قال ابن عيينة[1]: "كان إبراهيم حافظا"، وقال ابن مهدي[2]: "كان إبراهيم بن نافع أوثق شيخ بمكة"، وقال ابن معين في رواية الدارمي[3]، وأحمد بن حنبل في رواية أبي طالب[4]: "ثقة"، وفي مسند يعقوب بن شيبة عن وكيع[5]: " كان إبراهيم بن نافع يقول بالقدر"، وكان أحمد يطريه، وقال الدار قطني[6]: "لا بأس به"، وقال ابن الجوزي[7] "ثقة"، وقال ابن خلفون[8]: "ثقة"، وقال الذهبي[9] في الكاشف، وميزان الاعتدال[10]، وديوان الضعفاء[11]: "ثقة". زاد في الكاشف[12] :"ثبت" وقال في المغني في الضعفاء[13] : "صدوق مقبول"، وقال ابن حجر[14]: "ثقة حافظ". وذكره ابن حبان[15] وابن شاهين[16] في الثقات.

فأقوالهم متفقة على ثقته، وعلو شأنه، رغم أنه رمي بالقدر، لكنه لم يكن داعية، وقد تعنت الدارقطني بقوله فيه: "لا بأس به" وكذلك الذهبي في المغني بقوله: صدوق مقبول، لكن حكمه الأخير – كما في الميزان وغيره – موافق لرأي الجمهور.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

---

(1) البخاري التاريخ الكبير (ج1/332)
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/140)
(3) تاريخ ابن معين–رواية عثمان الدارمي (ص68)
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/140)
(5) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/306)
(6) للدارقطني، سؤالات البرقاني (ص15)
(7) لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج1/57)
(8) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/306)
(9) الذهبي، الكاشف (ج1/226)
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/70)
(11) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص13)
(12) الذهبي، الكاشف (ج1/226)
(13) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج1/28)
(14) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص94)
(15) ابن حبان الثقات (ج6/5)
(16) لابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص33)

وخلاصة القول أن إبراهيم بن نافع ثقة ثبت صحيح الحديث والله أعلم وبهذا خالف كلام جماهير النقاد من المحدثين ظاهر كلام الإمام وكيع بن الجراح وإن كان أنه رمي بالقدر فقد يكون عنده ثقة والله أعلم.

رابعًا: الراوي الذي قال فيه وكيع: " لو ترك ما يغلط"

1. عَلِيُّ بْنُ عَاصِمِ بْنِ صُهَيْبٍ الواسطي التيمي مولاهم، من التاسعة مات سنة 201هـ وقد جاوز التسعين [1].

-قال وكيع: لَوْ تُرِكَ مَا يَغلَطُ فِيْهِ، وَأَخَذُوا غَيْرَهُ، لَكَانَ [2]، ومرة قال: خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط أو ما أخطأ فيه [3].

-أقوال النقاد:

وثقه العجلي وقال: كان ثقة معروفاً بالحديث، والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل [4]، وقال أحمد: هو والله عندي ثقة وأنا أحدث عنه [5] ومرة قال: كان يغلط ويخطىء وكان فيه لجاج -أي عناد- ولم يكن متهمًا بالكذب [6]، وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح والخير البارع شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده [7]، وقال ابن المديني كان علي بن عاصم كثير الغلط، وكان إذا غلط فرد عليه لم

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص403).
(2) المزي، تهذيب الكمال (ج508/20).
(3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج156/1).
(4) العجلي، الثقات (ج156/2).
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج326/6).
(6) المصدر نفسه.
(7) المزي، تهذيب الكمال (ج507/20).

يرجع[1] ومرة قال: كان علي بن عاصم معروفاً في الحديث، وكان يغلط في الحديث، وكان يروي أحاديث منكرة[2]، وقال صالح بن محمد ليس هو عندي ممن يكذب ولكن يهم وهو سيء الحفظ كثير الوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم[3]، وقال الساجي: كان من أهل الصدق، ليس بالقوي في الحديث[4]

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ ويصر ورمي بالتشيع[5]، وقال عمرو بن علي فيه ضعف وكان إن شاء الله من أهل الصدق[6]، وقال ابن معين: كذاب ليس بشيء[7]، ومرة قال: ليس بشيء ولا يحتج به وليس ممن يكتب حديثه[8].

-خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

هو صدوق يخطئ كثيراً ويصر، وحديثه يحتج به إذا وافق غيره من الثقات، قال ابن حبان "والذي عندي في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار والاحتجاج بما وافق الثقات لأن له رحلة وسماعا وكتابة وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق الترك وأما ما بين له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك متوهما أنه كان كما حدث به "[9].

وقد وافق غالب النقاد في الحكم على الراوي الإمام وكيع، إلا أن البعض كابن معين قد تشدد في حكمه عليه وأفحش القول فيه.

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج407/13).
(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج407/13).
(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج345/7).
(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج407/13).
(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص403).
(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج347/7).
(7) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (ج50/1).
(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج407/13).
(9) ابن حبان، المجروحين (ج113/2).

خامسًا: الراوي الذي قال عنه: "أنه لم يرو عن فلان".

1. نوح بن أَبي مريم، واسمه مابنة، ويُقال: مافنة، وقيل: يزيد بن جعونة المروزي، أَبُو عصمة القرشي قاضي مرو، ويعرف بنوح الجامع [1].

-قال وكيع بن الجراح [2] **يوافق ابن المبارك:** يضع كما يضع المعلى بن هلال. **وقَالَ مرة** [3]: ما نصنع به لم يرو عنه ابن المبارك.

-أقوال النقاد:

قال أبو زرعة [4]: ضعيف الحديث. وَقَال أَحْمَد بْن حنبل [5]: كان أَبُو عصمة يروي أحاديث مناكير لم يكن فِي الحديث بذاك، وقال ابن معين [6]: منكر الحديث، وقال البخاري [7]، والحاكم [8]: ذاهب الحديث جداً، وقال مسلم [9]، وأبو حاتم [10]، وابن حماد [11]: متروك الحديث، وقال الجوزجاني [12]: سقط حديثه.

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين [13]، وابن حبان في المجروحين [14]، وأبو نعيم في الضعفاء [15] والذهبي في المغني وقال: تركوه [16]

---

(1) ابن حبان، المجروحين (ج3/ 48)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 484)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج30/ 56)

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج7/ 396)

(3) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج30/ 58)

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 484)

(5) لأحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال(ج331/2) .

(6) ينظر: تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (ج56/1)

(7) البخاري التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (ج111/8)

(8) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج30/ 61)

(9) للإمام مسلم، الكنى والأسماء (ج1/ 643)

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/ 484)

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج8/ 293)

(12) للجوزجاني، أحوال الرجال (الترجمة 375)

(13) للدار قطني، الضعفاء والمتروكون (ج134/3)

(14) ابن حبان، المجروحين (ج3/ 48)

(15) لأبي نعيم، الضعفاء (ص 151)

(16) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج703/2)

وكذا قال ابن حجر في التقريب [1].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك . ووافق النقاد الإمام وكيع في حكمه عليه.

سادسًا: الراوي الذي وصف السنة به بأنها مجدبة.

1. الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللُّؤْلُؤِيُّ [2] الكُوفِيُّ [3] :

– قيل لوكيع: إن السنة مجدبة فقال: "وكيف لا تجدب وحسن اللؤلؤي قاضيا وحماد بن أبي حنيفة [4]" [5] .

– أقوال النقاد في الراوي:

وثقه مسلمة بن قاسم [6] ، وذكره ابن حبان في الثقات [7] .

وضعفه ابن معين [8] وأحمد بن حنبل [9] وأبو حاتم الرازي [10] وابن عدي [11] وابن الأثير الجزري [12] ، وزاد أبو حاتم: ليس بثقة ولا مأمون، وكذا قال أبو داود [13] والنسائي [14] .

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص567)

(2) اللؤلؤي: هذه النسبة لجماعة كانوا يبيعون اللؤلؤ. انظر: السمعاني، الأنساب (ج230/11).

(3) الحسن بن زياد اللؤلؤي، صاحب رأي، روى عن سعيد بن عبيد الطائي وابن جريج ومالك بن مغول وأيوب بن عتبة والحسن بن عمارة، روى عنه على بن هاشم بن مرزوق. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج15/3).

(4) حماد بن أبي حنيفة الفقيه عن أبيه، ضعفه ابن عدي وغيره. الذهبي، المغني في الضعفاء (ج1/ 188).

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/ 227)

(6) ابن حجر، لسان الميزان (ج48/3).

(7) ابن حبان، الثقات (ج168/8).

(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج227/1).

(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج275/8)، لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج202/1).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج15/3)، ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج615/6).

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج162/3).

(12) لابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب (ج136/3).

(13) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج275/8).

(14) للنسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 34).

وقال ابن معين[1]: ليس بشيء، وقال صالح جزرة[2]: ليس بشيء، لا هو محمود عند أصحابنا، ولا عندهم -يعني أصحابه-، قيل له بأي شيء تتهمه؟ قال: بداء سوء، وليس هو في الحديث بشيء، وقال السمعاني[3]: ليس في الحديث بشيء.

وقال ابن المديني[4] والنسائي مرة[5]: لا يُكتَبُ حديثه.

وتركه الدارقطني[6] والهيثمي[7].

ورماه بالكذب ابن معين[8] والفسوي[9] وأبو داود[10] والنسائي[11] والساجي[12] والعقيلي[13] والدارقطني[14] وابن الملقن[15].

وقال ابن نمير[16]: يُكذب على ابن جريج، وقال أبو ثور بن إبراهيم[17]: ما رأيت أكذب من اللؤلؤي، كان على طرف لسانه ابن جريج، عن عطاء.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام وكيع بن الجراح وأحكام غيره من النقاد:

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج227/1).
(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج275/8).
(3) السمعاني، الأنساب (ج231/11).
(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج275/8).
(5) لابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ج202/1).
(6) للدارقطني، سؤالات البرقاني (ص 23).
(7) للهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج262/6).
(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج15/3).
(9) ليعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج56/3).
(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج491/1).
(11) للنسائي، تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد (ص 124).
(12) ابن حجر، لسان الميزان (ج48/3).
(13) ابن حجر، لسان الميزان (ج48/3).
(14) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج275/8).
(15) لابن الملقن، البدر المنير (ج501/5).
(16) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج162/3).
(17) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج275/8).

الراوي ضعيف جدًا، ولكنه مختلف فيه بين التضعيف والرمي بالكذب، ولعل من رماه بالكذب من جهة كذبه على ابن جريج، ولعل قول وكيع روايته مجدبة تحمل الجرح الشديد، وأما قول مسلمة وابن حبان فيه بعض التساهل، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: مراتبُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ وكيع بن الجراح

إن الأئمة النُّقَّاد –ومنهم الإمام النَّاقد وكيع بن الجراح– قد أصدروا أحكامًا على الرُّوَاة تتفاوت في عباراتها وتختلف في مدلولاتها بحسب مكانة الرَّاوي مما روى، فمن الرُّوَاة: "من هو الْعَدل الحُجَّة، كالشَّابِّ القوي المُعَافَى، ومنهم: من هو ثِقَة صَدُوق، كالشابِّ الصحيح المتوسط في القُوَّة، ومنهم: من هو صَدُوق أو لا بأس به، كالكَهْل المُعَافَى، ومنهم: الصَدُوق الذي فيه لين، كمن هو في عافيةٍ لكن يُوْجِعَهُ رأسُه أو به دُمَّل، ومنهم: الضَّعيف كالذي تَحامَل ويشهَدُ الجماعة محمومًا، ولا يرمي جَنْبَه، ومنهم: الضَّعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش وبالتَّطبيب تُرجى عافيته، ومنهم: السَّاقط المتروك، كصاحب المَرَض الحَادّ الخَطِر، وآخر: حاله كحال من سَقَطَتْ قُوَّتُه، وأشرف على التَّلَف، وآخر: من الهالكين، كالمُحتَضَر الذي يُنازع، وآخر: من الكذَّابين الدَّجالين"[1].

وقد اجتهد العلماء في ترتيب مصطلحات الجَرْح والتَّعْدِيل وعباراته التي استعملها الأئمة النُّقَّاد في إصدار أحكامهم على الرُّوَاة، وظهرت صور عدَّة في ترتيبها على مراتب، ترجع إلى "أنَّ أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل قد أطلقوا كثيرًا من الألفاظِ في هذا المجال، ولم يضعوا –غالبًا– أمام كل لفظة ما يبين الأساس الذي جعلهم يطلقونها على الرَّاوي، إذ أنَّهم لو فعلوا ذلك لسهلت مهمة إلحاق ألفاظهم في مراتب لا يُختلف عليها، ولهذا جاء الاختلاف بين هؤلاء الأئمة وإن لم يكن كبيرًا، والحق أنَّ موضوع ترتيب ألفاظ الجَرْح والتَّعْدِيل يحتاج إلى كثير من البحث والتَّقصي والتَّطواف في كل كتب الجَرْح والتَّعْدِيل، حتى يمكن أن تُعرف مذاهبهم وأسسهم في إطلاق الألفاظ على الرُّوَاة، لأنَّه يبدو أنَّ كل إمام له منهجه الخاص في ذلك"[2].

وفيما يلي بيان لمراتب الجَرْح وتصنيف مصطلحات الجرح وعباراته عند الإمام النَّاقد وكيع بن الجراح

من خلال تتبع مصطلحاته وعباراته في جرح الرُّوَاة، والوقوف على مدلولاتها، والتَّعرف على أحوال الرُّوَاة الذين أطلقت في حقهم، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، يمكن تقسيم تلك المصطلحات والعبارات بحسب ما تدل عليه أو تمثله في جرح الرُّوَاة إلى ثلاث مراتب، وسيقسم الباحث تلك المصطلحات والعبارات من الأخف إلى الأشد، وهي:

---

(1) الذهبي، ذكر من يُعتمد قوله في الجَرْح والتَّعْدِيل (ص184– 185).

(2) فوزي: رفعت، ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث (ص234).

المطلب الأول: مرتبة الجرح اليسير:

أولًا: وصف أهل المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الضُّعَفَاء، الذين تُكتَبُ أحاديثُهم وتُخرج للاعتبار والاستشهاد، وقد ترتقي بالمتابعات والشَّواهد.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التَّالية:

-"ضعيف"، -"لا يسميهم استضعافا له"، -"ليس بشيء"، -"أمسك عنه وكيع"، -"مخلط".

المطلب الثاني: مرتبة الجرح الشَّديد:

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الضُّعَفَاء جدًا، الذين تُطرَحُ أحاديثُهم ولا يُحتجُّ بها، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتَبَرُ.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التَّالية:

-"أجز عليه"، -"متروك"، " منكر الحديث".

المطلب الثالث: مرتبة الرَّمي بالكذب والوضع.

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم ممن رموا بالسَّرقة للحديث والكذب فيه، تُطرَحُ أحاديثُهم ولا تُكتَبُ لا احتجاجًا ولا اعتبارًا؛ بل لا تحلُّ روايتها إلا لبيان وضعها.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التَّالية:

-"كذاب"، "يضع الحديث"، " كافر"

ومن خلال هذه المراتب لا بد من تسجيل الملحوظات التَّالية:

1- مراتب الرُّوَاة المُجرَّحين عند الإمام وكيع بن الجراح يمكن أن تُحصر في درجات ثلاث:

أ. درجة للاعتبار، وهي: المرتبة الأولى: مرتبة الجَرْح اليسير.

ب. درجتان للرَّد، وهما: المرتبة الثَّانية: مرتبة الجَرْح الشَّديد، والمرتبة الثَّالثة: مرتبة الرَّمْي بالكذب والوضع.

2- يترتب على مراتب الرُّوَاة السَّابقة معرفة أقسام الحديث، فحديث أهل الجَرْح عند الإمام وكيع على منزلتين، هما:

أ. الحديث الضَّعيف: وهو ما لا يُحتَجُّ به من الحديث، ويُكتَبُ للاعتبار ويُبحَثُ له عن شواهد ومتابعات، وتشمل أحاديث رواة المرتبة الأولى: الجَرْح اليسير.

ب. الحديث المردود: وهو ما يُطرح من الحديث ولا يُحتَجُّ، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتبَرُ به، ويشمل:

- أحاديث رواة المرتبة الثَّانية: الجَرْح الشَّديد، وأحاديثهم تُطرح، ولا يُحتَجُّ بها، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتبَرُ.
- وأحاديث رواة المرتبة الثَّالثة: الرَّمْيُ بالكذب والوضع، وأحاديثهم تَحرمُ روايتها مع العلم بوضعها في أي معنى كان، سواء في الأحكام والقصص والتَّرغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا -أي مقرونًا ببيان وضعها.

3- لم يُصرح الإمام وكيع بن الجراح بهذه المراتب، ولم يُقسِّم الرُّوَاة أو الأحاديث إلى مراتب، سواء بالشَّكل المذكور أو بأي شكل آخر.

ولكن هذه المراتب استنبطت من خلال تتبع أقوال وعبارات الإمام وكيع بن الجراح في جَرْح الرِّجَال، والنَّظر في مدلولاتها، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد.

والذي يبدو أنَّ مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، وتصنيف الرُّوَاة والأحاديث إلى مراتب ودرجات لم تُدون في عصر الإمام وكيع ومن قبله في مُصَنَّفات، إلَّا أنَّها كانت معروفة لدى النُّقَّاد المشتغلين في هذا العلم -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

ويمكن القول أنَّ الإمام وكيع وأقرانه من النُّقَّاد قد مهدوا الطَّريق لمن جاء بعدهم من النُّقَّاد؛ لبناء مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل في صورتها العامة والمشهورة، مع العلم أنَّ أول من تكلَّم في مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل هو الإمام عبد الرَّحمن بن مهدي (ت:198هـ) من أتباع التَّابعين[1]، وأول مَنْ دَوَّن ذلك هو الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي (ت:327هـ) في كتابه "الجَرْح والتَّعْدِيل"[2].

---

(1) انظر: رضوان وريان، مراتب الجرح والتعديل (ص10).

(2) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج37/2).

المبحث الرَّابع: خصائص منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجَرْح

من خلال ما سبق، علمنا أنَّ للإمام وكيع بن الجراح منهجًا علميًا دقيقًا في جرح الرِّجَال، وتتبع أحوالهم، وهذا المنهج له خصائص مميزة، وقواعد وأسس واضحة يمكن استنباطها من خلال أقواله وعباراته الواردة في الجَرْح، ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الفقرات التَّالية:

1- التَّوسُّط والاعتدال في الجَرْح:

وذلك أن كل طَّبَقة من طبقات النُّقَّاد لا تخلو من متشدد أو متوسط أو متساهل، وأنَّ الإمام وكيع بن الجراح لم يُذكر في أي قسم من هذه الأقسام، فالذي يُرجح لنا – وَاللَّهُ أَعْلَمُ – أنَّه من النُّقَّاد المتوسطين المعتدلين المنصفين في تجريح الرِّجَال، لأمور منها:

أ. لم أجد من وصفه قديمًا أو حديثًا بالتَّشدد أو التَّساهل في جرح الرِّجَال، ولو عُرف بشيءٍ من ذلك لاشتهر أمره كما هو حال غيره.

ب. محاكاته للأئمة المعتدلين من خلال استخدامه للألفاظ والعبارات نفسها التي استخدموها.

ت. بلغ إجمالي عدد الرُّواة المدروسين المجرحين (سبع وعشرون) راويًا باستعمال مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها، لم أجد للإمام وكيع مصطلح "متروك" بل "تركه" وكان من أكثر المصطلحات استعمالًا، وممن قال في حقهم: خارجة بن مصعب، وغيره ثلاثة.

ث. وافق النُّقَّاد الإمام وكيع في أحكامهم على الرُّوَاة في أكثرهم، مع شيء من التَّفاوت في بعض الأحيان في الرُّتبة، على النَّحو التَّالي:

من خلال ما سبق يُمكن الاجتهاد في تصنيف الإمام وكيع بن الجراح من حيث التَّشدد والتَّساهل، بأنه كان يتصف بالتَّوسط والاعتدال والله أعلم.

2- الدِّقة والأمانة العلمية في التَّجريح:

اتَّسم منهج الإمام وكيع بن الجراح في تجريح الرِّجَال بالدِّقة العلمية والأمانة والموضوعية، فنراه يُنزل كل راوٍ منزلته، ويُعطي كل ذي حق حقه، وقد سار وفق قواعد علمية دقيقة بعيدًا عن اتِّباع الهوى والْمُحَابَاة.

3- اعتماده لمصادر علمية دقيقة في الْجَرْح:

اعتمد الإمام وكيع بن الجراح على مصادر علمية دقيقة في التَّجريح، وهي حصيلة من قبله، فاستقى منها أقواله في أغلب الأحيان في الجرح، وتتمثل في المادة التي استخلصها النُّقَّاد قبله من خلال دراستهم للرُّوَاة، ومروياتهم، وبها يستطيع النَّاقد متابعة تلك الدِّراسة لأولئك الرُّوَاة الذين لم يُدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة؛ حيث قال في حق: نوح بن أبي مريم بعد أن اتهمه بالوضع، ما نصنع به لم يرو عنه ابن المبارك.

4- اعتباره لأحكام بعض النُّقَّاد، وتأييده لهم:

كان الإمام وكيع بن الجراح يعتبر بأحكام بعض النُّقَّاد فيوافقهم في تجريح الرِّجَال أحيانًا كثيرة.

5- استعمال مصطلحات وعبارات للجرح، مُتنوعة الألفاظ، مُختلفة الدَّلالات، مُتعددة المراتب:

استعمل الإمام وكيع بن الجراح في تجريح الرُّواة مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها مختلفة في دلالاتها، وهي: كان يقول بالقدر، يخلط في أخذه، اضرب عليه، لا يسميه استضعافا له، تركه، أمسك عنه، أجز عليه، يضع الحديث، رماه بالكذب، يكذب، كافر، متروك، كذبه، كذاب ليس حديثه بشيء، لم يسمع من أبيه.

ولقد وضعت هذه المصطلحات والعبارات بحسب دلالاتها، وما تمثله من جرح للرُّوَاة في مراتب ثلاث، كما سبق بيانه.

6- اعتباره لأحكام بعض النُّقَّاد ومخالفته لأحكام آخرين:

كان الإمام وكيع بن الجراح يعتبر أحكام بعض النُّقَّاد، فيوافقهم في جرح الرِّجَال أحيانًا كثيرة، وقد تكون هذه الموافقة:

أ. موافقة صريحة واضحة، حيث ينقل الإمام وكيع قول النَّاقد ويعزوه إلى قائله.

ب. موافقة غير صريحة، تتضح من خلال موافقة الإمام وكيع لأحكام كثير من النُّقَّاد في الرِّجَال.

وفي المقابل نجد أنَّ وكيع بن الجراح قد يُخالف بعض النُّقَّاد في أحكامهم، وهذا إنَّ دَلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على استقلال الإمام وكيع بن الجراح في رأيه وحكمه على الرِّجَال، حيث إنَّ أحكامه نابعة من دراسته الخاصة القائمة على جمع الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّوَاة وتتبع أخبارهم، مع عدم إهماله للحصيلة العلمية المستفادة من النقاد الذين سبقوه في هذا المجال.

7- استعماله الْجَرَح المُطلق والمقيد:

قد جرح الإمام وكيع بن الجراح بعض الرُّوَاة، واستعمل في ذلك الجرح المطلق وكذلك الجرح المقيد، أما الجرح المطلق: يُقصد به: "الحكم بجرح الرَّاوي بلفظ مُطلق، دون اقترانه بلفظ آخر يُقيده"، وأَمّا الجرح المقيد، فَيُقْصَد به: "الحكم بجرح الرَّاوي مقارنة بغيره كما قال في حق نوح ابن أبي مريم:" يضع كما يضع المعلى بن هلال".

8- عدم الأخذ عن الراوي إذا لم يرو عنه كبار العلماء:

كان الإمام وكيع بن الجراح لا يأخذ عن الراوي إذا لم يروي عنه ابن المبارك، وقال ذلك في حق: نوح بن أبي مريم "أبو عصمة"[1].

9- تفسيره للجرح أحيانًا:

ومن منهج الإمام وكيع بن الجراح في الجرح أنه يُفسر الجرح أحيانًا، ليكون غيره على بينة من قوله، وهذا يدل على نزاهته العلمية في نقده للرجال؛ حيث قال في حق: "يونس بن يزيد الأيلي": "كان سيئ الحفظ"[2].

10- عدم تفسير الجَرْح غالبًا:

علمنا في الفقرة السَّابقة أنَّ الإمام وكيع بن الجراح كان يُفسر الجَرْح أحيانًا، ولكن بالنَّظر في أقواله وعباراته الواردة في الجَرْح يتبيَّن أنَّه كان لا يُفسر الجَرْح في مواطن عديدة وهذا واضح في صلب الرسالة.

---

(1) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج30/ 58)

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9/48).

11- تضعيف الرَّاوي مع الإشارة إلى بدعته:

كان الإمام وكيع بن الجراح يُضَعِّف بعض الرُّوَاة ويشير إلى بدعتهم أحياناً، مما يدلُّ على إنصافه ومعرفته بأحوالهم، من ذلك: تكفيره لبشر المريسي[1]، ورميه إبراهيم بن نافع ببدعة القدر[2].

12- كان لا يأخذ بحديث من يخالط السلطان.

كان الإمام وكيع لا يأخذ حديث أصحاب السلطان ويعتبره جرحاً، وهذا واضح في ترجمة هشيم بن بشير[3]. قال أبو داود: "كَانَ وَكيع لا يُحدِّث عَن هُشَيم لأنه كان يُخَالِط السُّلطانَ"[4].

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (ج1/ 154).

(2) لمغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/ 306).

(3) هشيم بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم، ابن قاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم بمعجمتين الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة 183هـ/ع.

انظر: الخطيب، تاريخ بغداد (86/14)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (248/1)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص574).

(4) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص133).

الخاتمة

الخـاتمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا لله رب العالمين بجميع محامده كلِّها على جميع نعمه علينا وعلى جميع خلقه، حمدًا يوافي نِعَمَهُ ويُكافِئُ مزيده، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، وسلم، وبعد...

أعرض في خاتمة الرسالة، أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال الدِّراسة، مع التنصيص على أهم التوصيات المؤمل القيام بها، وأسأل الله التوفيق والسداد.

أولًا: النتائج:

توصَّلْت من خلال هذا البحث، إلى نتائج مهمَّة، من أبرزها:

أولًا: عاش الإمام وكيع بن الجراح في الفترة الزمنية الواقعة ما بين (128هـ-197هـ)، فشهد أواخر عهد الدولة الأموية وتوفي في عهد الخلافة العباسية في خلافة الأمين.

ثانيًا: تتلمذ الإمام وكيع بن الجراح على يد صفوة ممتازة من كبار علماء عصره، منهم سليمان بن مهران وسفيان الثوري وغيرهم، وكان لديه تلاميذ كثر من أشهرهم: أحمد بن حنبل وهناد بن السري.

ثالثاً: لم يكتف الإمام وكيع بن الجراح بالأخذ عن شيوخه ببلده الكوفة؛ بل كانت له رحلاته العلمية خارجها، لدمشق وللحجاز ولمصر ولغيرها.

رابعاً: اتَّبَع الإمام وكيع بن الجراح منهجًا علميًا دقيقًا في الجرح والتعديل، وتَتَبُّع أحوالهم جرحًا وتعديلًا، وهذا المنهج له خصائصه المميزة، وقواعده وأسسه الواضحة، ومن هذه الخصائص:

1. النزاهة العلمية في الجرح التَّعديل.
2. الدقة العلمية في الجرح التَّعديل.
3. اعتماده لمصادر علمية دقيقة في التَّعْدِيل. وليس هنا الموضع لحصرها.

خامساً: بلغ عدد الرواة المدروسين عند الإمام وكيع بن الجراح (65) راويًا، ما بين جرح وتعديل، تعرض ل(38) راويًا منهم بألفاظ التَّعديل المختلفة، و(27) راويًا بألفاظ التَّجريح المختلفة.

سادساً: عَبَّرَ الإمام وكيع بن الجراح بألفاظ تعديل متعددة، متباينة الدلالات، بلغت (27) لفظة؛ منها (7) من ألفاظ التعديل المطلق، و(3) من ألفاظ التعديل المقيد.

سابعاً: عَبَّر الإمام وكيع بن الجراح بألفاظ جرح متعددة، مختلفة الدلالات، بلغت (19) لفظة جميعها من ألفاظ الجرح المطلق، وتنوعت ما بين جرح يسير وجرح شديد ورمي بالوضع والكذب.

ثامناً: إن مدلول لفظ ليس بشيء عند الإمام وكيع تحمل معنى الضعف، وهذا واضح من خلال مقارنة قوله بأقوال النقاد.

تاسعًا: اجتهدت في بيان خلاصة الحكم على جميع الرواة الذين تكلم فيهم الإمام وكيع بن الجراح جرحًا وتعديلًا وكانت موافقة لحكمه في أغلبها مع شيء من التَّفاوت في بعض الأحيان بين المصطلح الذي أطلقته على الرَّاوي.

عاشرًا: قسمت مراتب الجرح والتعديل عند الإمام وكيع بن الجراح إلى ستِّ مراتب للجرح والتَّعديل، ثلاث للتَّعديل، وثلاث للتَّجريح، وبيانها كما يلي:

مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: التوثيق الرفيع، بالثناء عليه.

المرتبة الثانية: التَّوثيق العادي، (المطلق).

المرتبة الثالثة: التَّوثيق المتوسط.

مراتب التجريح:

المرتبة الأولى: الجرح بوصف يدل على الجَّرح اليسير في الرَّاوي.

المرتبة الثانية: الجرح بوصف يدل على الجَّرح الشديد في الرَّاوي.

المرتبة الثالثة: الجرح بالوضع والكذب.

حادي عشر: استعمل الإمام وكيع ألفاظًا للتَّجريح، ولكنه تجنب الألفاظ الجارحة ما أمكن، وانتقى عباراته وكسا ألفاظه، والتزم الأدب في النَّقد، سوى أهل البدع.

ثاني عشر: مصطلح "مخلط"، من الألفاظ التي استخدمها الإمام وكيع بن الجراح وأراد بها الاختلاط بالمعنى الاصطلاحي.

وأخيرًا: لا يمكن إنْصَاف الرَّاوي والحكم عليه بما يناسبه بالاعتماد على قول ناقد واحد، أو أهل زمان واحد؛ بل يتعين الرجوع إلى كتب الرجال، وحصر أقوال النُّقاد في الرَّاوي والوقوف على مدلولاتها.

ثانيًا: التَّوصيات:

ومن باب تمام الفائدة إن شاء الله تعالى، أشير إلى أبرز التَّوصيات التي شعرت بأهميتها من خلال إعدادي للبحث، والتي أوصي بها الباحثين وطلبة العلم، وهي:

أولًا: توجيه طلبة الدِّراسات العليا إلى الدِّراسات المُتعلقة بمناهج الأئمة في نقد الرِّجَال، وإبراز جهودهم في حفظ السُّنَّة النَّبوية والذَّب عنها.

ثانيًا: الاهتمام بإفراد مُصنفات خاصة يُجمع فيها أقوال كل ناقد على حدة، على غِرار مُصنفات الأئمة في هذا الباب، خاصة النُّقَّاد الذين اِعْتُمِدت أقوالهم في الجَرْح والتَّعْدِيل، ولم تُفرد أقوالهم في مصنفات.

ثالثًا: العمل على إخراج مُعجم لألفاظ وعبارات الجَرْح والتَّعْدِيل الصادرة عن النُّقَّاد، مع فهرستها بطريقة علمية، والاجتهاد في شرح معانيها والوقوف على مدلولاتها، وتحرير المصطلحات والعبارات الخاصة بإمام معين.

رابعًا: العناية بإخراج مُعجم للنُّقَّاد الذين تكلَّموا في الرِّجَال جرحًا وتعديلًا على مر العصور، مع ذكر ترجمة موجزة ومُفيدة لكُلِّ ناقد، تكون بمثابة مرجعاً لطلبة العلم.

خامسًا: تعريف جمهور المسلمين بعلمائهم وجُهودهم في خدمة الإسلام، والحديث الشَّريف على وجه الخصوص.

سادسًا: التَنْقِيب عن كُتب النُّقَّاد المفقودة، وتخصيص ميزانية من الدُّول لذلك.

وفي الختام، أسأل الله العلي العظيم أن يرحم الإمام النَّاقد وكيع بن الجراح رحمة واسعة، ويجزيه عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وأسأله سُبْحَانَه وتعالى أن يجعل هذا العمل عملًا خالصًا لوجهه الكريم ويتقبله مني، وأنَّ يغفر لي زلاتي، وأن يُوفِّقَنَي ويُسدِّدَني في القول والعمل، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وعلى سائر النَّبيِّين. آمين.

فِهْرست المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأثير، علي بن محمّد. (د.ت). *اللّباب في تهذيب الأنساب*. (د.ط). بيروت: دار صادر.

ابن الأثير، علي بن محمد. (1997م). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الأثير، المبارك بن محمد. (1979م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي. ط1. بيروت: المكتبة العلمية.

الأزهري، محمد بن أحمد. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أسلم، أسلم بن سهل. (1406هـ). *تاريخ واسط*. تحقيق: كوركيس عواد. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الإشبيلي، عبدالحق بن عبدالرحمن. (1416هـ). *الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم*. تحقيق: حمدي السلفي. وصبحي السامرائي. (د. ط). الرياض: مكتبة الرشد.

إمْداد الحقّ، إكرام الله. (د.ت). *الإمام عليّ بن المديني ومنهجه في نقد الرجال*. (د. ط). (د. م): دار البشائر الإسلامية.

الأنصاري، صفي الدين اليمني أحمد بن عبدالله. (1416هـ). *خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. ط5. حلب: مطبوعات الإسلامية. بيروت: دار البشائر.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1977م). *التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1977م). *التاريخ الكبير*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط1. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت). التاريخ الكبير بحواشي محمد خليل. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. (د.ط). حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المشهور بـ: صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. (د.م): دار طوق النجاة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1396هـ). *الضعفاء الصغير*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

البرقاني، أحمد بن محمد. (1404هـ). *سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه*. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط1. باكستان: لاهور.

البزار، أحمد بن عمرو. (2009م). *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك. (2007م). *شيوخ عبد الله بن وهب القرشي الذين روى عنهم وسمع منهم وذكر تجريح من جرح منهم وتعديله مما وقع في كتاب أبي عبد الله محمد بن وضاح، مع أخبار ابن وهب وفضله وزهده وسبب وفاته*. تحقيق: عامر حسن صبري. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الباباني، إسماعيل بن محمد. (1951م). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البقاعي، إبراهيم بن عمر. (1428هـ). *النكت الوفية بما في شرح الألفية*. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. ط1. (د.م): مكتبة الرشد ناشرون.

البُوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل. (1999م). *إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة*. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. ط1. الرياض: دار الوطن.

البُوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل. (1403هـ). *مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه*. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. ط2. بيروت: دار العربية.

البيهقيّ، أحمد بن الحُسَين. (1410هـ). *السنن الصغير*. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. ط1. كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية.

البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003م). *السنن الكبرى*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003م). *شعب الإيمان*. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد ومختار أحمد الندوي. ط1. الهند: الدار السلفية.

البيهقيّ، أحمد بن الحُسَين. (1412هـ). *معرفة السنن والآثار*. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. ط1. كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، دمشق: دار الوعي.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة. (1975م). *سنن الترمذي*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف. ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة. (1409هـ). *علل الترمذي الكبير*. تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الجرجاني، علي بن محمد. (1403هـ). *التعريفات*. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجورقاني، الحسين بن إبراهيم. (1422هـ). الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير. تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي. ط4. الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع.

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب. (د. ت). *أحوال الرجال*. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي. (د. ط). باكستان: حديث اكادمي.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1406هـ). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: عبد الله القاضي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1981م). *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية*. تحقيق: إرشاد الحق الأثري ط2. فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1992م). *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1968م). *الموضوعات*. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط1. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1397هـ). المراسيل. تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1952م). *الجرح والتعديل*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (2006م). *العلل*. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. (د. م): مطابع الحميضي.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1988م). *سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة)*. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. بغداد: دار الغرب الإسلامي.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1404هـ). *المدخل إلى الصحيح*. تحقيق: ربيع هادي عمير المدخلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1990م). *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بغداد: دار الكتب العلمية.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1977م). *معرفة علوم الحديث*. تحقيق: السيد معظم حسين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1973م). *الثقات*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1396هـ). *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1991م). *مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار*. تحقيق: مرزوق على ابراهيم. ط1. المنصورة: دار الوفاء.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1415هـ). *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1983م). *تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*. تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي. ط1. عمان: مكتبة المنار.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1986م). *تقريب التهذيب*. تحقيق: محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1989م). *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1986م). *لسان الميزان*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1419هـ). *المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية*. تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري. ط1. السعودية: دار العاصمة.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (1422هـ). نزهة النَّظر في توضيح نُخبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي. ط1. الرياض: مطبعة سفير.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (1379هـ). هدي الساري (مقدمة فتح الباري). (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن حزم، علي بن أحمد. (د.ت). المُحَلَّى بالآثار. (د.ط). بيروت: دار الفكر.

ابن حزم، علي بن أحمد. (1403هـ). جمهرة أنساب العرب. تحقيق: لجنة من العلماء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

حسن إبراهيم، حسن إبراهيم حسن. (1996م). *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي*. ط4. بيروت: دار الجيل.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1995م). معجم *البلدان*. ط2. بيروت: دار صادر.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (1988م). الجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية: المروذي وغيره. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط1. الهند: الدار السلفية.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (2001م). العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط2. الرياض: دار الخاني.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (د.ت). مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح. (د.ط). الهند: الدار العلمية.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (1998م). مسند أحمد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. (1425هـ). من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: عامر حسن صبري. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (2002م). *تاريخ بغداد*. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1417هـ). تاريخ بغداد الطبعة العلمية. تحقيق: مصطفى عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (2000م). *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. تحقيق: محمود الطحان. ط2. الرياض: مكتبة المعارف.

الخطيب البغداديّ، أحمد بن علي. *الكِفايةُ في عِلْم الرِّواية*. تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. (د.ط). المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الخطيب، محمَّد عجاج. (1408هـ). *السُّنَّة قبل التّدوين*. ط2. القاهرة: أم القرى للطباعة والنشر.

الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد. (1409هـ). *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير. (2006م). *التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث*. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الدارقطني، علي بن عمر. (1994م). *تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان*. تحقيق: خليل بن محمد العربي. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الدارقطني، علي بن عمر. (2004م). سنن الدارقطني. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وأحمد برهوم. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدارقطني، علي بن عمر. (1403هـ). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري. ط1. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

الدارقطني، علي بن عمر. (1985م). العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط1. الرياض: دار طيبة.

الدارقطني، علي بن عمر.(1986م). المؤتَلِف والمختَلِف. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1983م). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل*. تحقيق: محمد علي قاسم العمري. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الدّرويش، أحمد. (د.ت). *الفوائد المستمدة من تحقيقات العلامة الشيخ عبدالفتاح أبو غُدَّة في علوم مصطلح الحديث*. (د.ط). (د.ن): دار الإمام أبي حنيفة.

الدمشقي، أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو. (د.ت). *تاريخ أبي زرعة الدمشقي*. رواية: أبي الميمون بن راشد. تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني. (د. ط). دمشق: مجمع اللغة العربية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (2003م). تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. تحقيق: بشار عوّاد معروف. ط1. دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1998م). *تذكرة الحفاظ*. تحقيق: زكريا عميرات. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1998). تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي. تحقيق: ياسر إبراهيم محمد. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الذهبي، محمد بن أحمد. (2000م). *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*. تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب. ط2. الرياض: دار الوطن.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1967م). *ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين*. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. ط2. مكة: مكتبة النهضة الحديثة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1410هـ). *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط4. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1985م). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: د. شعيب الأرناؤوط. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (د. ت). *العبر في خبر من غبر*. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1995م). *العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها*. تحقيق: أشرف بن عبد المقصود. ط1. الرياض: مكتبة أضواء السلف.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1992م). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. تحقيق: محمد عوامة. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1998م). *المغني في الضعفاء*. تحقيق: نور الدين عتر. (د. ط). قطر: إحياء التراث الإسلامي.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1408هـ). *المقتنى في سرد الكنى*. تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد. ط1. المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1412هـ). *الموقظة في علم مصطلح الحديث*. اعتنى به: عبدالفتاح أبو غُدّة. ط2. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (1987م). *شرح علل الترمذي*. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار.

ابن رجب، عبدالرَّحمن بن أحمد. (1417هـ). فتح الباريّ شرح صحيح البخاري. تحقيق: مجموعة من المحققين. ط1. المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية.

الرّصاع، محمد بن قاسم الأنصاري. (1350هـ). *الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية المعروف بشرح حدود ابن عرفة*. ط1. بيروت: المكتبة العلمية.

الزبيدي، محمَّد مرتضى الحُسينيّ الزّبيدي. (د.ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. (د. ط). الكويت: مطبعة حكومة.

الزركلي، خير الدين بن محمود. (2002م). *الأعلام*. ط15. بيروت: دار العلم للملايين.

الزيلعي، عبد الله بن يوسف. (1414هـ). *تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري*. تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. ط1. الرياض: دار ابن خزيمة.

الزيلعي، عبد الله بن يوسف. (1997م). *نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي*. تحقيق: محمد عوامة. ط1. بيروت: مؤسسة الريان.

السباعي، مصطفى بن حسني. (1998م). *السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي*. ط1. القاهرة: دار الوراق للنشر والتوزيع ودار السلام للنشر والتوزيع.

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. (1407هـ). *الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ*. تحقيق: فرانز روزنثال. ترجمة: صالح أحمد العلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السخاوي، محمَّد بن عبدالرَّحمن. (1424هـ). *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث*. تحقيق: علي حسين علي. ط1. مصر: مكتبة السنة.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (1985م). *المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة*. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط1. بيروت: دار الكتب العربي.

ابن سعد، محمد بن سعد. (1968م). *الطبقات الكبرى*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن سعد، محمد بن سعد. (1410هـ). الطَّبقات الكبرى. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

سعد، قاسم علي. (2002م). منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل. وجمع أقواله في الرجال. ط1. (د.ت). دبي: دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

السلمي، محمد بن الحسين. (1427هـ). *سؤالات السلمي للدارقطني*. تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. (د. ن): (د. م).

السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1962م). *الأنساب*. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. ط1. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

سيف، أحمد محمد نور. (1399هـ). *يحيى بن معين وكتابه التاريخ*. ط1. مكة المكرمة: جامعة الملك عبدالعزيز.

السيوطي، عبدالرَّحمن بن أبي بكر. (1424هـ). *تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّووِي*. تحقيق: طارق عوض الله محمّد. ط1. الرياض: دار العاصمة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1996م). *اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (2004م). تاريخ الخلفاء. تحقيق: حمدي الدمرداش. ط1. مكتبة نزار الباز.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1403هـ). طبقات الحفاظ. (د.ت). ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

شاكر، أحمد محمَّد. (1417هـ). *البَاعثُ الحثيثُ شرح اختِصَارِ علومِ الحَدِيث*. تعليق: محمد ناصر الدِّين الألباني. حقَّقه وتَمَّم حَواشيه: عليّ بن الحسن بن عليّ بن عبدالحميد الحلبي الأثري. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

ابن شاهين، عمر بن أحمد. (1984م). *تاريخ أسماء الثقات*. تحقيق: صبحي السامرائي. ط1. الكويت: الدار السلفية.

ابن شاهين، عمر بن أحمد. (1989م). *تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين*. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن شاهين، عمر بن أحمد. (1999م). ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. ط1. الرياض: مكتبة أضواء السلف.

شعبان، عبد الله. (2008م). *التأصيل الشرعي لقواعد المُحَدِّثين*. ط2. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

الشوكاني، محمد بن علي. (1993م). *نيل الأوطار*. تحقيق: عصام الدين الصبابطي. ط1. مصر: دار الحديث.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث.

ابن الصلاح، عبد الرحمن بن علي. (2002م). *معرفة أنواع علوم الحديث*. تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصَّنعاني. محمَّد بن إسماعيل. (1417هـ). *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*. تحقيق: صلاح عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصَّنعاني. محمَّد بن إسماعيل. (د.ت). سبل السلام. (د.ت). (د.ط). دار الحديث.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (1985م) الروض الداني (المعجم الصغير). تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. ط1. بيروت، عمان: دار عمار، المكتب الإسلامي.

ابن طباطبا، محمَّد بن عليّ. (د.ت). الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية. (د.ط). بيروت: دار صادر.

ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله. (1421هـ). الاستذكار. تحقيق: سالم محمد عطا. محمد علي معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. بيروت.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1387هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق:* مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. ط1. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1994م). *جامع بيان العلم وفضله*، . تحقيق: أبو الأشبال الزهيري. ط1. السعودية: دار ابن الجوزي.

عبد المطلب، رفعت فوزي. (د.ت). ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث. (د. ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن عبد الهادي، محمّد بن أحمد. (1428هـ). تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق. تحقيق: سامي جاد الله. وعبدالعزيز الخبانيّ. ط1. (د.م): أضواء السَّلف.

أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم. (1384هـ). *غريب الحديث*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط1. حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

عتر، نور الدين. (1421هـ). أصول الجَرْح والتَّعْدِيل وعلمُ الرِّجَالِ. (د. ط). دمشق: دار اليمامة.

العجلي، أحمد بن عبد الله. (1985م). *معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم*. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

ابن عدي، أحمد بن عدي. (1997م). *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عراق، علي بن محمد. (1399هـ). *تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة*. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العراقي، عبدالرحيم بن الحسين. (1423هـ). *شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي*. تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر ياسين فحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العراقي، عبدالرحيم بن الحسين. (2005م). المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. (د.ت). ط1. بيروت: دار ابن حزم.

ابن عساكر، علي بن الحسن. (1995). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمرو بن غرامة. ط1. بيروت: دار الفكر.

العقيلي، محمد بن عمرو. (1403هـ). *الضعفاء الكبير*. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العلائي، خليل بن كيكلدي. (1417هـ). *المختلطين*. تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب وعلي عبدالباسط مزيد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

العلائي، خليل بن كيكلدي. (1985م). *النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح*. تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري. ط1. (د.م): (د.ن).

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد. (1986م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط1. دمشق: دار ابن كثير.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد. (1429هـ). معجم اللغة العربية المعاصرة. بمساعدة فريق عمل. ط1. (د.ت): عالم الكتب.

العمري، أكرم ضياء. (د.ت). *بحوث في تاريخ السنة المشرفة*. ط5. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

العوني، حاتم بن عارف. (1416هـ). *المنهج المقترح لفَهم المصطلح دراسة تأصيلية تأريخية لمصطلح الحديث*. ط1. (د.م): دار الهجرة للنشر والتوزيع.

العيني، محمود بن أحمد. (1412هـ). *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

العيني، محمود بن أحمد. (1427هـ). مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أحمد بن فارس. (1979م). *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الفكر.

الفاسي، محمد بن أحمد بن علي.(2000م). شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام.(د.ت).ط1.دار الكتب العلمية.

الفسوي، يعقوب بن سفيان. (1981م). *المعرفة والتاريخ*. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. (1999م). *تأويل مختلف الحديث*. ط2. (د. م): ومنقحة المكتب الاسلامي مؤسسة الإشراق.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري.(1992م). المعارف. تحقيق: ثروت عكاشة. ط2. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

القشيري، محمد بن علي ابن دقيق العيد. (1423هـ). *الإلمام بأحاديث الأحكام*. تحقيق: حسين إسماعيل الجمل. ط2. السعودية: دار ابن حزم.

ابن القطان، علي بن محمد. (1990م). *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*. تحقيق: الحسين آيت سعيد. ط1. الرياض: دار طيبة.

القِنَّوجي، محمد صديق خان. (1423هـ). أبجد العلوم. ط1. دار ابن حزم.

ابن القيسراني، محمد بن طاهر. (1994م). *تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)*. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط1. الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع.

ابن القيسراني، محمد بن طاهر. (1996م). *ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)*. تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي. ط1. الرياض: دار السلف.

الكتاني، محمد عَبْد الحَيّ. (1982م). *فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات*. تحقيق: إحسان عباس. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير. (1988م). *البداية والنهاية*. تحقيق: علي شيري. ط1. (د. ت): دار إحياء التراث العربي.

اللكنوي، محمد بن عبدالحي. (1407هـ). *الرفع والتكميل في الجرح والتعديل*. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط3. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا. (1990م). *الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب*. تحقيق: أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن المِبْرَد، يوسف بن حسن الحنبلي. (1413هـ). بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم. تحقيق وتعليق: روحية عبد الرحمن السويفي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المتقي الهندي، علي بن حسام الدين. (1981م). *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال* تحقيق: بكري حياني و صفوة السقا. ط5. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن المديني، علي بن عبد الله. (1404هـ). *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1980م). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (1984م). *الكنى والأسماء*. تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية

مسلم، مسلم بن الحجاج. (2005م). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور بـ: صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى.(1986م). *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي.

أبو المحاسن، محمد بن علي بن الحسن بن حمزة.(د.ت). الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.(د.ط).باكستان–كراتشي: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية.

ابن معين، يحيى بن معين. (1979م). *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن معين، يحيى بن معين. (د. ت). *تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن معين، يحيى بن معين. (1988م). *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

ابن معين، يحيى بن معين. (1985م). *معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز*. تحقيق: محمد كامل القصار. ط1. دمشق: مجمع اللغة العربية.

ابن معين، يحيى. (1400هـ). *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية ابن طَهْمان*. تحقيق: أحمد محمّد نور سيف. (د.ط). دمشق: دار المأمون للتراث.

مغلطاي، مغلطاي بن قليج. (2001م). *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق: عادل بن محمد. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

ابن المُلقِّن، عمر بن علي. (1425هـ). *البدر المُنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشّرح الكبير*. تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحي. وآخرون. ط1. الرياض: دار الهجرة.

المناوي، عبدالرؤوف بن تاج العارفين. (1356هـ). *فيض القدير شرح الجامع الصغير*. ط1. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسانُ العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

ابن ناصر الدين. (1993م). *توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم*. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن النديم، محمد بن إسحاق. (1997م). الفهرست. تحقيق: إبراهيم رمضان. ط2. بيروت: دار المعرفة.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1396هـ). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1369هـ). تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله. (1974م). *حلية الأولياء*. (د. ط). مصر: السعادة.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله. (1984م). *الضعفاء*. تحقيق: فاروق حمادة. ط1. الدار البيضاء: دار الثقافة.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله. (1996م). *المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم*. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

النَّوويّ، يحيى بن شَرَف. (1405هـ). *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*. تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

النَّوويّ، يحيى بن شَرَف.(1997م). خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام. تحقيق: حسين إسماعيل الجمل. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النَّوويّ، يحيى بن شَرَف. (د.ت). *صحيح مسلم بشرح النّووي المعروف بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. (د.ط). القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر.

النيسابوري، أبو أحمد الحاكم. (1994م). الأسامي والكنى. تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل. ط1. المدينة المنورة: دار الغرباء الأثرية.

الهروي، أبو الفضل عبيدالله بن عبد الله بن أحمد بن يوسف.(1411هـ). المعجم في مشتبه أسامي المحدثين. تحقيق: نظر محمد الفاريابي.ط1.الرياض: مكتبة الرشيد.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. (1979م). كشف الأستار عن زوائد البزار. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. (1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسام الدين القدسي. (د. ط). القاهرة: مكتبة القدسي.

وكيع، مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ البغدادي. (1947م). أخبار القضاة. تحقيق: صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي. ط1. (د. م): المكتبة التجارية الكبرى.

ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس. (1421هـ). *تاريخ ابن يونس المصري*. تحقيق: عادل نويهض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفهارس العلمية

الفهارس العلمية

أولاً: فِهْرست الآيات القرآنية

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي المَوْتَى...﴾	260	22
سورة آل عمران		
﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ...﴾	135	24
سورة النساء		
﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ...﴾	83	27
سورة المائدة		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ للهِ...﴾	3	30
سورة الحجر		
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	9	36
سورة النمل		
﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾	19	ج
سورة الجاثية		
﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ... ﴾	21	19
سورة الحجرات		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ...﴾	6	22
سورة الطلاق		
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ...﴾	2	27
سورة الانشقاق		
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾	19	31

ثانياً: فِهْرست الأحاديث النَّبوية والآثار.

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	الحكم على إسناد الحديث	الصفحة
.1	إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ...	أبو موسى الأشعري	متفق عليه.	23
.2	إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ.	حفصة بنت عمر	متفق عليه.	29
.3	ائْذَنُوا لَهُ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ...	عائشة	متفق عليه.	28
.4	بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً...	عبد الله بن عمرو	البخاري.	22
.5	خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...	عمران بن حصين	متفق عليه.	28
.6	صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ...	عبد الله بن عمرو	مسلم.	22
.7	مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ...	أبو بكر، وعلي ابن أبي طالب	حسن	23
.8	يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ...	أبو هريرة	مسلم	28

ثالثاً: فِهْرست الرُّواة المدروسين

أولاً: الرُّواة المعدلون

م	اسم الراوي	رقم الصفحة
1-	ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ	81
2-	جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعَفِيُّ	58
3-	الحسن بن صالح	100
4-	حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الأَسَدِيُّ	71
5-	حَفْص بن غِيَاث	102
6-	حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	49
7-	حَوشَب بْن عَقِيل الجرمي	66
8-	زياد بن عَبد الله بن الطفيل	107
9-	سلمة بن نبيط بن شريط الأشجعي	68
10-	سُلَيْمَانُ بْنُ بُرَيْدَةَ	92
11-	سليمان بن حيّان، أبو خالد الأحمر	52
12-	سُلَيْمان بن داود بن الجارود	45
13-	سليمان بن مهران الأسدي	97
14-	عباد بن العوام	43
15-	عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيُّ البَصْرِيُّ	67
16-	عَبْد الرَّحْمَن بْن خضير الأنصاري	98
17-	عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن زياد الْمحَاربي	86
18-	عبد الرحمن بن مغراء الدوسي	98
19-	عبد الرحيم بن سليمان الكناني	84
20-	عَبد السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ الْمُلائِيُّ	90
21-	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ	95
22-	عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ يسار	95
23-	عبد الله بن بريدة	113
24-	الْعَلاءُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْيَامِيُّ الْكُوفِيُّ	65

م	اسم الراوي	رقم الصفحة
25-	عُمَر بْن حُسَيل	75
26-	عِيسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعي	47
27-	الفَضلُ بنُ دُكَيْن الكوفيُّ	55
28-	الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّيْنَانِيُّ	56
29-	الْقَاسِم بن غُصْن	89
30-	مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الأَصْبَحَيُّ	76
31-	مُحَمَّد بن جَعْفَر الْهُذَلِيّ	83
32-	مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ	69
33-	مِسْعَرُ بنُ كِدَامِ بنِ ظُهَيْرٍ	51
34-	مِسْكِينُ بْنُ دِينَارٍ	74
35-	النضر بن شميل المازني	54
36-	هشام بن أبي عبد الله الدستوائي	74
37-	يحيى بن يمان العجلي	85
38-	يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيُّ	50

ثانياً: الرُّواة المجرَّحون.

م	اسم الراوي	رقم الصفحة
1-	أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ البَصريُّ	120
2-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ	192
3-	إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش الحِمْصِيُّ	148
4-	بشر بن غياث	189
5-	جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ السُلَمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ	172
6-	جُوَيْبِر بن سعيد	126
7-	الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ البَصْرِيُّ	165
8-	الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللُّؤْلُؤِيُّ	197
9-	الْحَسَنُ بن عُمَارَةَ الْبَجَلِيّ	156
10-	حفص بن سلم	183
11-	خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ	171
12-	سَلَمَةُ بْنُ وَرْدَانَ اللَّيْثيّ	145
13-	عَبْد اللَّه بن جَعْفَر	161
14-	عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُجَاهِدٍ	190
15-	عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ	194
16-	عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ	178
17-	غَالِبُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْجَزَرِيُّ الْعُقَيْلِيُّ	168
18-	قَيْس بن الرَّبِيْع الأَسَدِيّ	132
19-	مُسْلِمُ بْنُ كَيْسَانَ الضَّبِّيُّ الْمُلَائِيُّ	125
20-	مُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ	192
21-	مقاتل بن سليمان	185
22-	نوح بن أَبي مريم	196

م	اسم الراوي	رقم الصفحة
23-	وَهْبُ بنُ وَهْبِ بنِ كَثِيْرٍ الأَسَدِيُّ	186
24-	يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الرَّازِيُّ	181
25-	يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ القرشي	143
26-	يمان بن المغيرة	175
27-	يُوْنُسُ بنُ يَزِيْدَ بنِ أَبِي النِّجَادِ مُشْكَانَ الأَيْلِيُّ	141

تم بحمد الله